عند وقوع الوصل المنادى ظاهر وهو الاكثر فيه زيادة الالف
في آخره لمدت الصوت اظهار للتفخيم فلا بناسبه الترخيم للتخفيف
وان لا يكون جملة لان الجملة بحكاية بنيت لها فلا تغير والشرط الرابع
امر بين وجودي وهو ان يكون المنادى اما علما زيد على ثلثة احرف
لانه للعلمية ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة ما ذا العلم مع انه شهر به
فيما ابق منه دليل على ابق فيه وزيادته على الثلثة لم يلزم نقض الاسم
عن اقل اصوله العرب بل علة موجبة واما اسما ليتبت بها التانيث
وان لم يكن علما زيدا على الثلثة لان وضع التا على الزوال فيكفيه
ادنى مقتض للسقوط فخفيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاخير ولم يبالوا بيقاء نحو بنت وشاة بعد الترخيم على ما فيس لان بقاء
تلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايضا كان ناضاهم ثلثة
اذا التا كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة فتناول لم يستوف
الشروط المذكور الا ما شذ فيرخم نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه
فالوجه ترخيم كثيرة استعمالا فتناول وقع في بيان الشرائط
الترخيم شرع في بيان كيفية المحذوف بسببه فقال فان كان
في آخر اي المنادى زيادتان كانتا للتانيث فحكم الزيادة الواحدة
في انتهاء زيدتا معا واحرز بهذا نحو حبلى وحمراء فان الياء والنون
فيهما زيدتا اولا لم زيدت تا التانيث فلم يحذف منهما الا الالف
كاشقما او اجعلتا بمنزلة الف التانيث كما هو مذهب
سيبويه لا افعالا جمع سلم على ما هو مذهب غيره لانه يلزم ح
باب عمار وعمران او كان في آخر حرف صحيح آل صحيح
لشابه حرف المد الذي هو من حروف العلة في الحرف الصحيح الاصالة فخرج
نحو سعيد لانه لا يحذف منه الا الياء وهو اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيشمل عمرو ومدغم فان الحرف الاخير منهما في حكم
الصحيح في الاصالة قبله ساكن الف او واو او ياء ساكنة محركة
ما قبلها من جنسها والمراد بها الدة الزايدة لتبادر الى الذهن لغلبتها
وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو
الراء والحال انه في آخره حرف صحيح قبل الدة اكثر من اربعة احرف
كعثير وعثار وسلسبيل لتبادر حذف حرفين منه عدم بقائه
على اقل بنية العرب واعلم ان هذه الدة في قوله زيدتا ان في حكم
الواحدة لانها كبنت وشاة ويكون ترخيم نحو حذف زيادتيه لان بقاء
الكلمة فيه على حرفين ليس لترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في
حكم القسم الاول فما كان ثانيا في حكم الواحدة فحكم زيدتا معا
وآخر الثلثي مثلا نه فحذف الاخير مع صحته واصالته حذفت الدة
الزايدة لئلا يبقى الفعل اسما صلت على الاسم وقلت عن التعدد وان
كان ورباعيا وعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل جلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في جلبك
يا جلبك وفي خمسة عشر يا خمسة لزوم بنية المركب وان كان
كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان جزء ذلك المذكور من التمام
الكلمة فحرف واحد اي فيخرج نحو حرف واحد للحصول الفايدة المقصودة
وعلم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك
وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيقع
الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الا
على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على
ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة وفي يا كروان
يا كروا بواو مفتوحة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما بسبب انه لم يحذف منه شيء فيكون له
في بنائه والاعلال وتصحيحه حكم نفسه فحكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه
اسم موضوع ابتداء اصلا فيضم وبما في كانه جعل شيئا واحدا بسبب صارت
الواو طرفا بعد ضمة فاخرجت قلبت يا، وكسر ما قبلها كما قبل في اولوه

ويا كرواية فالجعل كوانيها براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الالف
بعد الواو وفانقلبت الواو الفا ثم حذفت كجا وانصاح ما قبلها وقد استعمل
يعني العرب صيغة النداء يعني ما خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوا
لكونها اشهر صيغه فحاشت اول بان يتوسع فيها مستعملا اياها في غير
النادول والمندوب في اللغة مبكي عليه اذا وبعد مجيء يبكي للبعد
اتا سوء امر عظيم لبعد زيد في البكاء وبنا كرة في التفجع وفي الاصطلاح هو
المتفجع عليه وجودا وعدما او وقوعا بالمتفجع عليه عدما يتفجع على عدمه كانتينا
الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا يا يتفجع على وجوده عند فقده
المتفجع عليه عدما كانتينا والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لنحو المندوب مثل يا زيداه وباغراه وباحسراه وباجبلاه
واختص المندوب بوا احترازا عن المنادى لعدم دخول عليه بخلاف
يا فانه مشترك بينهما وحكم ال حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم
المنادى اي مثل حكم يعني اذا وقع المندوب على صورة من قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به ينصب
فلا يلزم من ذلك جواز دعوة على صورة من اقسام المنادى اذ قد لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخر اسم
آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في التفجع فان خفت اللبس
ان الالتباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره فوقف على آخر حرف
منه مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلاماكيه لانه لا التباس بندبة غلاي لمخاطب
واذا اردت ندبة غلام جاءة مخاطبين قلت واغلاماكموه اذ اليم
اصلها الضم لانها ضمير جماعة مخاطبين اثنين و
وجاز لك ايضا ان الحاقها بهذه الآيات في حال الوقف لبيانها
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم العلم

اي للمندوب

الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بوقفه في ندبته والتفجع
عليه فلا يقال طرجلاه او يا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
استغل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه والمتبع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويلا لان اتصال الصفة بالموصوف كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جزء تمام المضاف فيه كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء
بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز يا اخي المؤمنيناه
وليس يجوز وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف
آخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من اتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة
المعنى لان جيء بها بالذات فان الطويل تو زيد لاجل بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع لقوم
فقال واخجيتاه ان يشيناه والحجيه القبح ويجوز في قسم حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان
نكرة قبل النداء سواء يوقف بالمنادى كيا رجل او لم يوقف مثل يا رجلا
لان نداءه لم يكثر كثرة تدل العلم فلم يحذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه ينادي والالتباس اي والا مع اسم الاشارة
لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان
المطلوب فيها مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على اصله او المعارف
التي يجوز فيها حذف الحرف العلم سوا كان مع بدل عن حرف نحو
كلفظة الله فانه لا يجذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض عن هذا
ولفظة اي او ذو صف بذي اللام نحو ايها الرجل اليا ايها الرجل
او بالموصوف بذي اللام نحو اي هذا الرجل اليا ايها هذا الرجل
فلا يجوز الحذف من ايها هذا مع غير المتصف بهذا بذي اللام والمضاف

الى ما هو فيه كانت نحو غلام زيد اضرب كيف او الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن اليه او اما المصدرات فشذ نداؤها نحو يا بؤسا له وبا ابائك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اضبح ليل اي صر يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قاله ابو الفتح وامرأ القيس حين كثرت وقوعه في الكلام حذف حتى صار كالعلم فاضمر فيه ما يعود اليه وقال قفا نبك فحذف الفعل وفاعله وحذف حرف النداء من المخوف مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق اري الا ركابا ان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم جنس وتركه غير العلم قليل هي اقيسة يعيدون بها الاوان يقولون اطرق اطرق كراهة ان الثعبانة في العش فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى العش فلا تكن ايضا وقد يحذف الناصل لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف التنبيه وبا حرف النداء الى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف وآية الا يسجدوا بتشديده اللام لانه ليس فيه الباب فان ان ناصبة مضارع او تركت لم تخلف لام لا يسجد والفعل مضارع سقط لونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما الى مفعول اخر الى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية الى اخر عامله بناء على شرط هو تفسير اي تفسير العامل اياه واما وجب حذف ناصب اخر ازيدا مخففا من المثقل والمفسر وهو الى ما اخر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل مشبهه اخر ازيدا مخففا نحو زيدا ابوك ولابويه انا يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا ثم مررت به وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه

ضمنه الى ضميره العائد الى ما بالفعل في مجروره او في متعلقه ان متعلق ذلك الاسم او متعلق مجروره جاز ان يكون الفعل الذي بعده مشتغلا بالعامل في ذلك الاسم او متعلقه فارغا من العامل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط عليه ورفع ذلك الاشتغال عمله الا على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالتزام او في الاول لنصبه كنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فيقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه فخرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفارغ عن العامل فيه نحو زيدا ضربت غلامه فان الاشتغال فيه بسبب ذلك الاشتغال فخرج نحو زيدا ضربته فان العامل ضربته مشتغل بضمير زيد بسبب مجرد اشتغال بضميره فان العامل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية فرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وهو صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالتزام والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالتزام والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب بالتزام ولهذا اورد الامثلة الاربعة منها للمشتغل بالضمير بادئا بامثلة الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ما ذكر فنقول المشتغل بالمتعلق كالا يخفى ووجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالتزام ادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت وزيدا مررت غلامه مثال الفعل المشتغل بمتعلق وزيدا جلست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه ما يناسبه بالتزام فان جلس الشيء على الشيء يلزم كونه

ومن خلقنا جزاء له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خفف
بالعطف لاحتمال كون قوله بقدر خبرا اليه وهو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه
يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما ذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية للعباد وقد يسوى الامران ان الرفع والنصب
فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بل تتساوت في مثل زيد قام وعمرو
اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لما صح العطف على الصدر
لعدم الضمير اي يسوى الامران فيما اذا عطف جملة انشائية وقع فيها
الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي كسمية خبر عامله فعلية فيصح
رفعه بالابتداء وينصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان بحسب
التناسب فيها فان الرفع يكون سمية معطوفة على الجملة الكبرى وهي سمية
والنصب يكون فعلية معطوفة على الصدر وهي فعلية فان قلت
البلاغة هو الحذف فرجحه للرفع فلنا هي معارضة بوجوب العطف عليه فان
قلت لا تفاوت في القرب والبعد منهما او الكبرى اليها فربما
غير مقصولة عنها فلنا هذا باعتبار المعنى واما باعتبار اللفظ فالصغرى
اقرب وجب النصب الخ الاسم المذكور بعد حرف الشرط والراوية تخصها
ان ولو فانه اما واما ان كانت الشرط فحكمها ما سبق فرجح اختيار الرفع
مع غير الطلب فاختيار النصب مع الطلب وكذا اذا وجب نصبه بعد حرف
وهو هلا ولولا ولوما واذا وجب النصب بعد ما لوجوب دخولها
على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته فهو مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التخصيص وليس مثل ازيدا ضربته وتهب به
الامر باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان بفعل
في باديء النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والحق فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن بعد تحقق النظر انه
ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بغيره لكنه

ليس بحيث لو سقط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به
لاجل النصب وكذا مناسبه الخ او ذهب فان قلت لا ينحصر
المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر بنصبه مثل يابس او اذهب
على صيغة المعلوم فيكون تقدير هو ازيدا ويلا بسببه الذهاب به
او يلابسه احداثا لذهاب به او ذهبته قلنا المراد بالمناسبة ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع الحكم فيهما ذكر مفعوله او الحكم الامر كذلك
فالرفع اولى رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فليتأمل فيه النصب
وكذا ان مثل زيدا ذهب به فوارفع كل شيء فعلوه في الزبر الذي صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل مثله
لصار التقدير مفعولا كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا
فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محل الفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها افعال الاكرام الكاتبون او فعلوها فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة
لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود او المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كاتبون في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تع وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كاتبون في صحائف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية
صفة شيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ اي تقدير
كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يفاد وصغير ولا
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بغيره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والنظام قوله
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة واعلم كيف
هذه الفاجدة مع ان القراء اتفقوا بهم على الرفع الا في رواية شاذة
غير بعضهم فاضطر النحاة الى ان المحلوا الامر اصبه غير القاعدة المذكورة
للزوم اتفاق القراء على غير المختار فات النص الذي لا يحتمل الا

عنها فعال وكواز الثانية والثالث فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
والفاء مرتبط بمعنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط في
البقرة، كالجزاء، فالفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالة على سببيته
للجزاء، ومثل هذا الفاء الا جعل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل
المذكور بعده بما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان
عند سيبويه او الزانية مبتدأ محذوف الصفات والزاني عطف
عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله
فاجلدوا جملة ثانية ليبان لحكم الموعود والفاء عنده ايضا لتلك
الا ان يثبت بينتها فاجلدوا وقيل زايدة او للتفسير وخبر الجملة
لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا بد قبل في الضابط تغيير
الرفع والا اتى هو ان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين
ايضا لئلا تكون داخلة تحت الضابطة فالحاصل حينئذ النصب
واما الرفع باطل لانتفاء القواء على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع المتحذر من
المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في
اللغة تخويف الشيء عن شيء او تبعيده منه وفي اصطلاح
النحاة مفعول الفاعل فيه النصب بالمفعولية بتقدير الق تحذر
الحاذر ذلك المفعول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر
تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المفعول او
او ذكر المحذر منه مكررا مع صيغة المجهول عطفا على حذرا او ذكر القدر
فان قلت فعلى هذا الآية مجرورة في المعطوف كما في المعطوف عليه
قلنا نعم لكنها وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر او تقدير الكلام
او مجهول بتقدير الق ذكرا مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمر
العايد الى المفعول اشعارا بانه محذر منه لا محذر منه فعل اياك والاسد

واياك وان تحذف هذان مثالان للاول نوعي التحذير ومعناها بعده
تنفك من الاسد والاسد من تنفك وبعد تنفك عن حذف الاول
وهو جزء بالعصا وبعد حذف الثاني عن تنفك وعلى التقدير ين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف
من تنفك تحذير جانبها الحذير جانبها والطريق الطريق كذلك
للمثال نوصيه الى الق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير
الق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال الق تبعت زيدا من الاسد
فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد تبعيد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير
مناسب لان المعنى على الالتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقال بتقدير بعد او الق ونحوها فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع
الاول وفي بعض افراد النوع الثاني في مثل تنفك قال المعنى على بعد
تنفك قابا ذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل الق في بعضها كالامثال
المذكورة وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان
لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجب بانه تاج
للتحذير والنوائح خارجة عن الحد وقد سبق ذكرها فيما بعد وتقول في
في مثل النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد
وان لم تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من الى اياك من ان تحذف لان حذف حرف
الجر عن ان وان قياس وتقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه من غير ان وان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف
الجر قياس مع ان ان وكثير في غيرها واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا والمفعول به هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور
يقتضيه في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذيك او معالجة
او كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لهما، الزمان والمكان

فصل

كلها فانه لا يخلو زمانا او مكانا وعن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الزمان
فعل فيهما او لا وقوله مذكور حرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة سرت
فانه وان كان فعل فيه فعل لا يخلو الكلية ليس بمذكور لكن في مثل سرت
يوم الجمعة والاضافة فانه يوم الجمعة يقصد في عليه انه فعل فيه مذكور فان سرت
يوم الجمعة لا يكون الجمعة فلو اعبر في التعريف قيد الجنسية الى المفعول فيه ما فعل
فيه فعل مذكور فرق حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا الفعل منه فان
ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع
عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتباره فيه لا حاجة الى قوله مذكور
الا لزيادة تصوير التعريف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة
او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه تنبيها لهما حكم كل واحد
وهو ان المفعول فيه حرفان ما يظهر فيه في وهو مجرد زمانها او مكانها يقدر فيه في
وهو منصوب بتقدير هذا وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف جر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه و
ولذلك قال وشرط نصبه ان شرط نصب المفعول فيه تقدير في او الملفوظ
بها بوجب الجر وظروف الزمان كلها تقبلها كان الزمان او محدودا والقبول
ذلك ان تقدير في لان المبهم منها تجزء المفهوم الفعل فصح انتصابه بلا
واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه ان على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا او اخترت اليوم وظروف المكان ان كان
الا المكان بها قبل ذلك الى تقدير في تحملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والا الى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا تقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست في المسجد فالمسجد من المكان بالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما بمعناها فان امام زيد
خلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون بهما وتالم

يتناول

يتناول هذه التعبير بعض الظروف المكانية فيجاز نصبها قال فعل
عليه الى حمل المبهم المقدر بالجهات عند ولدك وشبههما نحو وول و
سموا لابهما وهما الى لابهام عند ولدك ولم يذكروه حمل شبههما عليه
لان حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر ولذا حمل على المبهم
من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك للكثرة
في الاستعمال مثل الجهات الست الا لابهامه ولذا حمل عليه ما بعد
وخلت وان كان معينا نحو وخلت الدار لكثرته في الاستعمال الا لابهام
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه وذهب بعض النحاة الى انه مفعول لكن
الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال
وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا
شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت وخلت الدار في البلد الخ فالظاهر
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه وتاويده ذلك ان كل فعل نسب
الى مكان خاص يوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان مشتمل
وغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار الخ هي جزء من البلد فكما يصح
ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته
في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه
اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد
فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي
فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل سماه على
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه
ان استعماله مع في شاذ ويتصب المفعول فيه بعامل مقدر لا من
التقدير نحو يوم الجمعة في جواب متى قال متى سرت اي سرت يوم
الجمعة في جواب متى قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة قال وجاء

المضاف شيئا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه فاذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكان الفاعل
او المفعول كموصول يتبع ملة ابراهيم حنيفا وان الله يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح
ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان لحم اخيه يأكل اخاه مقام
ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو خبر المضاف اليه
فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه
كما في قوله هذا بعلي شيخا مقطوع مصحبين فضوله بصحبين حال عن هو لا
باعتبار ان الدابر المضاف اليه خبر هو فان دابر الشيء اصله والدابر
مفعول عالم اسم فاعل باعتبار الغير المستكن في المقطوع فكانه حال
عن المفعول عالم اسم فاعل ولو قرأ ماتين على صيغة اسم الفاعل المعلوم في باب
التفعل او تبين على صيغة الصائغ المجهول من باب التفعيل وجعل الحال عن فاعله
لا بالمفعول وخلل فيه لكان مراعى المفعول معه او المفعول المطلق في غير حاجة
الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل مررت
بزيد قائما فان قائما للفظي المفعول حقيقة فان فاعليته بتأويل المتكلم ومفعوليته
لزيد انما هي باعتبار لفظ الكلام او منطوقه فهو خبر اقتباري خارج ويهما
ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما شامل للملفوظ حكما كان قائما فاعل
الغير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
فهو خبر اقتباري خارج عنهما والغير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما شامل
للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظة هذا والاشك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما في نفسه حتى يقدر في نظم الكلام
اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام الغير المعتبر لغته ووقوع القائم
حالا هو من بعضه لا لفظيته وعاملها ان عامل الحال انما الفعل الملفوظ
او المقدر كضربت زيدا قائما ومررت بزيد في الدار قائما ان كان الظرف

مقدما بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو قسمان كاسم
الفاعل كمررت بزيد ذاهب راكبا ومررت في الدار قاعدا ان جاز الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول كمررت بزيد مضروب قائما والصفة
المشبهة كمررت بزيد حسن ضاحكا او معناه المستفاد من نحو في
الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد
قائما وهاؤلا قائما ولكن عندنا معناها والعامل في الدار قائما وكائنا اشد صالبا
وشرطها ان شرط الحال ان تكون نكرة اصلا والتعريف
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بالحصول بها والتعريف
زائد على التخصيص وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى
فكان الاصل فيه التعريف غالبا الا ما يلبس استثناء ما يكون
صاحبها معرفة في جميع مواد ما يحامل في غالب مواده اي الاكثر منها
وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال فيه نكرة محضة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او تخصيصه بالصفة
المعرفة لاستواء امثاله نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت
جعلت هما الاهما من كل امر وجه اقتضى خبر الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الاتقضاء للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او بعد ما عليه
الحال نحو جاءني راكبا رجل وما بينهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذا الا قليلا
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط
كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبيته
كون صاحبها معرفة المستغنى عن تخلف في بعض المواد بتأتي في الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها
العراك ولم يتوسدها ولم يشق على نفس الدخال البيت البيد
يصف حمارا الوحشي والاتن يقول ارسل حمار الوحشي

وكائنا او التحي والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد فاتما

الاثنين وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يرسل
الى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يزدحما الى ان ينضم بعضها الى بعض
يشتق الى لم يخف على نقض الدخال الى على انه لم يتم شرب
بعضها للماء بالدخال والدخال بتوان يشرب الهيم ثم يرد في العطن
الى الحوض ويدخل بعير بين عطنين ليشرب منه جاز ساغ ان لم يكن شرب
منه والعمل المراد به هنا نفس هذا فلا بعضها في بعض او المعنى على نقض
الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك مناول بالنصب
فلا يرد نقضا على قاعدة الشرط لكونه مناولة وتناولها على وجهين
احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعرك الراكل وينفرد وحده
الى انفراده وتجهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه
المصادر منصوبة على المصدرية وتاتيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالتصوير ان كانت
معرفة مبني في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة الوفرة وهي في
في الضبع نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن
فيها شايبة تخصيص جاز سوغ التقديم ولم يكن مشتركة بينها وبين
معرفة وجب تقدمها الى تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقدم
لانها في الضبع مبتدا وخبر وليلا يلتبس بالقصة في التنصيص على مثل
قولنا ضربت رجلا راكبا قد مثلت في سايرا المواضع والا لم يلتبس
طرد الباب ولا يتقدم الى الحال فيها على مثل زيد قائما في الدار وقاعدا على
على العامل فيه المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي والا ما هو
معقد بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما شبههما اخ جار
والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان
ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف والجار
عاد اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيويه
لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش

بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فانما مع تاخير المبتدا
عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار
ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وعلل المانعون ان يكون مبتدا ان الحال لو
كان مبتدا لها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم
على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلتهم
داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر صرح كلامهم فالمراد هو الاول
الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا
يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف
الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو
جاءني غلام زيد راكبا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيويه و
اكثر البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار
عند المص ولهذا حال على الاصح ونقل في بعضهم الجواز
مستدلا لا يقول تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وتعلل
الفرق بين حروف الجر والاضافة ان حرف الجر سعيد للفعل
بالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا
قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هذا
فالجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا
الاستدلال بان الجعل كافة حالا عن الكاف في ارسلناك اى وما
ارسلناك للناس الا كافا لهم عن الكفر وبعضهم
يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان الهيئة

في الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وبهذا رد على الجمهور النحاة حيث شرطوا
استحقاق الحال ان يكون فضلة وقد مر بل الحق ما وقع به هذا فان مسك
ان الاغلب في الحال الاستحقاق مثل هذا بسر او هو ما بقي فيه
جموده ورطبا فمن قولهم الطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة ضرفة فيما مع
كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية اذ ان تاول
البسر بالمتبسر والرطب بالمترطب اي البسر النخل اذا صار على هيئة
بسر او ارطب اذا صار مترطبا والعامل في رطبا الطيب باتفاق النحاة
وفي بسرا ايضا عند محققهم وتقدم بسرا على الاسم المفضل مع ضعفه في
العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم
ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث
انه مفضل وهيئة فيه وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضافته الى الطيب
لكنه لما كان الغير بالنسبة الى الظهر كالعدم اقيم الظهر مقامه
واوجبوا ان يلي المشار اليه المتعلقة به من حيث انه مفضل عليه
وهو جنس منه فيجب حينئذ ان يلي عليه حال الرضى واما جر المستكن في افعل فانه
وان كان مفضلا للذكر قائم فظهر كان كالعدم وسع هذا فلا ارى
بابا بان يقال وايا ما كان سمع زيد احسن قائما منه فاعلم
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة الى المشار اليه في
حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يلزم ان يكون المشار اليه في
المثل البسر فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية بل انه يصح حيث
وضع موضع الاسم الاشارة الى اسم يصح الحال فيه كقولنا خلق بسرا
الطيب رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على البسرية كالمفردات
فتصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال
واجروها على ذي قوة لحكم تحاكم عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم
بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا

بغيرها والحال مرتبطة بالغير حافا ذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة
ترتبطها باصاحبها وهي الغير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان تكون فعلها ماضيا او مضارعا منفيا او ماضيا منفيا
او ماضيا منفيا بقد فهذه خمس حال فالاسمية الى الجملة الاسمية الحالية
ملتبسة بالواو والغير نحو قوله الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون
الرابطة فيها غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب
وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر
فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا الى الربط بالواو وحدها او بها مع الغير انما يكون في الحال المنفية
واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو انا هو الحق لا شك فيه وذلك لان
الواو لا يدخل بين المؤكدة والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالغير
وحده وهو ضعيف لان الغير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على
الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلابد من الواو وهي الصحيح والمضارع
المثبت الى الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا خاليا
ملتبسة بالغير وحده لشبهه لفظا ومعنا باسم الفاعل المستغني
عن الواو والغير نحو جاء زيد يسرع وما سواها اي ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المسندة على المضارع المثبت او الماضي المثبت او المنفي
بالواو والغير معا وبانفرادهما وحدهما فهو ضعيف عند الاكثر بالغير
لعدم قوة الاستقلال حالا كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاء زيد
وما يتكلم غلامه او جاء زيد ما يتكلم غلامه او جاء زيد وما يتكلم
عمرو والماضي المثبت نحو جاء زيد وقد خرج غلامه او جاء زيد
قد خرج غلامه او جاء زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاء
زيد وما خرج غلامه او جاء زيد ما خرج غلامه او جاء زيد وما
خرج عمرو ولابد في الماضي المثبت والمنفي من دخول لفظة قد
المقربة زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا

يقول بها على وجه زمانه الى زمان صدور الفعل مرفوعا الحال او وقوعه
عليه كجوز لان المبتدأ رجع الى الخبر اذا وقع حالا ان يقتضي
اما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قيد حتى يقع به البيان فيقدر به
وبهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون فيه ظاهرة ولا
مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ كقولك جاء زيد قد ركب غلامه
او مقدرة معنوية كقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت
وبهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله ما حصرت صدو
فيقول ان جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله
جملة دعائية والتام يشترط ذلك في المنفي لاستمرار المنفي بلا فاقع
فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة
عالية كقولك للسائل الى اين الذاهب فتقول لمن اراد الاخبار عن
مهدنا اى سر راشدا مهدنا بقرينة الحال المخاطب وقولك مهدنا اما
صفة لراشدا وحال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن
يقول كيف جئت الى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين
ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي الحال المؤكدة
لمضمون الجملة مطلقا هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا خلافا
للمنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفة لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اذ الحقت بفتح الهمزة
او ضمها من حقف الامر يحقف كنصر حقفة وحرث نهارا على يقين او ابتهاما
كذلك عطوفا وقال صاحب الفتاح احق التقدير انت عندي
ان يقدر لكن عطوفا وشرطها اى لكن شرط وجوب حذف عاملها
ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض
اجزائها كالعامل في قولنا انا ارسلناك للناس رسولا فانه

اى مستأنفا ويجمع
او من احقف الامر
بعد الحقف اذا صعب او من
اشتبه اذا احقف
ابوك وحرث
سنها على يقين ج

لا يجب حذفه لاسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشف في قوله تع فاما بالفطر
انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد معها من قيد آخر وهو ان يكو
عقد ذلك الاسمية مما سمين لا يصلح للعمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا كقولك انا شاعد فاما بالقطع
التمييز ما اى الاسم الذي يرفع الابهام احترز به عن البدل
فان المبدل منه في حكم النحية فهو ليس برفع الابهام عما شي
بل هو ترك مبهم واريد من المستقر اى الثابت الراسخ
في العين الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان
كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف
الى الكمال وهو الوضع واحترز به عن كوراية عينا جارية فان
قوله جارية يرفع الابهام في قوله كما عينا لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل نشأ من الاشتمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع بهذا الاحتراز عن اوصاف البهائم كقولهم هذا الرجل فانه ايضا
مثلا انما موضوع لمفهوم كلي بشرط اشتماله في جزئياته او الكل
جزء جزئياته ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد
من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستقر
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع
من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
مثل قولك ابو حفص عمر فان كلا واحد من ابي حفص وعمر موضو
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كانا علمين غير اشهر ان يذكر فيقال
الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الموضح عن ذات
لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الكلي
اذا وضع الرجل مثلا للمتصف بمن فلا شك ان الموضوع له بهذا

الكيوز
التمن درهم
٣٣

معطوف الا

حين تمييز عما هو اقل منه النصف كاربع وعما هو اكثر منه كثمن ونصف ولا
ابهام فيه الآخر حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
من جنس الفعل او الخل او غيرهما والآخر حيث وصفه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي
اثبت فيه بحسب الوضع اشبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي
واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر
عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذ
كور رطل زيتا فالمقدر نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب
شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه
فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفع عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف بمقدار خفة
المفرد وهو ما يقدر به الشيء الذي يوضح به قدره وبينهن غالبا اي
في غالب المواد والكثير هنا اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الفرد
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه والمقدار انما يتحقق
في ضمن عدد كوزنين ورهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب
اسماء العدد وانما كمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا كم نحو قفيز ان برا
وكارتاع نحو زراع ثوبا وكالمقاييس نحو على التمرة مثلها زبدا او الاكر
بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وزراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها هم
المعدود والموزون والمذروع والمكيل لا غير وانما اختص القن
على الاشياء الثلاث لانه كان مظنة نظرة التنبيه على بيان ما يتم به المفرد
وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة
كما في التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها

الم بسم

ومع تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته سماعا والاسم
مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الالف
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الا
بعده المفعول لو وقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان
يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لشابهته
الفعل التام بفاعله وبعده الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في آخر الاسم كما كان الاسم الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان
لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان تم بها الاسم فلا تضاف
معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراهم ذهبا فيعود
الى التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا كان التمييز
جنسا وهو ما بينت به اجزاؤه ويقع مجزاة عن الفاعل القليل و
الكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع
الواحد فيشمل الشيء ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مؤدا
عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع
بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان
يجاب بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت
بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اذا ورد التمييز على ما فوق
الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فخرج الغير الجنس نحو
عندي عبدان ثوبين او اثوبا ثم ان كان اي المفرد القائما
بمثنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بمثنوين
المفرد او بنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز بمادة
الاضافة الى اضافة المفرد القائم الى التمييز اضافة بيانية باسقاط

التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت وسنوا سمن والا اى
وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة الا بقلة نحو عشر او درهم اما في الاضافة فهو
قليلا ثم اضافة المضاف وامافي نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى الغير المميز نحو عشرتك وعشر ليال رمضان بالالتفات للكثرة اى اجاءه اليه
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم شلا عند
اضافة عشرين الا رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على
قلة ليكون الباب اوجب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن
مفرد اى الاول كارفع الابهام عن مفرد ومقدار كذلك رفعه عن مقدر
غير مقدار اى ليس بحدود ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فانقض
تميزا والمحض ان نقض التمييز باضافة غير مقدار اليه اكثر استعمالا لحصول
الغرض مع الخفة والمقصود غير المقدار عطف التمييز لان الاصل في البهمات
المقادير وغير عالم بهذه الثلاثة اى القسم الخ التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة بغير ما عين نسبة كان التقاطع ان
يقول عندي ذات مقدر وعن نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرفي
النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال
او نسبة معتبر اعليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للموجود
المذكور في القسم الاول انما يجيء النسبة لا غير في جملة اى نسبة
كائنة في جملة او ماضاها حالا او مآلا شبهها عطف على جملة وهو
اسم الفاعل نحو الحوض منبع ماء او اسم المفعول نحو الارض فجرنا
عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه اباه وكذا كل ما فيه معنى

الفعل

الفعل نحو سبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز
خاص بالنصب في زيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز
فيه يصح ان يكون لما انتصب عن او لمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز
بين الجملة وما ضاها بما هذان المثالان في قوة اربعة اشياء فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف
على نفسا وابا وفاعل بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من الجملة
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة
او ما ضاها صاحب الاشارة فالنفس هي غير اضافي خاص بالنصب عن
والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عن والاب عين اضافي
محتمل الحل والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منها متعلق
المنتصب فمن او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاها بما مثل
مثل علي طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاحفاظ به وابا هو
ابوة هو وداراً وعلما اورد هذه الاشياء على وفق ما سبق وزاد عليه
قوله وللقدرة فارسيا انت رجلا الى التمييز قد يكون صفة مشتقة
وايضا تاويه صاحب المفصل مثالا للتمييز الموجود على ان يكون الظرف فيه
بمعنى كمير بربه رجلا ويكون فارسيا تميزا عنه اراد ان نسبة على انه يصح
ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون التمييز معينا معلوما والابهام يكون
في نسبة الدار اليه والدار في اللبس وقد يجيء كثيرا للعرب فاريد
به الخبر اى نسبة فيه فارسا وانا فارس اسم الفاعل من الفراسة
بالفتح مصدر فرس بالضم اذا حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر
فمن الفرس لبعض النفل ثم ان قال ان التمييز بعد تاما لم يكن نقصا في
المنتصب عنه اسما لا صفة كيف يصح جعل ما انتصب عنه والمراد بجعله
اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة كما
ان للمنتصب عنه بان يكون تميزا برفع الابهام عنه وتارة كمتعلقه
بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بسبب القرائن

الاصل

والاحوال مثل الذي في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عباره عن زيد في
ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد باسناد الطيب اليه باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا متعلقا باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعده مالم يكن نقصا في
المنتصب عنه اسما يصح جعل لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوة وعلما وداراً فان هذه الاسماء ليست نقصا في المنتصب
ولا يصح جعل حالا بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة التي الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيها الذي جاز
ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نقصا فيه او محللا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه فاقصد في وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كان
لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيدا ابا والزيدان ابوين و
والزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل فولك طاب زيد ابا اذا
اردت اباله فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجداله
وطاب زيد اباء اذا اردت اباه واحدا اله فعلى كل من التقدير
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيته
واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان يطلق على
على الشتى والجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه
اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكفي ان يؤتى به مفرد الصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما
علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث انها
النوعية فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما فان اريد ان متعلق الطيب في كل من الزيدين او الزيدين
نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان
كان اسم التمييز صفة كتثنيته مثل تمرة خارشا او ملؤه بها

نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة
له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا
والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطيبة الواو بمعنى
مع والطيب مصدر بمعنى المطابقة ان كانت الصفة صفة لرفع مطابقا لفاعلها
آباء او مطابقة آباها وجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو
للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة آباء والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاصلة للفرع واحتملت ان صيغة المذكور الحال ايضا
لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا من حيث
انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو تمرة وتمرة خير
وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من زادوا في التمييز لا في الحال
وايضا المقصود هو بالفرسية لا حال الفرسية اذ قد يكون الرجل
حال الفرسية بغير معاد الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان اسما نائبا بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا زيدا رجل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل شبه بالفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يجوز ان يعمل فيما قبله والاصح ان
اصح المذهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل التام
او الكامل المشرح بكونه في حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب
زيد ابا ان طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض
عيونا ان انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو املاء الاناء ماء
ان ملأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وصونا بكيف وهو ان الذي في قولهم املاء الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم انما قصد
اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز

وقد يدفع الابهام فيه لا جرم مبينا بقوله ما فهو في المعنى استدراك
الا انه فاعل معنى وذلك بمنزلة قولك ربح زيد تجارة فان
التجارة تميز لرفع الابهام عما شأنه ان يسند الى زيد وهو التي قام زيد
وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والربح مجازا وبهذا يندفع ما يورد على
قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما ملفوظ في الكلام او مقدر
وهو ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا يكون الا منصوبا فلا يطرد تلك
القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل
الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما في معنى الفعل لضعف شبهها بالفعل
وتمسكا في هذا التجويز بقول الشاعر انهى تكلفني بالزاي لحيتها وما حاذيت
نقا بالزاي تنقيب على ان تقدير ما حيث الضمير في تنقيب
فانه يكون حينئذ فاعلا وضمير ان لتذكره وبعود ضمير تنقيب اليه و
يكون نقا تمييزا عن نسبة تنقيب اليها مقدما عليه واما على تقدير
تذكير الضمير فغير كاد للتعجيب فانه لا يتصرف فلا تمسك وما قيل يحتمل
ان يجعل البيت على تقدير ثانيه ايضا على هذا الوجه بان يكون تا
نائبا عن الضمير الراجع الى التعجيب باعتبار النفس اذ المعنى وما حاذيت
نفس تعجيب تنقيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك
المستثنى الى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة وعلى تقدير
ولما كان معرفته بهذا الوجه غير محتاج الى التعريف كافيا في تقريره
قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل
هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحرز به عن غير المخرج فخرج بقيد
المستثنى المنقطع من حكم شيء متعدد واحرز بباقيه نحو ما جاءني احد الا زيدا
او اجاءني احد مثل ضربت العبد الا نفسه سواء كان ذلك المتعدد
لفظا او ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا او مقدرا نحو جاءني

ما جاءني الا زيد الا ما جاءني احد الا زيدا بالغير الصفة واخواتها واحرز
بغير جهات المستثنى نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم
لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد الا واخواتها
غير مخرج عن متعدد واحرز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى اذا لم يكن مخالفا للمتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء
كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
غاية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو الذي يسمى
منقطعا حيث علم اولا بوجه يصح به تقسيمه كما عرفت وثانيا جاء
بمنقطع لم يعرف قسميه الى المذكور بعد الا واخواتها سواء
كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يؤت على حدة رد وما للاختصار منصوب
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة
فيه بان لم يكن الواضع بعد الا التي للصفة واخواتها المستثنى
المتأثر بل عند من يلزم موجبا ان ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا واحرز به عما اذا وقع في كلام غير موجب
لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى
آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان لا يكون المستثنى
مذكورا فيه ليخرج نحو ما زاد الا اليوم كذا فانه منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا
على الاستثناء بدليل قولنا او كان بعد فلا وعدا الا ان يضاف الحاجة
الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قول الاعور كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل في نصب المستثنى ان كان منصوبا على الاستثناء
عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بوسط الا لا يشتغل
بالفعل او معناه تعلقا منويا اذ لا نسبة الى ما يشبه الجامد هاهنا
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه الكلام المنفي او مقدرا على قولهم
بعد الا ان المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على

على الاستثناء سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني القوم الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا ان استثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر الحي في اكثر الحجاز
وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون اوفى اكثر مذاهب
النحاة فان اكثر تميم ذهبوا الى اللغة التي بعدها فالمنقطع مطلقا منصوب
عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يقصد بطريق الكرة
والعظمة واما بنو تميم فقد قصوا المنقطع الى قسمين احدهما
ما يكون قبل المستثنى بعض حذف نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوز
البدل وثانيهما ما لا يكون قبل المستثنى بعض حذف فهم هنا يوافقون الحجازيين
في ليكاد نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي
لكن رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون واقعا في
الخارج فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا الا المستثنى منصوبا
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما مصدرية غير زائدة او عدا اذا جاورته مثل جاءني
القوم عدا زيدا او بعد خلا فرخ خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا
وهو في الاصل لازم بمعنى كل المفعول ثم نحو خلت الدار من الناس
وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه
والتزموا هذا اللهم التضمن او الحذف والايصال بالا في الاستثناء
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه
او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم علما او خلا
مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر تعريفها فقد ليكون شبيها بالا التي هي الاصل في باب
الاستثناء وفي الاكثر اما النصب بها انما هو في اكثر استعمالات

لانها فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجر بعضهم بها على انها حرف جر
قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بها الا ان النصب بها اكثر
او ما خلا وما عدا الا المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما
ما خلا او ما عدا الا ان ما فيها مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم
ما خلا زيدا وما عدا زيدا خلوه بهم وعدوه زيدا بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف الى الوقت خلو بعضهم او خلوه بعضهم من زيد ووقت
مجاوزتهم او مجاوزته بعضهم عمرا والاول على ان يجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اي جاوزا خالبا بعضهم او بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم او بعضهم
عمرا وروي عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة وتعقب
بانه لم يثبت عند المحققين ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى
منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون
نحو سيجيء القوم لا يكون بشرا او انما يكون النصب بعد بها لانها
من الافعال الناقصة الماضية للخبر ولما لم اضمارا سيهما في باب
الاستثناء وهو خبرها راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور والى
بعض من المستثنى منه مطلقا وبهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل الا فعال الا التي المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها غاية مقام الاوهين لا يتصرف
فيها ويجوز فيه ان المستثنى النصب على الاستثناء وبجبار
البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا على من الخبر الجوار الحال كون
المستثنى واقعا في محل يكون مغايرا عن الآخر ازعى اذا كان بعد
سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغير بها في كلام غير موجب
احترازي اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال
انه قد ذكر المستثنى منه احترازي اذا لم يذكر المستثنى منه فانه
يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ في المستثنى منه بغير
واو على انه صفة كلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر المستثنى منه

ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان
حكمها قد يغير فيما سيجيء فانك تقول نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على
البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا
زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جايز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب الشبيه بالمفعول
لا بالاصالة وبواسطة الاواعراب البدل بالاصالة وبغير الواسطة
ويجب المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو حين
ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل قبل المستثنى
فالمراد بالمفرغ ذكر ما يراد بالمشترك المشترك فيه سواء كان حالا
ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشتراط ذلك لتفيد
فايدة صحيحة مثل ما ضرب الا زيدا اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدا
الا زيدا بخلاف ضرب الا زيدا فلا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على
سبيل العموم كقولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون معناك قرينة دالة على ان المستثنى منه
بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا
اذ اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدهر بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل
ذلك ولكن قد يقال ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فكيف ان يشترط في
غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل

في الموجب في بعض الصور
وربما يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه

هذا التخصيص في ضربت الا زيدا بان يخصص المستثنى منه بكل واحد او جملة
مخصوصين اذا كان صناك قرينة فلا فرق بين ما بين الصورتين
في كل واحدة منهما جايز مع القرينة وغير جايز مع عدمها واجب بها
المعتبر هو الغالب فلا يجاب عدم استقامة المعنى على العموم في مثل
ما لك الا اشتراكهما جميعا فهو الجنس في انتفاء متعلق الفعل بهما ومخالفة
واحدا يا ما في ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكهما في تعلق الفعل بهما ومخالفة

كما قد يكون منقطعا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون منقطعا
لتوافق حالها صفة حالها اذ اداة استثنا اولا بد لها في الاستثنا
من مستثنى منه متعدد فلا يقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد
اعم من ان يكون بجمع الفظ كرجال او تقدير كالقوم ورهط وان يكون
شيئ قد خلط غيره كجاءني رجلان الا زيدا مذكورا منكرا لا يوقف بالتمام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيتعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا
يتعذر الاستثنا المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به
الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان
اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال وانما بعض منه معلوم
العدد نحو قولك على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون
غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما به
الا فيه فلا يتعذر الاستثنا نحو كل رجل الا زيدا جاءني ذو له على
عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذا الشرط الى حمل الا
على غير المتعذر الاستثنا عند وجودها فيضطر الى حملها على غيرها وانما
ذكرنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثنا في المحصور نحو ما جاءني
رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا
وا رجلا وا حمارا ولكن ذلك كان ذلك نادرا لم يلتفت الصالبه
في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما الهة في السما والارض الآية
مجموع آية ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا
الهاء لجماعة الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور
هي آلهة ويتعذر الاستثنا لعدم دخول الله في آلهة يتعين فلم
يتحقق شرط صحة الاستثنا وفي الآية جانع آخر عن حمل الا على الاستثنا
وهو انه لو حمل عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى منها الله

لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى منها الله
وهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون ثم فيهما آلهة غير مستثنى
الله عنها بخلاف ما اذا كان للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس
فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الا
لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غير ما
غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثنا ومع هذا سيبويه يجوز
وقوع الصفة مع صحة الاستثنا وقال يجوز في قولك ما جاءني احد
الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقول
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان في
البيت صفة لكل اخ لا استثنا منه والا وجب ان يقال
الفرقدين بالنصب وحمل النص ذلك على الشذوذ وقال
في البيت شذوذان آخر آن احدهما وصف كل دون الضاف
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة
الشمول فقط ونبهنا بالفصل بالخبر على الصفة والموصوف
وهو قليل واعرابهما سوى واستواء النصب على الظرفية
او على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء القوم سوى او سواء
زيد فمعناك قلت سكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فيهما عند لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين
بقوله اتاني وليس سوى العدوان دناهم كما دانوا وقوم الا خبث
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استبشارا
لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا الاستثنا
الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية كقولك ما لقد تقطع بينكم
بالنصب خبر كان واخواتها وستر فيها في قسم الفعل ان اسمه
هو المسند بعد دخولها الى دخول كان او احدى اخواتها والمراد

بعد بنية المسند له خوفها ان يكون اسنادا ولا اسمها واخا بعد
خوفها على اشتهاره خبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر
الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقديره
لا يكون بعد خوفها بل يكون قبل فلا ينتقض التعريف بمثل كان
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق
عليه يضرب وقايم في هذين المثالين الف وليس
اجزاء المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قايما وامره الى آخره خبر
كان واخواتها كما مر خبر المبتدا في افتقاره واحكامه وشرايطه على
ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه
معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المختصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما واقعا
لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدا
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائها فيه بل لا بد من
قرينة سواه كالترتيب وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان و
خبرها جميعا والقرينة تنهاك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان القتى هذا وقد يحذف
عامل الخبر كان وهو كان لاجزء كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان واما واما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز نصبهما على اضمار هذه الصورة وهي ان يحكى بعد ان
اسم ثم ما بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو
احواليها ان كان الاول خبرا للثاني خبرا وان خبرا فخبرا والثاني
على عكس ان كان الاول خبرا فكان جزاء وان خبرا فجزاء وان
ان كان في احدهما خبر فجزاء وان خبرا ورفعهما كقوله ان جزاء
ان كان في احدهما خبر فجزاء وان خبرا فخبر وعلى الاقل ان خبر فجزاء ان كان في

على خبر فكالخبر اذا وان جزاء وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف
وكثرته ويجب الحذف اذا حذف عامل يتعين كان في مثل انما انت منطلقا
ان انطلقت اذ لان كنت منطلقا انطلقت فانما انت مثل انما انت لان كنت
حذف اللام فيها ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الخبر
المتصل منفصلا منفصلا زيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا
منها وانت الذي في اليم وابق الخبر على حاله فصار انما انت منطلقا
ان انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا ان انطلقت فحل به ما حل بالاول من غير فرق الا دخول
اللام او لا لام فيه والقصر الحق على الاول لانه اشهر استعمالا واخواتها
وسنوضحها في حرف الحرف انشاء الله تعالى هو المسند اليه بعد فعل
او ما هو في حكمه ان اذا احد عشر اخواتها مثل ان زيدا قايم وما عرفت
من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع ما نقض به هذا التعريف
ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم المنصوب بل التي لنفي الجنس
الا نفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقبل اسما لانه ليس كلمة ولا اكثر من
المنصوبات فلا يقع معرفا مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا حكما بل المنصوب
في مثل ما عداه فخالفته من هذه الجهة بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فانه يقبلها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن لكثرته منها فاعطي للاكثر
حكم الكل فقد انحل منها بجواز او لا يتجه ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كالمبني منه على الفتح وانما
ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم قبولها فيه هو المسند اليه بعد فعل
خرج به مثل ابوه في قولك غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وبهذا القدر كان
في اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منونا وعليه قول بعضهم ان
بل المسند اليه لفظة لا التي لنفي الجنس بعد حذف كثيرة وبقاء عملها
بقاء ما بان المضاف في غلام بشر هو تمام معناه هذه احوال منثورة
حرف التعريف المجرور اليه او الاول او منه او حرف الجر المجرور في حولها وما يقبل

من الجر المرفوع فيليها مثل لا غلام رجل مثال ما يليها نكرة مضافا وفي
بعض النسخ لا غلام رجل ظريف بها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها والآخر بين ذريها مثال ما يليه نكرة مشبها بالمضاف
وقولك على النسخ المشهورة من ثمانية المذكورين كليهما فان كان المسند
اليه بعد قولنا غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به الى يليه نكرة غير مضاف ولا شبيه
به بشرط تقدم عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا او مضافا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح في الواحد كقولا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث
السالم بالتنوين مثل لا مسلمات في الدار والياء مفتوح ما قبلها في
المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم كقولا مسلمين ولا مسلمين
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضاف عليه فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما
بني لتضمنه معنى من او معنى لا رجل في الدار لاحد من رجل
فيها لانه جواب لمن قال هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف
تخفيفا واما بني على ما ينصب به ليكون اتم حركة او حرفا على تقدير
النكرة في الاصل قبل البناء وليس بين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
مزيح في جانب الكسرة فيصير لا يسهم رجلا في الاصل غير الاعراب
وان كان المسند اليه بعد قولنا معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا
بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على
سبيل التحكم سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به
او لا وهو ست صور كقولا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار
ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في
جميع الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع الزيادة
الغائية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا في العمل لتأخر الفصل و

وانكر بعد ان وجب تكريره الاسم لكن معطوفا لا بعينه اما في المعرفة ليكون
كالعوض عما في النكرة من معنى النفي الاحادي واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو
جواب عنه مثل قول القائل هل في الدار رجل ام امرأة وهذه التعليلات جارية
في المعرفة ايضا وكقولك لا فيها رجل ولا امرأة بل رجلان فصاعدا
القضية هذا جواب وعلى تقدير على قوله وان كان معرفة وجب الرفع و
التكرير فان اسم لا فيه معرفة لان اباجهل كنية امير المؤمنين
علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير فهو منصوب غير مكرر
فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل لابي حسن لها
فان مثل المعرف باللام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او متأول
بالقبيلة بين الحق والباطل لا شتهاره كعلي عليه التحية والثناء بهذه الصفة
فكانه قيل لا قبيلة بين الحق والباطل لها وبقوس هذا التأويل اجراء
حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وقع مثل الاصول
والاقوة الا بالله ان فيها كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منهما نكرة فيصل يكون خبرا او جه بحسب التوجيه لانها
تزيد عليها الاول فخبرها اي لا حول ولا قوة الا بالله على الا يكون لكل
منها نفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد
وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والباقي فتح الاول ونصب
الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا للاولى
لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي
الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة
والثالث فتح الاول ورفع الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول لا لاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الزائدة والنافية

معطوف على الاول فيكون منصوبا محلا على لفظة لا بناء حركة

معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد وبان يقدر لها
خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبرا والاجود رفعهما بالابتداء
كما حول ولا قوة الا لانه جواب عن قولهم لا يغير انه حول وقوة فنحن بالرفع
بانهما مطابقة للمسؤل عنه ويجوز الاحران نصبنا ايضا والخامس رفع الاول
على لا يبنى ليس على ضعف فانا نعلم لا يبنى ليس فليل وفتح النون نحو
لا حول ولا قوة الا بانته على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه
ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لا لغاء عمل لا بالتكرير لا لكون
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا
دخل فيه للتوافق الآتي بين الاعراب فهذا على توجيه الاول
متعين بعطف جملة على جملة اي حول الا بانته ولا قوة الا بانته واما الا يلزم
ان يكون قوله الا بانته مرفوعا ومنصوبا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون
من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا اريت
الهمزة على لا الى النفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي ما تاثيرها
في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعنى با اي معنى الهمزة الداخلة على لا الى نفي الجنس انما الاستفهام
حقيقة فتقول الا رجل في الدار استفهاما واما العرض مثل الا تنزل
عندنا ولم يذكر سيبويه اي حال لا في العرض بل قبل الهمزة ما ذكره المبرد في
وتبعه المجرد والظاهر ان ذلك الا يتبين وقال هذا خطا لانها
اذا كانت ههنا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التخصيص فحينئذ انتفاء الاسم بعيد جدا نحو الا زيدا تكرمه واما التمني
نحو الا ماء فالمتمنى به حيث لا يجري ما واما نحو قولهم الا رجلا خيرا منه خيرا
فهذه عند الخليل ليست الا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه
حرف موضع للتخصيص براسه فكانه قال الا تر رجلا خيرا منه يعني رجلا
تر وتمني رجلا او لذلك نصب وتبين وبين عند يونس لان التي
دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس

الا رجل وليكن نوتيا بضرورة الشعر ونعت المبني لا نعت اسمها
المركب احترازا نحو لا غلام رجل ظريف الاول بالرفع صفة للنعت
لا لا النافية وما بعده احترازا نحو لا رجل ظريف كريم في الدار مرفوعا
حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا نحو لا رجل حسن الوجه
بليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا نحو المفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنصوب
لسكان الالف وبينهما والاتصال ونوجه النقل اليه اما الى النعت
حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى المبني على الفتح بالا
لا ما بنيجة فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح
ثم جيء بنعت لا يكون بناؤه مثل لا ماء ولا بارد لانه يصدق عليه
انه نعت المبني الاول مفردا بليه فان بارد انما نعت الماء لا هذا
لا المسبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمسبوع فليس بليه لتوسط
الماء بينهما وجب لان الاصل في النوابع بتبعيتها لمتبوعاتها
في الاعراب ودون البناء رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ
او على محتمل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع او ظريفا
بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي
فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او
المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف
على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك
ولا فرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه حكم ما علم في قول لا حول
فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم المبني ويحمل منصوبا وبان
يحمل على المحل ويحمل مرفوعا جائز ويجوز فيه البناء لسكان الفصل بلا
ولم يجعل في علم المتصل لمقاربة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف
على النفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وان

في قول الناظر لاب وابنا مثل مروان وابنه او هو بالمجاز اذ هو
نادر اه وسائر التتوابع لا نقض فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
التوابع المذكورة كذا ذكر الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي لان كل
تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على
ذلك الظاهر الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في كتاب
وحذف النون من غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين
ان يقال لا ابا له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب
ويجار مع مجرور خبرها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل لاب واسقاط النون في نحو لا غلامين كما في الاضافة
تشبيها له اي لا اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون مبنيا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اياهم
لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف
في اصل معناه اي يعني المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة
وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها
له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف الذي
يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له
اي للمضاف الذي يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على
الاضافة وهو الاختصاص او ان بين الاختصاصين تفاوتا ما
فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من
غيره ومن ثم قال الاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه
غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها انت في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى مثلي انما هو بالنسبة اليه وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار

فكيف

فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
لمشاركته في اصل معناه وليس الامثل هذين التركيبين بمضاف
حقيقة لفساد المعنى المراد والمفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت
جنس الاب والغلامين لجميع الغير المجرور بالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفيد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا
فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد من نفي ثبوت جنس الاب والغلامين
لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين
المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى وافادة اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد لام المقدرة وحكم الخص بفساد الاغر
وتحذف اي اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا بأس عليك
ولا تحذف الا مع وجود الخبر فلا يكون احيانا قولهم لا كزيد اي كائنا
الكاف اسما جازان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثل
موجود وجازان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين
في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو السند بعد
دخولها اي دخول ما ولا وبهن اي خبرية ما ولا لها وكذا اسمية
اسمها لغة اهل الحجازية وحض الخبرية بالذكر لان اكثرهم جعل
اسمها خبرها واسما وخبرا لها انما نظير باعتبار الخبر فجعل خبرا لها
انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يجعلون الا عاملة
لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم اسما لها بل هما مبتدا وخبر

على ما كانا عليه قبل دخولها عليه ولغة اهل الحجاز هي التي جاء بها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وان هذان لساحران ان هذان لهما
قائم قيل انما اخترت ما لانها لا تزاد مع لا في طلتها لانهم وبين ذا فرقا
عند البصريين وما نافية مؤكدة عند الكوفيين او استفض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل ان عمل
ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما
عامل ضعيف فلا شبهة ليس فلما فصل بينها وبين معمولها ان
واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها منع النفي فلما انتقض النفي بالا
بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف
عليه اسم على خبرها بموجب بكسر لعدم اسم بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد منطلقا بل مسئ نزولا ونحو ما لكن قائم
فالرفع اما على المعطوف الرفع لانه خبر لكونها بمنزلة الا في نقض النفي
الجرور اسم يتشكل الاسم بشكل يجر بحرف الاواخر
التي يدخل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
ان علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لكونه كونه مضافا
اليه والمضاف اليه وان كان مخفضا عارف لكن التشكل على علامة
اعم منه فانها تشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وفي
باء وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن واحدا في تعريفه
والمضاف اليه وهو معنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب
في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه الى المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما يشتمل الجمل التي يضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه

اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد او بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا الى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا مرجع حيث العمل بالبقاء اثره و
هو الجر مثل غلام زيد وضاربه امس وضارب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه
وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لظهر
فالمقدر الى تقدير حرف الجر شرط ان يكون المضاف اسما
او لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد فجر وانما سمي
عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها الى الاصل
الاضافة لان التنوين او النون دليل قائم ما عين فيه فلما ارادوا
ان يجمعوا الكلمتين جرا بكتب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص او التخفيف حذفوا الاولى علامة تمام الكلمة وتمموا
بالثانية ثم استشهد في هذا التعريف نظرا الى الكلام المجموع حيث
ليس واقا للبين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير مثل
المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف والشارح
والتصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو الاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها
لا في المتن ولا في شرحه ولم يشتمل عليه شيء فيه من سائر المصنفات وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام المقوية
لعمل اسم الفاعل وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير
الحرف بتقدير من البيانية فان الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه
بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء
منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فكانت هذه اضافة
الحقيقة تخصيص فلا يقع الا الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
فكان هذا التخصيص فاصلا بين الاضافة وما قبل الاضافة فلا يكون تابعا بعده الاضافة
فليست تابعة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وبين ان الاضافة بتقدير حرف

والام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يكفي اذا المراد بالتجريد تجريده وخلوه عن التعريف عند الاضافة سواء
كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة بتجريد عن التعريف و
انما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للاولى
وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف لو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيقبح الاضافة حيث لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا ان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها
علما في نحو البحر والبر باد والصعق وابن عرس فلزوم تعريف المعرف
فانا لهم جوزوا هذا دون ذاك قيل الفرق ان في هذه الامثلة
تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل بالام
او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها تخلع
صارت اعلاما ثم يتبعها الاشارة الى المعلوم منها بالام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل بتبدل تعريف بتعريف وما اجاز
الكوفيون في تركيب العشرة الا ثواب وشبهه من العدد
المعرف بالام المضاف الى معدود نحو الخمسة الدراهم وما حكاه
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت في الفصحاء من ترك الام قال
ذو الرمة خلت الاماقي والدينار البلاقع واما ما جاء في الحديث
من قوله عليه السلام بالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احرازي
اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد اضافة الى معمولها احرازي اذا كانت
اضافة الى معمولها نحو فصاع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية

فائدة

فائدة الاضافة اللفظية
التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض التنوين عن ملاحظة الثقل بادراء
ما يسقط هو اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
انما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل
ضارب زيد او حكما مثل جواري بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع
مثل ضارباز يد وضاربا زيد وانما في لفظ المضاف اليه فقط وانما
في المضاف والمضاف اليه كو زيد قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير والاستتار
في القصة ومن ثمة ان قيل ما وجه افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء الكل وعدم التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فيفيد جملة
انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب فامتنع تركيب مررت برجل
الوجيه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول لزوم كون المعرفة صفة للنكرة و
لجاز ان تكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والا فان الف ارابه
ثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باجتماع بعضها
فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن ثمة
انما تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب زيد لحصول التخفيف
بحذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب
انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك ان لا دخل في هذا الامر
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف
فقط فلهذا كان الاسبب تقديم هذا النوع لكنه اخر لكثرة لواحقه
خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد انا لا نتوهم ان دخول

في الاصل الضارب غلامه فحذف الضمير والتنوين
كان اصله الضارب غلامه فحذف الضمير والتنوين
في القايم والمضاف القايم اليه فحذف
في المضاف اليه فقط ع م

اللام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب
الاضافة ثم عرف باللام واجاب الحق عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتاخر اللام المقدرة حتى على الاضافة مجرد ادعاء خلاف الظاهر
واما الواقع في شرح الاشموني قوله الواهب المائة الهجان وعبيدها
فان قوله وعبيدا الخ معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبيدها فهو من باب الضارب زيدا فكما لا يمتنع ذلك حيث ادى الى بعض
الحق الا يمتنع هذا فاجاب الحق بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبيدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث
يستدل به لما عرف من امتناع مثل الضارب زيدا لعدم العائد فيه
ولا يخفى ان فيه نشوب المصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد
بانه ضعيف في الاستدلال به او لا نقص فيه على الجر فانه يحتمل النصب
حملا على المحل او على انه معمول محذوف اولا يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل
في المعطوف عليه كما في ربه شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب
ولم يجز ربه سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبيدها عوذا ترجى
خلفها اطفالها اى ممدوحة الواهب المائة الهجان اى البيض من الابل
يستوى فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل منها او من قبيل الكثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبيدا الى راعيها شبههم بالعبيد لقيامهم
بحق حفظها او عبيدها حقيقة فاضافة لاونى ملابسة واما الذال المعجمة
جمع عاذ اى حديثات النتاج حال من المائة يرجى باذا المعجمة وبالجيم على صيغة
المعلوم الذكر السوق وفاعل ضمير راجع الى العبد واطفالها منصوب على
المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى
في القصيدة واما انه فاسد على الضارب الرجل والضاربك فاجاب
الحق عنه بقوله واما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه

لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه الحسن في
الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة
والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق واما الضاربك يعني
واما جاز الضاربك مع القياس عدم جواز ما عرفت وكذا شبهه وهو
الضاربي والضاربه وغيرهما فمن قال الخ يقول فيقال يعني سيبويه
واتباعه ان الضارب في الضاربك مضاف ومن قال انه غير
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير بالاضافة فانه لا يصح جواز الحمل حملا على المحذوف لعدم
ضاربك فاعله فاعل المفعول له والفعل المعلل به الخ جاز وبيانه انهم
اذا وصلوا اسماء الفاعلين المجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مقترنات
بمتعلقات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى التحقيق بتخفيف فقالوا ضاربك
هذا لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنقل اتصال الضمير ثم قالوا الضمير
والتخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل
محذوف التنوين قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف
ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضاربه
زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
والقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ضاربك ضارب اباك
للفصل بالتنوين ثم حذف التنوين وصار الضمير المتصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب

آصل
أضيف

واحد حيث كان كل منهما اسنادا فاعلا مضافا الى عمر متصل او منفصل او غيرا عتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة هو لم يجعل الضارب زيد عليه
لانهما اسما رجل واحد واعلم انا خلنا قوله وضعف الواهب
الاية الخ ان عبدا مبتدأ وقوله والضارب رجل والضارب خبرا على
نظيرها على الاجوبة غير السديد لانا لم نوافق على جواز الضارب زيد عن قبل
المقص على موافقة بعض الشارحين ولكن ان يجعل كل واحدة منهما
اشارة الى المسئلة على حدتها مناسبة للحكم باستناع الضارب زيد ومضعف
قوله وضعف الواهب الاية للهيجان وعبد هما نه ضعف عطف المجرد
عن اللام على المحلى بها المضاف اليه صفة معدة بالتلام لانه متوسط
العطف بين مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالاستناع
بل الضعف لانه قد يحتمل في المعطوف عليه وحينئذ فع ما فيه من بينهم
شابهة المصادر على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من
الصورتين الاخيرتين الى المسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفرائد
الاسئلة الاتي بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى
المفاد بالتركيب الوصفي بحال لان الكل من معنى التركيب الوصفي
والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر وبهذا المعنى بينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وبرد دين غير فرق على عدة الاول
وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذا التركيب اضيف
موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب
والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها
واجيب بان مثل هذا التركيب متناول بمسجد الوقت الجامع وذلك
بحمل بين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون

المسجد مضاف اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف ثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قايم مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات
الخالية فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان
الجامع ليس بصفة للمضاف ومع هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متناول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحمقاء على الاحتمالين الذين
ذكرهما انفا وبل لا يخفى في جانب الغربي فانه لا يخفى ان
المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو
جانبه بها اللهم الا ان يقال معناه مكان جزء من كل فالمكان المذكور
اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا الصفة الى الموصوف مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة
على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متناول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد لكن صار كانه اسم غير صفة قيل قصدوا
تخصيصه بكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى الجنس الذي يختص به كما
اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة كما لا يخفى وفيه ان صفة لها بل
من حيث انه جنس يعم يضاف اليها من حيث انه صفة لها وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم ما قابل الى مشابه للمضاف اليه في العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كطيب
وعسل في الاعيان والجنث وجسر ومنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفايدة مع ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد
او قعيد الاما فيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث

اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص نحو غلام زيد وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما يتخصص اكثر خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افاد الاضافة التعريف او التخصيص وبقية العين غير الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما ان كان للجنس فقيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم جماعة للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيد كرز اسمان لشيء واحد كليث وكسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه وكثيره متساوون بجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم العجمي وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وثانيه آخر ساكن واو او ياء قبلها ساكن واما حال ملحقها بالعجمي لان حرف العلة بعد السكون انما ينقل عليه الحركة لمعارضة تحقق السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقف بعد استراحة اللسان ولا تنقل عليه حركة بعد السكون حينئذ في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كغير آخره للتناسب نحو ثوبي ودراري في الصحيح وقفا وثوبا في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة ان تبنى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على حركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اى آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا قلبت الف المقصور ياء مطلقا سواء كانت رابعة فصاعدا نحو مصطفيّ ومرتضيّ او ثالثة نحو فتيّ وعصايّ لان الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصا ورحا وقفا وقبل وبها قيل عن العرب تقلبها الى الالف حال كونها بغير التثنية ياء كائنة الى ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل غصّ ورحّ ولا تقلب الف التثنية لغلامائ لانها مرفوع

بغير بسبب القلب وان كان آخر اسم المضاف الى ياء المتكلم ياء او غمت في ياء المتكلم لاجتماع المتماثلين فيها هو كالكلمة الواحدة مثل مسلميّ اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقط النون للاضافة واو غم الياء في الياء مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة ومثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء واوغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الغنة قبلها بتغيرها فحركت بالكسر لتناسبها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم في القوافي لئلا تسقط لالتقاء الساكنين ان التقا الساكنين ان لم يجز حركت وافيز الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي تعرب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم فاخ واب اس فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعل المتكلم عوضا وجاز الرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء واو غام الياء في الياء وتمكن في ذلك بقولك اخ قد راودتك فالجائز وهو قد راس وابي مالك وذا الجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما في المعنى وسمع واجاب هذا المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحى مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابن جمع اب فاصل ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت باء ساكنة فادغمت الاولى في الثانية فصار ابّ وقد جاء جمعه هكذا في قوله الشاعر فلما بين آصواتنا بكين وقد بتنا بالابينا لسعين وفي اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداكم ونقول اى امرأة طالبة لاستتباع اضافة ملحق الى المذكر حمى وحمى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم واخاها اخي وابي لانه لم ينقل عن العرب فيهما في الشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك بخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته

لے باء المتكلم في بالزد والقلب والادغام في الاكثر اى في اكثر مواد الثلثة
وفي بعضها ابقاء الميم المتوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا اضيف
هذه الاسماء الخ عن الاضافة فبقل اخ واب وفم وهن وفم
بحركات الثلثة ولكن فتح الفاء افصح منها اى مع الضم والكسر وجاء حم مثل
يد فيقال هذا حمٌ او حمٌ ورايت حما او حمًا ومررت بحمٍ او حمٍ
ومثل حبا بالهمزة فيقال هذا حمٌ او حمٌ ورايت حما او حمًا ومررت
بحمٍ او حمٍ ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمٌ او حموٌ ورايت حموا او حمًا
ومررت بحمٍ او حموٍ ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما او حماً ورايت
حما او حماً ومررت بحا او حاٍ مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلقا غير مقيد بحالة الافراد والاضافة بل كل هذه الوجوه جائزة في كل حالة
الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى في الافراد والاضافة
يقال هذا هنٌ ورايت هنا ومررت بهنٍ وهذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك وهو لا يضاف الى المعرف لانه وضع ليتوصل به الى
الوصف باسماء الاجناس والغير ليس باسم جنس وقد اضيفا
اليه على سبيل الشذوذ كقولهم الناعز اما يعرف ذا الفضل مع ان بين ذو
وهو فعل لا يضاف الى غير اسم جنس لكان اصل وكانه خص الغير بالذكر
لانه كان لبعض تلك اسماء حكم خاص عند اضافته الى الباء المتكلم فنفى اضافته
الى الغير مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باجتبار اضافته اليه ولا يقطع انه ذو
عن الاضافة لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا باضافة
اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمي يجمع على فواعل كالفاعل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات الخ بين اقسام الاسم فلا ينتقض حد بما
يخرج كقولك ان وضرب وضرب لعدم كونها من افراد المحدود وكل نان
اى متاخر تبع لموصوفه سابقه كالتالي والثانية منه فدخل فيه التابع
المفرد والثلاثة فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اى يكون اعراب التابع

مطلب التوابع

بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه فان كلا منهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس واحد اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما
فان من جهة واحدة شخصية وهي فاعلية زيد العالم لان الفعل السبب
الى زيد في قصد المتكلم ينسب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل فانه يشمل
التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتها وناسخ مفعولي باب
ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل لان خبر المبتدا
وناسخ مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه
الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء الذي
التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه
يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا
صار عاملا في الخبر فليس لنفاعلهما من جهة واحدة وكذا ظننت
من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عن في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت فمن حيث انه يقتضي
آخذا ومأخوذا عنه في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم
ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق
والتابع اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقيا او حكميا
فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال وبارز زيد العامل ولا يدخل تعريف
ثم ان الفقطة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون
للجنس وبالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود بالحقيقة
التابع والحد هو كل وهو تابع باعراب سابقه من واحدة لكنه
تاما دخل عليه كل افاد صدق الحد وعلى كل افراد الحد فيكون مانعا
والظاهر انحصار الحد وقيدها العدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل
حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس
شامل للتوابع كلها وقوله تدل على معنى في متبوعه الخ يدل به على

مطلب بيان النعت

تركيب مع منبوعه على حصول معنى في منبوعه مطلقا اى دلالة مطلقا غير
مقيد بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع فلا يجرد عليه البدل
في مثل قولك الجسم زيد عليه او العطف في مثل قولك الجسم زيد وعلم
ولا التاكيد في قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في
القوم فانه دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي لخصوص مواده فلو جردت عن هذه المواد كما يقال الجسم زيد غلامه
او الجسم زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لم تجد لها دلالة على معنى في متبوعها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول
معنى في متبوعها في اى مادة كانت وقائمة اى قائمة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
لمجرد الثناء او غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد التاكيد
كما مر في بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة فان الواحدة
يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة وقد كان غالب مواد الصفة
المشتقات لتوهم كثير من النحويين ان الاستحقاق شرط في النعت
حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن مرضيا للمصنف رده بقوله
ولا فصل اذ لا فرق بين ان يكون مشتقا او غير مشتق في صحة وقوع النعت
نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اذ الغرض الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع قصدا اى في جميع الاستعمالات تحقيقا ودونه
خرط القتاد فان التتبع تدل دلالة على ان الذات ما نسبت الى قبيلة تميم ودونه مال تدل
على ان ذاتا ما صاحب مال وخصوصا في بعض الاستعمالات بان تدل في
بعض المواضع على حصول معنى الذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها
لا تدل على ذلك وح لا يقع جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل
في الرجولية قال رجل بالخبار دلالة فمثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يقع ان يقع نعتا وفي مثل الى رجل عندك لا تدل على هذا المعنى فلا يقع نعتا
ومثل مررت بهذا الرجل قال بهذا تدل على ذات بهذه والرجل على ذات

لا مثل

صفة

معينة وخصوصية الذات المعينة بالاشارة معنى حاصل في الذات البهذه
فلهذا اصح ان يقع الرجل صفة لهذا في المواضع الاخر التي لا تدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة
وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد بهذا اى بزيد المشار اليه
فهذا في هذا المواضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة والمعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعها كما يوجد في
المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اكرمني فاكرمته
اكرمني يستحق لان تؤخر العبرة به ويلزم فيها الغير الراجع الى تلك النكرة فتوسط
كجاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الغير الرابط يكون الاجنبية بالنسبة
الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل غلام زيد قائم وتوصف بحال
الموصوف اى بحال قائمة به كمررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل
وصفة بحال متعلقة اى متعلقة الموصوف يعني صفة اعتبارية
يحصل بسببها تعلق كمررت برجل حسن غلامه اذ يكون الرجل حسن الغلام
معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى
الموصوف في عشرة امور توجد منهاج كل تركيب اربعة في الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والتذكير والتانيث
الا اذا كانت صفة يستوي فيها التذكير والتانيث كفعول بمعنى فاعل
كرجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح
او كانت صفة مؤنثة يجري على المذكر كعلامة والثاني اى النعت بحال
متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد منهاج كل تركيب اثنان وفي الباقي
من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل لشبهه به يعني بنظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى

او مجموعا اذ وكان يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا نحو
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير
حقيقي او حقيقيا مفصولا بغير او بلا مؤنث جوازا نحو حضرت هند رجل
قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وهند رجلين قاعد غلاماها مثل يقعد غلاماها
وهند رجال قاعد غلمانها مثل يقعد غلامها وحضرت هند امراة قايم ابوها مثل
يقوم ابوها وهند رجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وهند رجل مسرور لوجوده
دارها او قايم او قاعد في الدار جاريته مثل يقوم جاريته فان قلت
اذا انظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في نحو البواقي كالفعل لان فاعله كالغير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الغير بحق الالف في التثنية والواو
في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وتؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت هند رجل ضارب وهند رجلين ضاربين وهند رجال ضاربين
وهند امراة ضاربة وهند امراتين ضاربتين وهند نسوة ضاربات كما تقول
في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان وتضربن
فلم خصصت النحاة بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصف الى الموصوف بالتبعية وعدمها وذلك يحصل
الاول بتبعية في الامور العشرة وكان لا يخرج شيء منها للفعل في نحو
البواقي عن هذه التبعية كما عرفت الكشف فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في نحو الاول لم يكتف به
بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له يكون
كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم
اي من اجل كون الوصف الثاني في نحو البواقي كالفعل حسن هند
رجل قاعد غلمانه كالحسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان
الفاعل مؤنث غير حقيقي كالحسن يقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع

في الفعل

في نحو الفعل المسند الى ظاهرها ضعيف ويجوز من غير حسن والاضعف
قعود غلمانه وان كان مقرونا بها ايضا كما عدون لانك اذا كنت
الاسم الشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكسر فلم يكن مقرونا غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان
في الظاهر الا ان يخرج الواو مخرج الالسنة الحرفية او يجعل المظهر
بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف
لان خبر المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة بهما الى
التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح
والذميم وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات بل يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به
ولهذا اعتذر الشارح المحقق فقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالغير لانه بين
ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف الموثق
مقيد اختصاصا بالتعريف والعلومية سواء كان المقيد بعض اعرف منها لانه بالمعنى
الاصح فيجب ان يكون المحل من الصفة في تعريف او مساويا بالعبارة
ولو لم يكن المحل منها فالاقل من ان لا يكون اذون منها والمنقول عن
سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم قال ومن اجل
ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام
الآخر او الموصول فانه ايضا فاعل الذي اللام كما عرفت فيما بينهما او المساوات
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك
امس او بالمضاف الى شيء اي مثل يعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني
الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب غلام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او ازيد منه على خلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام

فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل على صاحب هذا المذهب
وانى التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول
والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع
المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثل لابهامه ولا يليق با
بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستفهام
فى الاستبعاد والسؤال من الحاجة الفقر فتعرّف باللام لتعيينه
فى نفسه وحمل الموصول عليهما لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت
بهذا الذى كرم امس الكريم ومن اجل ان التزام وصف
هذا بذى اللام لوقوعه لابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لا يتبيّن جنس المبهم لان الابيض عام لا يخص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبيّن به
ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بحرف
تابع مقصود اى فصد نسبة الحكم اى او نسبة شئ اليه بالنسبة
الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
قوله مقصود مع متبوعه اى كما يكون مقصودا بتلك النسبة
يكون متبوعه ايضا مقصودا بها كجاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد فقصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام
وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبة المجئ الى زيد الذى هو
متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودة بالنسبة احتراز عن خبر البدل
من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها فقوله مع متبوعه
احتراز عنه لان المقصود من متبوع قيل يخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة بها
احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع

ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالواقع على المتبوع فى
غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحكم
النسبة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولهذا يجمعان بالواو جمعا
وضعا واردفه لزيادة التوضيح بقوله بتوسط بينه كما بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها
فى قسم الحروف ان شاء الله كما مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله
تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والكبير
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والكبير لها جهتان
احداهما كونها صفة لزيد تابعة به بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها
معطوفا على الصفة المتقدمة على هذه الصفة فمن جهتها الاولى انتهى تابع
لانها صفة لزيد بتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط
حرف العطف بين شيئين يلزم ان يكون المعطوف الثانى على الاول
فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة
من جهتها الاولى فى حد المعطوف ومن هذه الجهة ليست
معطوفا فلم يكن مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين
الموصوف والصفة فى كيد الموصوف فى مواضع عديدة من
الكشاف وحكم المص فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء
ان قوله تعالى لها منذرون فى قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها
منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع بتوسط لدخل فيه
مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال فى امالى الكافية ان مثل
جاءنى زيد العالم والعاقل تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وليس بمعطوف على التحقيق وانما هو بيان مع ما
كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه
بالمعطوف لا بينهما من التغاير فلو احد العطف كذلك لدخل فيه بعض

الصفات مع انه ليس بعطف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف
المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها على ما تدل عليه في غير هذا من الجمع والترتيب
وغير ذلك فقد جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم
عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا وحيث
انه متصل لا يجوز انفصاله وحيث من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة
فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كما
كالجزء المنفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده فاتصل به تاكيده
فيحصل نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وعلامة الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اذ ترك التاكيد لاجل قد طال الكلام
بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان المنفصل قبل
حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما
قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها
هم والغاوون وقد لا يؤكد والاحران ستأتيان هذا واعلم ان هذا مذهب
البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الجار فقد حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد

من

من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل مع ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه او يكون كالعطف على بعض حرف
الكلمة وليس الجار ضميرا متصلا كالجزء المضمر استحق بتاكيده اولا ثم عطف
عليه كالفاعل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع لمجروره ولا يكتفى بالفصل
لان الفصل لا تاثير له الان جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له فكيف يكتفى به فلم يبق الا عامة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والعطف
هو المجرور والعامل مكرر وجرى بالاول والثاني كالعدم بدليل قولهم
بيني وبينك او بيني لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر بالثاني كالمذكور
حرف الزائد في كفى بالله شهيدا وهذا الذي ذكرناه من لزوم اعادة الجار
في حال السعة هو الاختيار عند البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
واجازا الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والاصل ان منه
نحو اجتمعن جاءك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد
الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والاصل منه اجئت بك جاءك
من غير اعادة الجار فلم جر المعطف في الاول بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني لم يعد الجار قلنا التاكيد بهذه المؤكدة مما يدل على ان المؤكد
انما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا جزئين
لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تخيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تخيل
مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور
ليخرج المتصل المرفوع من صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه
بتاكيده بالمنفصل وفي نحو مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كالمعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال القائمة

لا ينظر الى ما قبل بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منفيدا في المعطوف
واما قلنا في العارضة لا نظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة حيث
تقع كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه واما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منفيدا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث
تجرده عن اللام فانه يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء
وهو مفقود في المعطوف واما كوربت شاة وسخلتها فتقدير النكير
لقصد عدم التعيين اي ربت شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الغير
كربه رجلا عالما وذا ربت شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره وان كان
مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو
لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والكونه مفردا معرفة وفي
وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع تنوينه في مثل يا زيد و
عبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله
مضاف ومن هذا ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز وما يمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائما وقاعدا ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان مسلطا على
قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الحرف الواقع في المعطوف
العائد الى اسم ما النافية الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتدأ وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه وان كان القائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فينغضب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول وينغضب المعطوف عليه
ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله واما جاز الذي يطير فينغضب
زيد الذباب لانها الالف في هذا التركيب فاصلة

نسبة السببية بان يكون معنا بالسببية لا العطف فلا يرد
نقضا على تلك القاعدة او يكون معنا بالسببية مع العطف لكنها
تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاول والمعنى الذي
اذا يطير فينغضب زيد الذباب او يفهم منها السببية الاولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فينغضب زيد بسببية الذباب ويمكن ان
يقدر فيه ضمير الى الذي يطير فينغضب زيد بطيرانه الذباب واذا
عطف اسما او فعلا على معمولي عاملين بان عطف اسما
على معمولي عاملين بالعطف واحد وقال بعض الشارحين المحققين
عند ذكر العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اذ المالكية لا يجيزون
نحو العاملين بان تجعلا معمولهما واكثر الشارحين على ان المنع على
معمولي عاملين عاملين واما قائما على معمول عاملين لا يقول على معمول
عامل واحد فانه جائز اتفاقا كقولنا ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او لا
على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اكثر من اثنين
بان يكون الثاني مغيرا الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان
مثل ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا من هذا الباب مع انه ليس
لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تابع كما سيجيء وذلك
العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة وما بيضاء شحمة وقع
الثاني اكل امرأ القيس بعيرا وناب يؤوفد بالليل والنهار نارا
فهذا وان كان بحسب الظاهر لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقوم لان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا
للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما يجيء بحسب الصورة
ولا يؤل الاشياء الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع على ورودها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والا في الدار زيدا والحجرة عمرا
يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب كما يجيء في كلامهم

واقتصر في الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر
على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه كقوله بريد دون عرض الجوة الدنيا وانه يريد الآخرة بجر الآخرة
كما جاء في بعض القراءة الا ترى ان الاخيرة التاكيد جاء ليقرر امر المتبوع
الحالة وثانية عند السامع يعني يجعل حالة ثانية مقررا عنده وفي النسبة
الى كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده وحكى ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع توهم
الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالسكوت الغلط وذلك الدفع يكون بالتكرير
اللفظ كقولك ضرب زيد ضرب زيد او لدفع ظن السامع به يجوز
اما في المنسوب كقولك زيد فقيل فقيل وفعالتوهم السامع ان
يريد بالفقيل القريب الشديد فيجب مع ايضا تكرير اللفظ حتى لا يقع
شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب
الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى ما يتعلق به كما في قطع الامير اللص
اي قطع علامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا كقولك ضرب زيد زيد
اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى كقولك ضرب زيد نفسه
او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة
بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع
يجوز لا في نفس المنسوب اليه بل شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها
فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وتلخيصهم وبعضهم
وكونها هذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل وجد
التاكيد بقوله ليقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجها به
واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها واخواتها

توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما العطف البيان
فوان توضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وكشفه لكن لا في النسبة
والشمول بهذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو ان التاكيد لفظي ال
منسوب الى اللفظ محصوله تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى
محصوله ملاحظة المعنى فالتاكيد اللفظي منه تكرير اللفظ الاول المكرور اللفظ
الاول وعادة حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت
وضرب زنا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول
لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
ويجري ان التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسما وفعلا وحرفا ومفردا ومركبا تصديرية
او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاص
بالالفاظ محصورة كما ان تاكيد المعنوي وان تاكيد المعنوي مختص بالفاظ
مخصوصة اي معدودة محدودة وهي نفس وعين وكلا هما وكلتا
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل
الاصح لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن وقبل
اكتع مشتق من كتيع على وزن كامل وابصع بالصاد المهملة من بصع
العرق اذا سال بالبول من بصع اذا روى وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة وقوة وليس بمستبعد مناسبة خفية بين
هذا المعنى ومعنى التاكيد بان تامل الصادق فالاولان اي النفس
والعين يقالان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها
في المؤنث الواحدة انفسهما بالف صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وفي بعض الكتب نفساهما وعينا هما انفسهم في جمع المذكر العاقل

افتهن في المؤنث وغير العاقل في المذكر والتاء في لاستغنى النفس والعين
اولهن تغليبا كالقمرين سيق اثنا ثانيا للتثنية كلاهما للمذكر وكلتاهما
للمؤنث والباقي بعد التثنية المذكورة لغير المثنى مفردا كان او مجموعا اختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المذكر في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو
قرأت القصة كلها وكله نحو اشتريت العبد كله وكلهن نحو ظلمت
كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات الباقي وهو اجمع واكتع وابتع
وابصع بالهملة والجيم فقول اجمع في المذكر الواحد مجاري المؤنث
الواحدة او الجمع بناء على الجماعة اجمعون في جمع المذكر جمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذا وقع اجزاء وعفوا كان او مجموعا
اذا الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان
الكل عالم بخطا افراده مجتمعة ولم يقع اجزاء كلا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب
ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حتى كاجزاء القوم واعضاء
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يجزى في الاشتراء فيصح
تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق
اجزائه لاحتى واما حكم كلا المثنى واذا اكد الضمير المرفوع المنفصل بارزا
كانا او مستكنا بالنفس والعين الى اثنين اريد تاكيده بهما اكد ذلك
الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل لهو ابنت اولا ذكر
للتمكن تاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرم هو نفسه
فلولم يؤكد الضمير المستكن في اكرم بقوله هو ويقال زيد اكرم نفسه
لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل والمانع من الالتباس في
هذه الصورة اجراء بقية الباب عليه واما تاكيد الضمير بالمرفوع لجواز
تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل

نحو ضربتك

نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس واما تاكيد بالنفس والعين
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو قاموا جاءوا كلهم
اجمعون لعدم اللبس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل
كثيرا واكتع واخواه يتبع ابتع واتبع بقطع الهمزة على ما سواه الشهور
لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا باصالة لكونها
آخر ما ينتهي اليه المقصود وهو الجملة فلا يتقدم بعض اكتع واخواه عليه كما
على اجمع لو اجتمعت معه وكما لا يذكر اكتع مع اخويه دون الاثنين وذكر
اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجملة ولزوم ذكر ما دونه في
التبعية بدون العكس البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
ان يقصد النسبة اليه بلا واسطة فالمتبوع دونه ان دون المتبوع
الا لا يكون النسبة الى المقصود الى المتبوع مقصودة فالبدل اخص
مما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى الاول
سواء كان ما نسب اليه اسما او غيره مثل جاءني زيدا ابوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقولنا مقصود عما نسب الى المتبوع
غير المتبوع اولا تابع كيد وعطف بيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به بقولنا ودونه احترز به عن عطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع كونه تابعا ولا يصدق
الحد على المعطوف بيسل لانه متبوعه مقصود ابتداء ثم يدل منه فالغرض
منه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل بهذا
الحد لا يتناول البدل الذي بعد الاستثناء مثل ما قام احد الا زيد فان
فاعل زيد بدل من احد وليس منسوبا اليه بعد القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد

نسبة القيام الى زيد فكنا ما نسبت الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب
اليه تبعا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن ابتداء فيقصد و
قلع زيد انه تابع مقصود ونسبة بنسبة ما نسبت الى المتبوع قال السبة
الماخوذة في احد اقسام ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويكون
ان يقصد بنسبة الى شيء نفي نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول
توطئة للثاني وهو اي البدل انواعه اربعة بدل الكل اي البدل هو
كل مبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فاضافة فيها
منظورا في خارج ضمنه وبدل الاشتمال اي البدل سبب غالبا عن اشتمال
احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل
الغلط اي البدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل
اضافة السبب الى السبب لا من قبيل اضافة السبب الى المسبب
مدلوله مدلول الاول يعني يتحد ان ذاتا لا ان يتحد مفهوما فيهما ليكونا مترادفين
نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فيهما متحدان
ذاتا قال الشارح الرضي ذاتا الى الآخر لم نظهر لي فرق جلي بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل
الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف العطف البياني فانه بيان والبيان فرع المبين
فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال
بعض المحققين في جوابه ان الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا بالحكم
انما مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى
وجيء بالثاني توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجيء بالاول توطئة له مبنا لغرض الاسناد فا

فان قيل

فالثاني بدل وحيث يكون التوضيح هي الحاصل هو مقصود ابتداء والمقصود
بالاسناد هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالموضح ظاهر والثاني البدل
البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه بدلا بالبعض
يوجب نسبة المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني
زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار
ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفته من صفاته اجمالا
وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا راسه وضربت زيدا غلامه
لان نسبة الضرب الى زيد ذاتا ولا يلزم في ضرب اعتبار غير زيد فيكون
من بدل الغلط بغير ها الا يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل
المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزؤه من البدل و
يكون ابدال منه تابع هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والتحقيق
بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مشابهة في الشكل و
يمكن ان يورد ولسائل ان يقول رايت زرجة الاسد برجه فانه الاجمالية
لهذا المشابهة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات فاعلم ان محل
هذا البدل قسما حاسما وهو ان يتبع بدل الكل في البعض لفظه ونذر
بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع البدل الغلط ان تقصد ان يكون بان تقصد انك اليه
السالي البدل من غير اعتبار ملابسة بينه وبعد ان غلطت بغير حاله
بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اسمي البدل والمبدل منه مفردين
نحو ضربت زيدا احوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين
نحو بالتاسية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل
نكرة مبدلة من معرفة فالنعت الى النعت البدل النكرة واجب
لئلا يتوهم ان يكون المقصود النفس من غير المقصود من اول وهلة فانه توفيه
بالصفة يكون كالجزء الذي فيه من نقض النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة

ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ضربت زيدا اياه وضربت
نحو اكرمت زيدا نفسه ايا هم ومختلفين نحو اخوك ضربت زيدا اخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب
مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كونهما لموصوفين واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مقصود اذ ليس مدلول المبدل منه فيها مدلول
الاول فيقال اشتريتك نصفك او اعجبني علمك او ابوك على وضربتك
الحمار وضربت الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير نعته
واحترز بقيد النعتية لوضوح متبوعه احترز به عن البدل والعطف
بالحرف وان كيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه بل ينبغي ان يحصل احدهما ايضاح لم يحصل من احدهما على
الانفراد فيتضح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو
حفص عمر فان ابو حفص كنية عمر وعمر عطف بيان له وقصته انه لما
اعرج الى عمر بن الخطاب رض الله عنه فقال ان احد العبدين في
علمك زمانة وتبرأ بكما فاستحلفه وظنه كاذبا فلم يحلفه فانطلق
الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يحلف
بعيره منذ اقسم بالله ابو حفص عمر ما تهامة من دهب ولا وبر اغفر له
اللهم ان كان فجر وغدر فعل من اعلم الوادي فجل فاذا قال اللهم ان
كان فيه قال صدق فاخذ صدق الصبا فاقتاده بيده فقال ضع
عنك رحلك فوضع فاذا هي ناقة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه
وفصل الفرقة من البدل لتقارب ما بين حيث الاحكام اللفظية
واقع في مثل انا ابن المبارك البكر بن بشر فان قولك بشر
ان جعل عطف بيان للبكر جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان
البدل في حكم التكرير العامل ليكون التقدير انا ابن المبارك

بشر

بشر وهو غير جائز كما ذكرناه فيما سبق في الضارب زيدا واحترز عليه
بالظرف نحو فيه وعاملية الظرف في منصوبه الناصب جعلها ابن الحاجب
والا فهو حال وقوله بتقدير حال من الظرف ان كان فاعلا عليه وان كان
مبتدأ فهو حال من المستكن في عليه وهو فاجع واقع حال من
فاعل بتقدير اي واقع محوله بتقدير لان في وجه لان الانسان ما دام
يرسم فان الظرف لتقرر به واما الفرق المنوي بينهما فقد تبين فيما سبق
والمراد بقول انا ابن المبارك البكر بن بشر اكل ما كان عطف بيان للمعرف
بالام الذي اضيف اليه الصفة معرف بالام الذي نحو الضارب الرجل
زيد ولكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب الكل ما خالف
حكما ذا كان عطف بيان حكما او كان بدلا فتناول صورة
النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
على اللفظ ومنصوبا على المحل او اجعلته مخلص بيان ويا غلام زيد
بالضم اذا جعلته بدلا والوجه الاول اظهر والثاني يخيد المبني الى
الاسم المبني وهذا الحد لا يقبح الا لمن يعرف ما هية المبني على الاطلاق
ولا يعرف الاسم المبني او لو لم يعرفها لكن تعريفا للمبني
لانه ذكر في حد الشيء ما ناسب اي اسم ناسب مبنيا الاصل وهو بحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المقتضية لتعريف العرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها
اما بمنع الاسم عن التمكن مثل اين فانه يمنع من الهمزة الاستفهام
او الشبه بما لا يتمكن فانها يشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة
او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كمتى فانه واقع موقع ان او مشابهته
للواقع موقعه كفعل او وقوعه موقع ما الشبيه كالمدلول المضمون فانه
واقع موقع كاف الخطاب الشبيه للحرف وفي نحو اوه اوهك او اضافته
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه غير مركب
مع غيره على وجه يحقق معه علة علة هذا المضاف وهي اكرهات التي اضافته

لفظ المبني

الاصل

المعرب كغلام زيد غلام عمرو وغلاميكم مبنيان والمضاف اليه معرب
ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعرق في الرتب اعراب التركيب وهو
المشابهة لمبنى الاصل كان المبني ما شابه فيه مجموع هذين الامرين اما
بالتقاء معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هنا مانعة لخلو واما اختلف
تركيب فكالمشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقدما
وتاخيرا ايثار التقديم ما هو موجود وتاخر شرفه والقابه الى القاب
المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين بضم وفتح وكسر
لو كانت النلث ووقف السكون واما الكوفيون فتذكرون القاب
المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات المذكورة
لا تعتبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقون ما على الحركات الاعرابية ايضا كما
في صدر الكتاب حيث قال بالفتح رفعا والضم نصبا والكسر جرا او
على غيرها كما يقال الرفع الرجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكم الاسم
المبني واغره المرتب على بنائه ان لا يختلف آخره اخر المبني لكن
لا مطلقا بل باختلاف العوامل او قد يختلف آخره لا لاختلاف
العوامل نحو الرجل ومن امراة ومن زيد وهن المبني والتانيث
بالنسبة الى المفردات واسماء الاشارات والموصولات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال
لا على الافعال لتصديره بحيث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف واما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست مبنية على بعضها فهذه غاية ابواب في بيان
الاسماء المبنية فلا بد عند ذلك من علتين اخرتين احدهما علة
البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاحركة للتخفيف
انما لما اخرت دون الباقي المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب من حيث انه
متكلم كالعزيز او مخاطب من حيث انه مخاطب بتوجه اليه الخطاب
وقيل المخاطب وقيل المراد المتكلم بمتكلم به او الى مخاطب بخاطب به فان

ولا بد لكل واحد منهما من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة

كان انا موضوعا لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب
به مريدا بهذا القيد انتظام المتكلم والمخاطب فان الاسماء
الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم
ذكره مريدا بهذا القيد الا يسمى الظاهرة وان كانت
موضوعة للغائب او ليس بتقدم ذكر الغائب شرط
فيها لفظا او معنى او حكما اذ المراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم
ملفوظا اتفاقا نحو ضرب زيد غلامه او التقدير اعم
غلامه زيد وبالتقديم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من
حيث اللفظ ولكن المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير مفهوم العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او
من سياق الكلام كقولك انما ولا ابويه لانه لما تقدم ذكر
الميراث دل على انه ثمة مورث فكانه متقدم ذكرا وانما تقدم
الحكم فيما جاء في تضاعيف القصة والقصة لانها جاءت من غير ان يتقدم
ذكر مقصد التعظيم بالقصة بذكرها مبهمة للتعظيم وتفخيما في النفس
ثم تفسيرها فيكون وقعه بعد ما من ذكره او لافتقار افتقار
كاملة في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود وذلك في باب نعم
وبئس نحو نعم رجلا زيد وربه رجلا وبهوان
المضمر بانظر الى ما قبله متصل ومنفصل فالمتصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى ما قبله الا ليكون كالجزء منه بل هو كلام
الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما ضربت الا اياك او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى ما قبله الذي يتصل به ويكون كالجزء منه وهو
هو اما المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور

اختياره مقام الظاهر والمقام الظاهر اليها فاعلا ولان اى
المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل
ومنفصل مبالغ من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل
فقط لانه لامبالغ من الاتصال الذى هو الاصل وعرف
المبالغ من الاتصال ان شاء الله فذلك اى المعلم
خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل
ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الخ وضربت
على صيغة المتكلم الواحد المجهول المتهيئين اولها الى ضربن على
صيغة جمع الغايبة المعلوم الخ وثانيها الى ضربن صيغة
جمع الغايبة المجهول الخ واغا بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتن
ضرب ضربتا ضربت ضربا ضربن ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المتصل
انا الى ضن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم
هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجاءا والواحد
الاواخر للواحق والدال على احد الامرين الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث المنصوب المتصل وهو
قسمان القسم الاول المتصل الفعل نحو ضربنى الى ضربن
ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل
بغير الفعل نحو انى انا انك انكما انكم انك انكما انكن
انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى اياى

اياى اياك اياكما اياكم اياكن اياه الى اياهن وفى
اياه اختلافات كثيرة والحق ان الضمير هو اياء واللواحق
للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال
المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا
غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس
ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى
والمونث والمجموع المذكر والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة منها مشتركة وواحد مشترك بين
المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب
فى تركيب فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هذا الالف المشترك
بينهما والحرف الدال على التانيث ويبقى الانواع الخمسة
الجارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغايب خمسة فضمائر الجمع الخمسة عشرة الكلية الغايبة
عشر هى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة
كلية الثانية عشر هى يكون جملتها ستين كلية تسعين
هى وبينوا تلك الامور تفاصيلا ومناسبة لاطول
الكلام بذكر باقى المرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور
المتصلان ستة لانهما فضلة والمرفوع فاعل تجوز
تجوز الى باب الضمائر الى وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما حذف فى الجمل الشهيرة

شيئ ويكون ضميرا الذي ودليل على ما الذي على ما مضى في
الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ
بل في الفعل الماضي الغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحد المؤنث الغائبة اذا لم
يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع واذا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
في ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا
نحو اضرب نضرب والواحد المخاطب نحو تضرب و
اضربي والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم
التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون ضميرا لانهما يثبتان ياتي في النصب
والجر والضمائر لا يتغير من حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل
والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فالكلمات
ضمائر لا يتغير الآخر ترى ان الياء هي في تضربين والنون
في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير
بينها اي الالف والواو في الصفة بحرف التثنية والجمع
وليا بضمير ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا

جر فعلا كان او منصوبا بل شيئ الا لتعذر المتصل اي لاجل
تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر فلم
يمكن لا يسوغ الا انفصال مرفوعك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي تقدم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالمفصل الواقع فيه فرضا
لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وترك الصوت المرفوعا
او بالمحذوف الا حذف عامله لا بد وان يتصل به او يكون العامل
اي عاملا معنويا بالاستتار اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله
حرفا والضمير المعمول عليه مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل حالا
بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انك و
انك او يكونه اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك
الضمير صفة جرت على غير من هي له اي لذلك الصفة كائنة
تلك لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو
قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او
عمرو بل يعلم ان زيدا عمرو لانه اجرى الى الضمير المستتر بخلاف
ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف
الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا
لاحاجة اليه واذا اوقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه على الالتباس فيه لاطلاق
الباب وانما قال من هي له لانها هي له كما هو الظاهر ليكون
اشمل انفصالا عما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال
التقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص واياك ضربت مثال لحذف العامل

الى الحق تفكك والشر وانا زيد مثال كون العامل
معنويا وما انت فانا مثال كون العامل حرف الجر
مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند
اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا لهو هي
صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هي فاعلا لا تاكيد او الا كان واختلفا في صورة
الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم للفاعل بدليل
نحن الزيدون ضاربوهم نحن ورد على الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال وانتصارها
بالتمثيل صورة لا لبس فيها يثبت الحكم في صورة اللبس
بالطريق اولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
احترازا عن نحو اكرمتك اذا المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا
فيجب الاتصال فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم
كون احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترز
عما اذا اتى بنحو اعطى اياه فانه يجب الانفصال
في الثاني للاحتراز عن تقدم احد المتساويين من غير
مرجح وقد مثلنا احد الضميرين الذي هو اعرف
الاخر احترازي عما اذا كان الاعرف موخرا كنحو اعطيته
اياك فيلزم انفصال ليعد المتكلم في تاخير الاعرف
والا يلتبس على السامع في اول الوهلة بما يراد وهو خلاف الاصل
وعلى هذا يجوز الاتصال ايضا نحو اعطيتكه
ملكت الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت

شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما يفصل وان كان اياه باعتبار الاعتداد بالمنفصل
متصلا ونحو ضربتك فانا جمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا عاد الاول بالاضافة والنصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم وذلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل وذلك الفصل نحو ضربني
اياك للاعتداد بالفصل والا فاني وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته هو الضمير الثاني على
كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول
فلما يلزم الترجيح بلا مرجح واما على تقدير الثاني فكراهتهم
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو زيد اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال
لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب وعكس
ما قدمته والمختار في ضربك كان اي ضربك كان
اضرابها اذا كان ضمير الانفصال كما يقول كان زيد
قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا ان عامل
معنوي ولا يجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان
زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون

في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة نحو

جائز الانفصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل
اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في استقلال
الفصل الضمير المرفوع بعد لولا ان يكون مع لولا مبتدأ
محذوف الخبر فتقول لولا انت اكرمتك لولا انتما لولا انتم لولا انتن لولا انا لولا نحن
لولاه لولاها لولاهما لولاهم لولاهن لولاني لولانا لولاك لولاكما لولاكم لولاكن و
كان الاوفق بما سبق ان يقول لولاي لولانا لولاك لولاكما الى
اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه قليل يعتورون
وكذلك الاكثر في الاستقلال بانفصال الضمير المرفوع
بعد عسى فاعلا فتقول عسيت الى اخرها وجاء في
بعض اللغات لداك وعساك الى اخرها فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وضع موضع
المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول
ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير المرفوع وقع
موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
تصرف فيها بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى تحول على لعل لتقاربهما في المعنى فنهتها
ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل
ولون الوقاية مع الى ياء المتكلم لازمة في الباقي اذ الحق
ذلك اليا لتقي الخر الفعل عن الكسرة المختصة بالام التي هي
اعتة الجر ولهذا سميت نون الوقاية كخبرني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه

كونه مخبرا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو
يضربني لتقي الخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة نخالف
كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن
الذين كفروا وقل الحق لعروضها واتت مع النون الاعرابية
الكائنة فيه اعني المضارع ومع المثنى والجمع وان واخواتها يعني
ان وكان ولكن ولعل وليت وكم الخبرية بين الاثبات بنون الوقاية
للحافظة على الاركان البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع المتماثلات وذلك حكما كان لبس
الالف من النون في الخط وعلامها اخواتها كما في ليت وبخلاف الحرف
من الوقاية في ليت من بين اخواتها ان لعدم علامة في نانها
وادخل على اخواتها خلاف الاصل في موضع مخصوص وقد روعي هذا
بعينه حيث لم يلحظ سكون الالف الذي هو الاصل في المضارع
فحركوا الحرف وعلى هذا ليت بعمل فانا اختيار خالي بن
فيها تحريك النون لتقل التضعيف وكثرة الحرف وبينه سطر بذ
المسند اي الخبر جعل العامل مثل زيد قائم اذ العامل بالعامل اصل
لكونه اتم الرغبة صيغة مرفوع والمراد بالخبر مرفوعه بخلاف
الاختلاف في كون خبر مقصل مطابق للمبتدا او مخالفا او ستة
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وكون خبر مقدما ومؤخرا وجوبيا يعني ان
المرفوع فصلا وذلك المتوسط ليفصل فذلك المرفوع بالمتوسط
يكون كونه اي كون الخبر مبتدا وصيرا ايضا يفصل لها تم التمع
فادخل بينها لا ليس وذلك عند الاختلاف الاعراب
وكون المبتدا خبرا وبالعكس ضمير انك بالجعل على صورة الالبس
وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه حينما اذا وافق بين كذا لا الى ما يخالفه بالمعرفة

لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الاخير
من لبعد دخول العوامل لدون المعرفة ودون الخبر بقي العوامل
لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع لاعادة الفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف كما صيغة الضمير وعند
بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه الاعراب ولا عامل لكن الخليل
استبعد ذلك لان الاسم قد يذهب الى حرفية وبعض العرب
يجعله مبتدأ الا ما يستقيم بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ ولا
فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر الجملة محال او منصوب عطف على ثانى مفعولى
يجعل وانما يعرف من العرب جعل مبتدأ ويرفع ما بعده في
مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ
المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين و
يتقدم بين الجملة وبين لفظ بين لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير
على مرجعه غير مشهور ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما على
غير مرجع وذلك يجب المفهوم اعم من ان يكون خبر
الجملة او لا فحذف قيده بقوله قبل الجملة الداخل تحت هذا الجنس
من الكلام خبر ليس ضمير الشان اذا كان مذكورا رعاية
للمطابقة لان الضمير راجع اليها وضمير القصة اذا كان مؤنثا
ويجب تأنيث اذا كان العدة فيها لحصل المناسبة بضمير
وذلك الضمير الغائب لا بهامه بالجملة المذكورة بعده او بعده
الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله ليس ضمير الشان
والقصة معترضة بيان الواقع ليس داخلا في بيان
القاعدة لانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء
تعدد التسمية او لا والاولى يلزم استدراك قوله ضمير

الجملة بعده معنى بعدا لو لم يحل التقديم على ما ذكرنا انتقض
القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ
راجع الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غائب يتقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه
الى الشان لا يخرج عن الابهام بالتسمية بل انما يرتفع
بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان اما القصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب
العوامل فان كان عاملا معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا
بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال
للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه
عن اللفظ بانه لا شيئا شيئا حال كونه منصوبا بضعيف
الى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه علامة صورة الفضلات واما
ضعف فلانه حذف ضمير مرفوع بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
مثال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا و
ظبيا والاصل انك المفتوحة اذا خففت فانه ان حذف بنية
الاضمار جاز مع كونه منصوبا لازم كقوله يرجى المرء وعوجم
ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خفف ان انك
وثقلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان
المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال السيد وان كلا
لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة عاملة في الملفوظ فلما ان
المفتوحة انما تشبهها بالثقيل منها المكسورة منها الجدير بالعمل
فاذا لم يجدوا لها عاملة في الملفوظ قدروا الها في ضمير الشان

لمثناة بزيد المكسورة عليها لمناسبة انها اصدرية ولم يجوزوا ادخال
تركب الغير لئلا يفوت التخفيف المطلوب هنا كما يدل عليه حذف
النون وحكموا بلزوم حذف خبر ان مع ان المقدر اذا
خفف اسما الاشارة اي اسما الاشارة المعدة
في البيانات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسما وضع لكل
واحد منهما للاشارة الى المعنى مشار اليها اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة
في الاشارة الحسية فلا يرد خبر الغائب وامثاله فانها
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ونحو
ذلكم امر بكم فما ليس للاشارة اليه حسية محمول على
المجاز او الغائبة لما يتهما بالحرف كما سبق وهي اي
اسما الاشارة وانما قال كونها للمذكر الواحد والعاقل مع
في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا والمشار
وان رفعا ودين منصوبا وجرا اي وذان ودين حال كونها
لمثنى المذكر مقدم ليكون الضمير اوفق الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التركيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله وما مع ما
عطف عليه مقيد الكل واحد منهما بحال خبره ويحتمل ان
اللفظ ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله
تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا تيل هو الاصل في اللغات المؤنث الواحدة لانه لم يشتق منها
الا هي وذا وحيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان
يناسبها وحيل هي اصلان وللعقول باصالتها قدمت على اسماء هي
لغير عينها وفي بقلب الالف ياء وتاوه بقلب الالف
واليا با بغير وصل اليا بها والتي وذي يوصل اليا بها

بها ولمثناه اي لمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في
النصب والجر ولا يثنى من ذا ونا الا نادرة ورد به السماع
وتوهم بعضهم من اختلاف اواخرهما وذين وتين بياءين باختلاف فتان
العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس
بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية
المنصوب والمجرور وموضوعهما مع ضورة المعرب اتفاقي للقصد
الاعراب لوجود علة البناء فيهما والجمعها الجمع المذكر والمؤنث
اولا ومدا او قصرا اي مدودا او مقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء كلوا اولى ولجمعها اي اسما الاشارة
يعني يدل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار
اصالتها حرف التنبيه وهي كلا هنا فليس في الحقيقة منها
وانما هو حرف جيء بها للتنبيه على المشار اليه مثل لفظ كا
جيء للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك هذا زيد قائم وهنا
ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسما الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت
هذه الكاف للاستغناء بوضع الظاهر موضعها ولو كانت
اسما لم يستغن وذلك مثل ضرب تاء وكاف وهي اي
حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة واشتركت
خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة
من انواع اسما الاشارة يعني المفرد والمذكر والمؤنث
ومثناهما ومرجعها وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعها وانما عدتا من انواع اسما الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من المضروب

من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره والموصول
اي الموصول المعهود ومن المباحث في اصطلاح النحاة مسالة اي
جزء اي الاسم اي ايّ من حيث جزئيته يعني لا يكون جزء
تاما ان كان جزء تميزا او لا يصير جزء تاما ان كان اي من
الافعال الناقصة والمراد بالجزء ان ما لا يحتاج في كونه
جزء او انما يحتاج اليه المركب او الى التمام اعم من ان
كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها واما في كونه جزء
تاما فلا اي جزء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزء
من المركب يكون الموصول وحده جزء لكل لا جزء تاما او ليتأتى
الا يصير وحينئذ والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عائد اليه تعرفها موقوفة عليها معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة
على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد
فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لا يخرج مثل اذ وحيث وليس لها صلة
اصطلاحية والقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة مشتملة باسم لا يخرج جزء الاسم هذه الجملة مشتملة
على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر مع انه مأخوذ في
مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريحا بما علم ضمنا مبالغة
في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بحيث
اعم بحسب المفهوم من ان تكون جزء او غير جزء ولا تكون

خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك
الى ذاكس يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
الى مذكر وذاكا اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذاك وذيك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذاكس وذيكس اذا اشرت الى
مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني
تاك الى تاكس وتيك الى تيكس وتلك وتيك الى
تالكس وتيكس واولالك بالمد واولالك بالقصر الى
اولائكس واولاكس واما ذيك فقد اورده الزمخشري
والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للتوسط واخو المتوسط لانه
التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة
استقبال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين
منها لم يجد هذا الفرق مذهبا واحال الى غيره وذلك فقال
يقال وتلك وتالك وذالك حال كون هاتين الاخريين
مشددتين واولئك باللام اي هذه الكلمات الاربع مشتركة
كلها في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى كلية ذلك المذكور سابقا واما تاك وذالك مخففين
واولالك بغير اللام للتوسط واما هو للتوسط بعد حذف
حرف الخطاب منه للقريب واما ته وههنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وبها الاكثر
وجاء كسر الهاء ايضا فذلكان الحقيق الحس خاصة لا يستعمل
في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عدا ما من اسماء

بحسب الواقع الاضمير والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب
ان يكون ضميرا وللموصول حينئذ بقوله وصلة اما كقولك ما لا يتم
جزء الا بصلة جملة خبرية او مافي معناها كاسمي الفاعل و
المفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه
اللام الحرفية فجعلت صلتها ماجعل بمعنى مفرد مصورة عملا
بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصولات الذى للواحد المذكر
والتى للواحدة المؤنث واللذان بمثنى المذكر واللتان بمثنى
المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع واليا في حال
النصب والجر والاولى على وزن الفعلى لجمع المذكر والمؤنث
اللاء في جمع المذكر اشهر واللذين كالاثنين لجمع
المذكر واللاتي بالهمزة واليا واللاء بالهمزة المكسورة فقط
واللاتي باليا فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث
اشهر واللاءى واللائى لجمع المؤنث وجائى اللاتى
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء واللاوى
اللوا بحذف التاء واليا معا وحاصله الذى فيما لا
يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجائني ما يفعل نحو اعجبني
وما يفعل ومن البعضية فيمن يعقل ويستوي فيها
المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى
نحو اضرب ايهم اى اضرب الذى في الدار وجائني
اى الذى في الدار وفي اليه في الدار وذو الطائية
اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم

بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت
وطويت اى التى حفرتها او التى طويتها وذا بعد ما
الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت ما الذى صنعت
والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى
او المجموع والعائد المحذوف اى العائد الى ما يتم الموصول الا
اذا كان منصوبا لا يجوز حذفه اذ لم يمنع مانع لانه فضلة
الا اذا كان خاصا لكونه عمدة نحو قولنا الصبيط الرزق
لمن يشاء ويقدر لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا
يسمونه باب الاخبار بالذى ملخصه ما يعلم مما مر ومضمونه
من وضعه عرض المقام هنا لتعارف هذا القسم من المسائل
وتذكيره اياه فانهم قالوا الاصل اخبر عن الاسم الغلاني في
الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد من
تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ولم
الاخبار في اى اسم يصح وفي اى اسم يمتنع فاذا
المصالا شارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا
اردت ان تخبر عن تجعله بالذى اى باستعانة الذى
او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لانه
الذى تخبر عنها لا تخبر بها صدر بها اى وضعت كلمة الذى او ما
يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر
عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذى في الجملة الثانية يعني في
موضع الذى كان له في الجملة الاولى ضميرا اى الكلمة الذى او الخبر
اى المخبر عنه عن الضمير ضمير النصب حتى الحال او حتى الخبر عنه
جملة ضميرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربته
زيدا بكلمة الذى او فعلتها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع

ما يجوز عنه في جملة الجواب اعني زيدا والمراد بوصف صحة الاخبار
له في الجملة الاولى وهو كون المفعول من ضربت خبر الذي والذي
المبتدء يعني زيدا في جملة خبرا عن الذي في قولك الذي ضربته زيد اذ كذلك
اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء
اسم الفاعل والمفعول منها كما في صلة الالف واللام لا يكون الا اسم
الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤدي اسم الفاعل من الفعل
من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يجوز
في الفعل الواقع بصلة الجملة الفعلية منصرفا او غير المتصرف كنعم و
بئس وجبذا وعسى وليس لانه ليس له اسم فاعل ولا مفعول
فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويشترط
ايضا ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف الاستقبال من اسم الفاعل
والمفعول معنا كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر بالام عما زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بنيت اسم الفاعل
من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تقدر ما منها
الى من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك خبرا تقدر الاخبار ومن ثمة اي
اجل ان اذا تقدر احد منها تقدر الاخبار امتنع الاخبار بالذي
في نحو الذي ما يكون ضمير الشان مخبرا عنها بالابتداء تقدير
الجملة بالذي وتاخير الخبر عنه جزء الوجوب تقدير جزء الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل
ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربت زيدا العاقل
وكذلك امتنع في المصدر الفاعل بدون المفعول فلا يجوز في نحو عجبت

من وفي اقتصار الثوب ان يخبر بالذي عن وفي القصد زيد بل
الثوب بالذي ان يبقى الضمير الذي جعل في موضع وفي اقتصار
عاملا في الثوب بخلاف الذي جعلت منه وفي اقتصار الثوب و
كذلك امتنع في الى ان قال المحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير
المستحق لغيره اي ان يخبر بكلمة الذي لامتناع تصدير به الذي الاستفهام
وكذلك عود الضمير اليها في ذلك الغير لا ضمير وكذلك امتنع في الام
المتصل عليه الى عائد الضمير المستحق لغيره اي نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربه غلامه لانك
اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته
عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وعلى الاسمية
ان الحرفية فانها اذا كافة نحو انما زيد قائم وما نافية نحو ما ضربت
زيدا ومهما ان تاتني موصولة نحو عرفت ما ضربته استفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تفعل افعل وموصوفة
اما بعد ذا نحو مررت بما خير لك اي شيء كائن لك واما بعد نحو
ربما كرة القوس من الاعزل فرجه نحو القتال اي رب شيء
كرهته القوس اثارة بعد شيء منكر عند ابي علي والشيء
المعروف عند سيبويه نحو قولك مما فتئ اي ما زال شيئا والتمم
الشيء اي وصفة نحو اضربه ضربا اي ضرب كان ومن كذلك ان
يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ضربت وشرطية من تضرب اضرب وموصوفة اي
بقرا نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا والجملة نحو من جاءك فاكرمه الا في التابع
والصفة فان كلمة من لا يجيء تابعة ولا صفة وان كلمة ذا

للموصوف كما في ثبوت الامور الاربعة واتفاقا ان ذو والصفة
فاما الموصول نحو اضرب ايهم لقيت مرا الاستفهامية نحو
ايهم لقيت والشرطية نحو ايا تماتنه عوا خرا الاسماء التي
الموصوفة نحو مررت بايهم افضل بالرفع صفة واتفاقا علم فجاءها
المص كمن الحق لا يقع اصلا واجيب بان ايا الموافقة صفة حتى
في الاصل استفهامية لانك اذا قلت مررت برجل اى رجل رجل
عظيم يسأل عن حال لا يعرفها فكأنه نقلت عن الاستفهامية
الى الصفة وهي اعم من الاخرى لانها موجبة بالاتفاق وموصولة
لا يشاركها في الاخيرة غيرها من الموصولات الا على الاخفش في
اللذان واللتان وفي ذوات الطائية واذا اعربت لانه التزم
فيها اضافة اى المفردة التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا
يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة بحذف صدر
صلتها نحو نحذلن تنازعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة
عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهها الحرف من جهة الاحتياج
الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف
منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يضيفها وهو
المضاف اليه ولم يستغن الموصولة لبنائها مثل يا ايها الرجل
كما استغنى الخ حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المتمكن
ان كل ما يقع منادى فهو معرفة فهو يعني به والموصولة
لهذا فلا حاجة الى ذكرها ثانيا وفي قولهم ما اذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون
التقدير اى شيء الذي صنعت ان صنعته في مبتدأ وما بعده
خبره او بالعكس فرجوابه رفع على انه خبر مبتدأ او

مبتدأ نحو زيد او لم يفهمه المص لعدم المطابقة بين السؤال
والجواب اسما الاشارة ما كان اسم كان بمعنى الامر او
الشأن الذي من اقسام الخبر الاصل ضميره بانها كهو في
شبهه في الاصل فاختير افعل التعجب امراته بمعنى التوجع
فاختاره بقصوره ولذا جيء عبر عنه بالماضي لان المعنى على
الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالماضي الحال مثل رويد
زيدا اى امهل سأل لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح
الثاء في الجر وبكسر الياء بنى على الفتح وبالضمة في لغة بعضهم الى
بعد مثال لما هو بمعنى البعد وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعنى الامر والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها
ليست بافعال مع تأويلها معها الافعال او لفظ وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها
موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون زيد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا
اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل نحو علم
للفظ الفعل الماضي حتى اذا عربي الفتح ربما يقول صه مع
انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا وايضا
قال المص ما كان بمعنى الامر او الكف ولم يقل ما كان معناه الامر او
الكف وان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب
اسم يقتضي على التعريف بمثال اى ما يوزن بفعال الخ
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد واقتصر على ما فيه
كثرة اى بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي غير
عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا تأول
بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالامر او المكررة مخافة

قياس للكثرة واما في الرباعي فيقتصر على انه لم يات
الا نادرا كمرقال حال كونه مصدرا معرفة كقي رمعنى الجبن
او العطر قال التاج الرضي فهذا على ما جعل مصدر معرف
مؤنث ولم يقل في الآلي والميل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه
وحال كونه صفة ملؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنية
على كل واحد من القسمين الاخيرين مبنية لمشابهته له اي للفعال
بمعنى الامر عدلا وزنة امازنة فظاهر واما عدل فلان سبب
البناء فيه ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر المفعلي للمبالغة
وهذه الصيغة للمبالغة في فاعل قال التاج الرضي والذي اراه
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ المفعل شيء لا
دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج
عن النوع الذي ذاك الشيء منه مكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية وان المبالغة معنى ثابتة في جميع
اسماء الافعال وبينه وبينها في كلام طويل فحتى اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه ومفعال حال كونه علما للاعيان اي للعين
من الاعيان انما قال على الخروج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا الكحة للعاهي
للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره لتشبيه على انه لم
يقع الا كذلك كقطام علما لمؤنث وعلاب كذلك مبنية في
استعمال اهل الحجاز لشبهه فعال بمعنى الامر علما ووزنة
ومعربة في استعمال بني تميم الا ما في الخره اما الآتي فضلا
علما للاعيان كيدمى فالخره راوغان بني تميم اختلفوا فيه
فاكثرهم يقولون الجاريين في بناء رأفلهم لا يفرقون بين
ذات الراء وغيرها بل يجعلون باعراب الكل كخر حضار

على الكوفيين وجه الاكثر بين ان الراء حرف مستقل للكلمة
في مخرجه كما ذكر فاضيفت اليه ان ذات الراء اشد اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طريقين مختلفة الا سهل اعلم ان
الاصوات الحاكية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
وصارت المصدرية بها تعتبر اسم فعل الم يلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير
منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا حاكية
سواء بقيت على مصدريتها او لا اسماء افعال وهي على
انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتكلم او المتعجب او الموجع لا لقصد ان يحكم عليه بشيء او به
على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
خاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك
وح لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لحمل غيره
اما زجرا او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لناقة
البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها بمنزلة لانتقا التركيب فيها فاذا التقط بها على سبيل
الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند المعلق وعلى او عند ناقة
البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة الخفيفة
بمنزلة الكلم لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية
عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست
باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكر في باب الاسماء

لاجزائها جزءا واخذ عليها حيثية يجريها مجرى حالة التركيب منه
من الاسماء كالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم
يقل اسم لعدم الوضع كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على
لسان الانسان شبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى
من الاصوات المعقولة او صوته به للبهائم يعنى مثلا لانا خترها
او زجرها او حاثها او غيرذلك وانما قلنا مثلا لان المباورمن
ذوات العوايم الاربع قليتناول ما هو من الطيور بل لبعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين وانما عمم التعريف
المتمثيل يشامل التعريف كلها فالاول كقاف اذا صوت به انسان
شبيها بالقواب والثانى كخ مشددة او مخففة عند اناقة
البعير ولم يذكر القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتداء من غير متلفظ بالغير حتى ذلك لانه ان كان هذا القسمان
مع التقطها غير ملحقتين بالاسماء البينية كان كون ذلك
القسم كذلك اولى كصوت الانسان من غير تلفظ بغيره
واما كب اى المركبات المعدودة من البنيات كل اسم حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او حرفين
او مختلفين وجعلها كلمة واحدة ليس بينها نسبة اصلا فى
الحال والاحتى التركيب وانى فك حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل
سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون
كلمة كلمة فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء البينية وقولنا
ليس بينها نسبة يخرج مثل عبدكر وتابط شرا لان بين
كل واحد منهما نسبة جعل البنية ولا يحتى ان يخرج بهذا القيد
مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين
جزئيه جعل التركيب نسبة العطف بين النسبة عارضة

وجه اخر يخرج منها هذه النسبة الصعيب من خرط القتاد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة معهودة من خط
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم
من خط الهيئة التركيبية الخ فى عبدالله النسبة الاضافية عن
من خط الهيئة التركيبية الخ فى تابط شرا النسبة التعليقية
الخ يكون بين الفصل والمفصول بخلاف خمسة عشر فان هيئة
تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة
تركيب احد شر رجل جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير ذوق
فان تعليق المدح بالمجموع وحده او مع فان للقصد الجزء الثانى حرفا
حرف عطف او غيره بيانا ان الجزئين الاولين لوقوع الحرف فى وسط
الكلمة بالذات ليس محلا للاعراب والثانى للقصد الحرف
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركب
عشرة مع خمسة وشكل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات
حادى عشر من ثمانى عشر الى تاسع عشر واخواتها
كل من خمسة عشر وحادى عشر فواعا اورد مثالين ليعلم
ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد
الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه
نظر لان الثانى منه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد العدد السابق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اراد ان
ياخذ امثل ذلك مثلا المركب ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين

اولى اخذ بعض الحروف مع كل جزء منه
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فقالوا
مثلا من احد عشر المتضمن الحرف العطف حادى عشر
بمعنى الواحد من احد عشر بشرط ان يوضع بعد العشرة فحادى عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر
المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى عشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق
بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا ثانى عشر واثنى عشر
فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول
بحسبه بالمضاف لسقوط النون والا فى وان لم يتضمن
الثانى حرفا اعرب الثانى مع منع حرفة ان لم يكن قبل
التركيب مبنيا كبيك وبجة الاول للتوسط الملاق من الاعراب
وعلة الفتح كانه اخف فى الافصح الا اعراب الثانى مع منع
الصرف وبنا والاول انما هو فى افصح اللغات وفيه
لغتان اجريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه والثانى منهما اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرفه الثانى الكناية
جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شىء
معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالتعميم كقولك جاءنى فلان اكنه بزيد رندا والواو
بمعنى هنا يكنى به لا المعنى المصدرى ولا الكل ما يكنى به بل بعضه
ولا الكل بعض معين فانهم اصطلحوا فى باب
الكنايات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم
يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر

بيته ثم ذكر تعريفهم الآتى بالتعريج به مفصلا عند ذلك اعرض عن
ذكر بعضها مطلقا ويتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وكذا وبها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية
متضمنة معنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لانها فى الاصل قرائن اسماء الاشارة فضل عليها
كاف الخطاب التشبيه واصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد
والكناية عنه وجاء كذا الكناية عن غير العدد المضيف نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت
وذيت للحديث اى الكناية عن الحديث والجيد اعرابها
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى من
حيث هى لا يستحق اعرابا ولا بناء فحل وقع المفرد حكما
موقعها ولم يخرج خلوه عنها عن اصل البناء الذى هو الاصل
فى الكلمة قبل التركيب نحو من الكنايات كائين واخواتها
لانه كاف التشبيه دخل على اى واى كما كان فى الاسم
معربا بالكسرة الحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار
المجموع كاسم مفرد بمنزلة كم الخبرية فصار كانه اسم
مبنى على السكون الخره نون ساكنة كالتى من التنوين
عكس ولهذا كتب بعد الياء النون مع التنوين لا صورة
لها فى الخط فى الاقرنية فى النسخ خطت عن اخواتها
فلذلك لم يذكره المص معها فلم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام غيرها الا الذى يرجع الابهام
عن جنس السؤل عنه منصوب على التمييز مجرورا لانها
لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى

الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جيئ بمميزه كذلك
لانه لو جيئ بواحد المطرد لكان تحكما وكم الخبرية مميزها
مجرورا بالاضافة مفردا تارة ومجموعا اخرى متقول كم رجل
عندك وكم رجالى كما تقول جائنى ثوب وثلثة اثواب
واما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك واما جاز
مجموعا لان العدد الكثير فيه مايبنى عن كثرة صريحا ولما كان
هذا ليس خلوا فى التعريض بالكثرة جعل جمعية مميزها كانها
ثابتة على جهة التصريح بها ويدخل من قبلها الى فى مميز
كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من
قرية اهلكت ياقال ان رفع الرضى هذا فى الخبرية وذلك
لمعاقبته مجرة للمميز بالمضاف اليه لم واما غيره كم الاستفهامية
فلم اعتبر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر والاول على جواز
كتب من كتب هذا الفصل لكن يجوز ان يحمل
كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
استفهامية وضربه ولها الى كم الاستفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهام يقتضى
الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام يعلم من اول
الاحرازة الى يقع من الواء الكلام والخبرية ايضا تدل على
الانشاء والتكثير وهو ايضا نوع من الكلام يجب تنبيه
عليه من اول الامر وعلامتها لو قال كلتاهما لكان اوفق
لتانيث الاستفهامية والخبرية مبهمة تاويل كل احد من
النوعين رجوعا الى الاستفهامية والخبرية اى كل واحد
منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم يتبين موقع كل
منهما بعقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية و

والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضمير او متعلق ضمير منهم من حيث كذلك كان منصوبا
معمولا على ما حب الاعلى حب على هذا الفعل وعلى لا يكون الا
كحب المميز وذلك اينك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية بما اقتضاه الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز فالاستفهامية كقولك كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم
ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول
فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم مرة ضربت وكم يوم
سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت
بعده فعلا غير مشتغل عنه الى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث
ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب
وان لم يجعل من قبيل ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من
هذه الجهة مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قيل اى كل ما
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع حرف الجر كقولك
بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف كقولك كم
رجلا ضربت وعبدك اشتريت فمجرور بحرف الجر الاضافة
واما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليها مع ان لها صدر
الكلام لان تاخر الجار عليها عن المجرور يمنع تضعف عمله
فجوز تقديم الجار عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا
مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا فاى وان لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه فعل غير مشتغل عنه

ولا فتوحرف او مضاف كان مجرورا عن العوامل اللفظية
فرفع اى فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن خبرا فكم كسب ابوك
وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يجر عنده بمعرفة
عن نكرة مقصودة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر يقدم على المبتدا المكونة نكرة وما بعده معرفة وخبرا ان كان
ظرفا كحوكم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا اعمل
لكنت فاعدة النصب اعتبارا على الكائن فيه وداخل
فى قاعدة الرفع نائبا لقيامه مقامه على الذى هو خبر المبتدا
وكذلك اى مثل كم فى نائبى الوجوه الاربعة الاعرابية اما
بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
يعنى انه ينوب عن كم الوجوه فى جميع هذه الاسماء فى كل
واحد منها وهى متى وما واى وايان واى وحيثما مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف
وايانى مختصان بالاستفهام فمتى وما اذا كانا استفهاميين
ينوبان فيها الوجوه الثلثة كحو متى حربت وما صنعت و
بمتى مررت وبما مررت وغلام متى حربت وغلام ما
مررت ومن حربته وما صنعته ولا ينوبان فيها الرفع
على الخبرية لاستلزام ظرفيتها واذا كانتا شرطيتين كذلك
ينوبان فيها مكم الوجوه الثلثة كحو متى تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب
اضرب ومن يأتنى مهنه اكرم وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله ولا ينوبان فيها بل فى جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصح الفعل
للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى وايان وايا

وايان واى وكيف واذا ان لم يجز كما كحو من ابن علمته
من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج
عن الظرفية ويقع اسما مجرورا كحو اذا يقدم زيد اذا يقصد
عمرو اى وقت قيام زيد وقت مقدور عمرو فهى مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضى والعامل العمل ما شاهد من كلام العرب
وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام خلافا لمن نصبه
على الظرفية اذا كان خبر مبتدا هو مخبر كحو متى عهدك بفلان اى
متى كائن عهدك به واما ما فيأتى فيه الوجوه الاربعة كلها
فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية بعضه على تقدير انتصابه على
الظرفية كحو اذا وقت مجيئك اى وقت كائن مجيئك فاذا وقت
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه
الباقية مثل اى يوم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفى مثل
كم عبدا لك يا جرير وغلاما يعنى فيما حصل الاستفهام والمخبر
وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه محكمة فى اكثر من النسخ وفى بعضها
وفى مثل المميز كم عبدا اى ما هو المميز هو باعتبار بعض الوجوه
فنى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم اصدارها فهو
بالابتداء والاخران نصب على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار
فيما سبق بقوله منصوبا اعنى لا على ما هو كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذه الشقوق جاءت من وجوه اعراب كم ويحتمل
ان يعتبر الاوجه فى مميزها اعنى قاصدها الرفع بالابتداء استفهامية
كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار
جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الليق تأخيرا
هذا على قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك هذا النسخة الاولى

الاخرة فلا يحتمل الا ما به الاخبار والبيت للفرزدق وقد يجر جرير بالتاء من
مذ عارضه حليت على اعتبار المذ عاء المعدية الرسغ من اليد
او الرجل فيكون منقبة الكف او القدم بمعنى انها كثيرة الحذف حارت
كذلك او هذا خلقت لها نسبها الى سوار الخلقة وانما عدى
حليت بعلى لتضمنه معنى تعلقت اى كانت كارها لحذفها مستكفا
منها فحذفها على كره منها واختار من انواع حذفها الحذف للايذان
بسرعة المواتاة وما بالغ في الذم من حذفه الاناس والعشار
جمع عشراء وهي التي على حملها عشرة اشهر واختارها لانها
تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة فتحلب بزيادة شقة
وفي ذكرها وخالة اشارة الى رزالة طرفيه ايه وانما لاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه نزل عن كمية عدد
عمانه وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل
التحقيق اى كثير من عمانك وخالاتك حليت على عشاري
واذا حذف المميز اى كم مرة وكم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة
على التكثير فارتفاع كم على الابتداء وصح لتوصيفه بقولك
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع كم في موضع نصب لان الفعل الواقع بعده مسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت كم رفعت فاعلا
واذا نصبتها نصبتها واذا خفضت خفضتها وذلك واضح
وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم
عمانك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف
فانه اذا سئل عن كمية عمانك او خبر عن كثرة ضربك انما قصد
على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير او اخبار عن كثرتها فقيل
كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار عمانك فكم في هذا المثال

المثال مرفوع على الابتداء ان عمانك خبره واذا سئل عن محرك
بعد العلم بوقوعه او خبر به فقط ان السؤال او الاخبار انما
هو بالنسبة على احد امرين ضربك اياكم مرة او مرة ضربت اولا
ضربك اياكم مرة او مرة ضربت نكم في هذا المثال ما ينتصب
على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر
للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الا لفظ الموضوع له الزمان وفي المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير
كم رجلا او رجل ضربت على هذا التقدير يكون كم منصوبا على
المفعولية **الظرف** اى الظروف المحدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
البعض ههنا منها اى من تلك الظروف حالا اى ظروف
مقطوع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون
النية فان عند نيابته اعرب مع التنوين نحو ضربت بعد كان
ضربا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات
لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت
غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة
وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم
لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المبنية
قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ودوراء
لا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان
يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ضمن لما الشراة
وكنت جلدا اكاد واغتص بالماء الفرات فالظروف بين ما
اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم

معنى الغايات

بل اذا اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فهي كنت قبلا الحق بها
وقال الله الرضى والاول هو الحق واجاز اراه الاخير ايضا الظرف
المقطوع عن الاضافة لفظا لا غير وليس غير في حذف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذي فيه كما فيها والا يحذف منه المضاف اليه الا
بعد لا وليس كذا الحق هذا لا غير وجائني زيد ليس غير بكثرة
استعمال غير بعد ما وكذلك اجازوا الظرف حسبه لشبهها
بغير في كثرة الاستعمال وقد مر تعريفها بالاضافة ومنها اي
من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر الا كثر
الاستعمال وقد جاء اضافتها حيث سهيل طالعا فجئت حيث
مضاف الى مفرد وهو سهيل معمول ترى او ترى مكان
سهيل طالعا او جزء جملة كما في الشهاب ساطعا وانما
بنيت على الضم كالغايات لانها غايبة بالاضافة معنى الجزء
الحقيقة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
الذي تتضمنه الجملة وهي وان كانت في الاصل مضافة الى الجملة
فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيف اليه فبنيت على الضم شابهها مع الاضافة الى المفرد
بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاسم
اقاموه على اصله لتعذر الاضافة الى المفرد ومنها اي من
الظروف المبنية اذا ان زمانية كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اكثر الاوقات
وان كان واقعا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان يكون للزمان الزمانية المستقبل مختص من بينها بوقوع

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل
عليه استعمالها في اغلب الاكثر في هذا المعنى كما اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في كلام
العزيز استعماله لقطع علائق المتيقنة بالامور المتوقعة وقد
استعمل في الشك كما في قوله تعالى اذا بلغ بين السدين وصح
اذا ساوى بين الصدقين وصح اذا اهمل نادرا وفيها اي اذا
معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتقتضي حرف
الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكونها معنى الشرط
فيها اختير اي حمل تحتيرا بعد الفعل لمناسبة الفعل الشرط
وجوز الاسم بعده على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط
مثل ان ولو وقد يكون اي اذا الفجائية مجردة عن معنى الشرط
يقال فجاءه الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم
والمد اذا اتيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا
بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته
وقوعه بعدها فلا يأتي ما سيجيء من عدم وجوب الرفع بعدها
في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا
هذا معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر فلذا استغنوا عن اظهاره
لقوة قائمة من الدلالة عليه واما الفاء في السببية فان
مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قبل والاخرب التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى
خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الجمهور
اي هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد

فانها عند مكانية وعند زمان وقوف السبع او مكانه معقول فيه
المفاجاة لا معقول به والا لم يف اذا ظرفية بل يضر اسية بل المعقول
محذوف اى فاجات وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يجر
بمجرد الزمان كقوانيك اذا الوحش الوحش وقت الوحش وقد يستعمل
اسما مجردا عن معنى الظرفية فى كقولك اذا البقوم زيدا اذا يقعد
عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية
اذ الكائنة للماضى رتبا وزنا للحرفى حيث او لكون وضعها وضع
الحروف وقد يجى للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال
فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم
استحقاقها بمعنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان
وكقولك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجى للمفاجاة كقولك خرجت
فاذ زيد قائم والفرق بينهما لم يذكره المصنف منها اين واى وهما
للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط
وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط كقولك اين زيد و
اين تجلس اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى
زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها ما للزمان فيهما
اى فى الاستفهام والشرط كمعنى القتال ومتى تخرج اخرج
ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى كقولك ايان يوم
الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام والمفخمة
فلا يقال ايان اليوم قيام زيد وايان يوم قدم الحاج بخلاف متى
فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها
ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اى حال شئ وصفته المراد
بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين
قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال

عن الحال يقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل
للشرط مع حالا منفصلة عند البصريين كقولك كيفما تجلس
اجلس الحظ اى هيئة تجلس اجلس ومطلق عند
الكوفيين كقولك كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم مبتدأ
محل الرفع بالخبرية ان كان بعده فعل مثل كيف جئت جئت فهو فى محل
النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا
ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ لوافقتها مذ ومنذ
حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان
الفعل المتقدم عليها كقولك ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى
اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة مبتدأ يقع بعدها اى يقع بعدها
اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كما لمثال المتقدم او حكما كقولك ما رأيته مذ اليومان
اللذان صاحباهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان
فانه لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليه
بأولية المدة لا اول المدة انما يكون امرا واحدا لاشتمالهما
او اشتياقا على المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى
حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما كقولك ما
رأيته مذ يوم الجمعة فيه بحصول التعين المقصود منها
كونه معرفة وانما كان التعين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل
الوقت المجهول اول مدة عدم لا اولية وقت ما بالزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة
اى بجميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود
اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه مكتنفا بالعدد اى
بعدد المستغرق لجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ

نحو ما رأيته مذ يومان الى جميع اجزاء مدة زمان عدم
رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدها المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهبك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان اذا كانت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة
نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذان ذهبت
او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره
فعلته فيقدر بعدها زمان مضاف الى الجملة بعد هذه الامور
ليصح حمل ما بعدها عليها فكان التقدير في ما خرجت مذ
ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي
وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمان مبتدا وما بعدهما
خبرهما في تاويل الاضافة لانها اما بمعنى اول المدة او جميع
المدة وخبرها بعدة اي كل منها ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانها عنده خبر المبتدا او المبتدا ما بعدها ويرد عليه انه
يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر
معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا
فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا بتاويل وبنظر فيهما كونهما من اسماء الزمان لانهما
يقعان ظرفا في تراكيبهم وسيتها اي من الظروف المبنية
لدن بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال و
سكون النون ومدا جالدن بفتح اللام وسكون الدال و
كسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح
اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد
بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها موضع الحرف

الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال
لدى زيد اذا كان الاخير يحضره عنده وحكمها ان يجر بها الا فاقة
نحو المال لدى زيد ومدة ينصب في بعض اللغات بلدن خاصة
سماعا ستبهها لفظا بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولا
يخفف منها ويبنى ولكون عدة اكثر استعمالا من سحرة
وغيرها وسحرة فتح الحاء مضموم الطاء المشددة
وهذه اشهر لغاتها وقد يحذف الطاء المضمومة وقد يضم
الحاء اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة مرجا فقط ساكنة
الوسط مثل قط الذي هو اسم فعل وهذه خمس لغات كلها
في المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي من
وقوع شيء فيه يستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته
قط وبنا المخففة لوصفه وضع الحرف وبنا المشددة لمضارعتها
لمشابهتها لاحدها او تحمل على احدى عوض وسنها عوض بفتح
العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل المنفي اي
لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع
شيء يستغرق النفي جميع الازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض
وبناؤه عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين الداهر
الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي لا يبقى على وجه الدهر
والظروف المضاف الى الجمل اما الى كلا اذا المضافة الى الجملة
يجوز بناؤها لاكتسابها من المضاف اليه ولو بواسطة
على الصحيح للحقه نحو قولك سابا يوم ينفع الصادقين وقوله
من يخرج الى بوسنة فمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسما متمكنا للاعراب وما يجب اكتساب المضاف الى الجملة

مطلب باب المعرفة والنكرة

البناء مثله وكذلك اذا كان المذكور من الظروف في جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل ومثل مذكورين معا واذا تحققت
ومثل ومثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم وتقول
انك يقوم مشابهتها الظروف المضافة الى الجمل نحو اذا و
حيث وبهذا المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها
لكونها اسمين مختصين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا
باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما
اسم وضع ليوضع جزئي او كلي ليشخص ملتبس بعينه اي بذاته
المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء بهذه
المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع
قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فخرج بما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وقولنا بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة
ستة الضمائر والاشارات وترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الموضوع له لفظ
انا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه مجلى عن نفسه مثلا
وجعلوا له لفظ انا بازاء كل
واحد من تلك الافراد بخصوصية بحيث لا يفيد ولا يفهم الا
واحد بخصوصه دون العدد المشترك فيعقل ذلك المشترك الذي
للوضع لا يتم الموضع فانه وضع كلي والموضوع له جزئي مشخص
والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد و
وضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية
كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان مفترس ووضع

وضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الفرد الجنسي ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع
النظر عن معلوميته ومعهوديته بهذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات سميت اسماء الاشارات والموصولات انما سميت
مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم متأخر عن الوضع العام والموضوع له
الخاص فانها موضوعة بازاء معان مبهمة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الوضع اذا تعلق
متعلقا مع الى اليه المعنى المذكور وعين لفظ بازاء كل واحد
من افراد المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه
عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية واعلم ان اللام للتعريف خلافا لمن زعم
ان اللام الزائدة للتحسين اللفظ والميم قائم مقام اسم تمام
في استغراق جميع ما دخلت عليه منها الخارج من المعارف
ان عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجل
لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المقدر موقوفا لرجوعه الى ذي اللام
اذا اصل يا رجل يا ايها الرجل وانا وسائر فروعه الى احد هذه
الامور الثلثة المذكورة ولا يستقيم صحة الاضافة الى احدها
صحيحها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى اللام
الاول فان المضاف لا يضاف اليه قبل كان عليه ان يقول عليه و
المضاف الى المعرفة ليس فيه المضاف الى المعرفة العينية مثل غلام

اياك واعلم ان المراد بالمضاف اليه ما علم من ان يعرف
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظر الى ما سبق ان
المضاف اذا كان لفظ الجزء او المثل او ما شابههما فهو مستغنى
من هذا القسم معنى اى اضافة معنى اى معنى اضافة معنوية
فقوله معنى مطلق كحذف مضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريف
ولا تستحق تعريف المعرفات والمبهمات ومعنى المضاف الى احد
معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنى عن التعريف
فخص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او ابنا او
كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية
والا فان قصد به سمع او ذم فهو لقب والا فهو اسم
ما وضع لشئ لتعيينه شخصا او جنسا واحترز به عن الكلمات
والاعلام الغالبة التى تعين لفرد معين لغلبة الاستعمال
فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين
بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من
واضع معين فكان هو للاول المستعملين ووضعوا له ذلك
غير متناول غيره اى حال كونه ذلك الاسم الموضوع لشئ
غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن
المعارف كلها وقوله لوضع واحد احتراز عما لا يوضع لاحد
كالمجرد عن الاعلام المشتركة وقولنا اشارة الى تعريف انواع
المعارف غير الاعرفية بتعريفها فى الذكر اراد المشتبه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال اعرفها اى اعرف
المعارف يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اضافته
المعرف المتكلم لبعده وقوع الالتباس فيه ثم المعرف المخاطب

المخاطب غالبا يطرق فيه حالا بطرق فى التكلم الا ترى انك اذا
قلت انا لم يلبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلبس باخر
فيتوان الى المخاطب وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المعرف الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه اوسط منهما واقصر عن بيان النسبة بهما
اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احد هما فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه ولهذا ما شبت التفاوت بين اضافة بعد بها بين انواع
المضاف اليه واضافة وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافا كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه احترازا بالاخير
ذات المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع
لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء
العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى
ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية اما الاشياء منفردة كانت
كملك الاحاد او مجتمعة فالاشياء المعدودة اما واحدا واحدا بالكل واحد
منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر من
واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك
الكميات بان يكون لكل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها فاسماء
العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا
انفردت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد
والاشارة موضوع لكميتها اذا انفردت مجتمعة مكررة مرة واحدة
فاذا سئل عن معدود بين يجاب بالاثنين و
هكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد

العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند الحساب من
العدد ولما كانت المبادر من هذه العبارة الى النفس
الكمية التي المدلول له من غير اعتبار شيء اخر لايتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين وسن وسنين فيشمل
لا يفهم منها الواحد والاثنية فقط بل اصولها اي الاصول
اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
كواحدة واثنتان او باسقاطها كتسعة الى تسع او بالتثنية كاثنين
والعشرين او بالجمع كمسلمات والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كحالا او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة
وعشرين اثنا عشرة كلها واحدة الى عشرة وعامة والف
تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة
ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة
اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس
وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بان الجاعلة الذكر اعتبار
التانيث الجاعلة كخمسة رجال الى عشرة رجال ثلث الى
عشر بدونها الجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث كخمس
ثلث امرأة وعشر امرأة ولم يفعل الامر بالعكس ليكون
المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر
في المذكر كخمسة احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
وثنتا عشرة في المؤنث كخمس احدى عشر امرأة
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد
الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر
الى تسعة عشر في المذكر كخمسة عشر رجلا ثلث عشرة
الى تسع عشرة في المؤنث كخمس عشرة امرأة ابقاء

ابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير
الثاني في المذكر كراهية اجتماع تانيثين من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما
تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فحمول على التذكير
في ثلثة عشر والثاني في اثنتان بدل من الكلام لام الكلمة
ولهذا حكمنا عليه بانه من جنس اخر من التانيث للكلمة
فلم تجتمع للتانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث
الا انها حملت على اثنتان واما التانيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمؤنث لاشتقاء المانع وهو عدم الفرق بين
المذكر والمؤنث وتفتح كسر الثنين عند التركيب
في الموت اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات
مع ثقل التركيب في احد عشرة واثنا عشرة او تحمل
في ثلث عشرة الى تسع عشرة والجامع بينهما سكونها
وهي الفتحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر النون لانه منصوب بالعطف على عشرين
المنصوب مطلقا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون و
خمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من
غير فرق وهي عقود ثنائية وتقول فيما زاد على كل عقد
مع تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر كما
احدى وعشرون في المؤنث وما غير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب ولم يكن استقلالها بالعطف على

703

صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في
قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عدا با فقال
ثم بالعطف اى عطف تلك المعدود على الزائد عليها كما ان
ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه
من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر اثنتان
اثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في
المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف ثم الواحد حاشا والفاء في التثنية فيهما
اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد
على مائة والف وما يتفرع عنها بالعطف اى بعطف الزائد
عليها او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة
ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد وواحدة مائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة
رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحد عشرة امراة
ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة
ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة
ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة
وتسعة وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة
والالف وتثنيته ويجوز ان يكسى العطف في الكل
فتقول واحد ومائة الى اخرها ذكرنا والاصل في غاني عشر
فتح الياء لبنا صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجه اسكانها اما اسكان البناء في المركب كما في خمسة
عشر واشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها

لانها اذا حذفت خالفت بقاء الكسرة كما في غلامي الا
اذا حذفت الياء الان الذي سوغ ذلك حينئذ كونه مركبا فرقا
وزيادة استثقال تحمل موضع الكسرة فتحة فقال الرضي ويجوز
كسر الياء لبقاء الياء المحذوفة مع الكسر اولى ليوافق اخواتها لانها
مفتوحة الا اخر فركبه من العشرة والثلاثة عن بيان قال اسماء
الاعداد شرع في بيان حال تمييزاتها وابتدا من الثلثة لانه
لا تمييز للواحد كما سيصرح به فقال وتميز الثلثة الى العشرة والثلثة
الى العشرة مخفوض اى مجرور ولفظ كم ثلثة رجال او في
كم ثلثة رجل اما كونه مخفوض لانه لما كثر استعماله
اثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد الاقى ثلثة
الاسماء استثناء من قولهم مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
حتى ميزوا بها ثلثة واخواتها او كان قياسها ان يجمع
فيقال مئات او مائتين لان لمائة اجمعين احدهما
في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع
المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم خلافا لقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا
مائة فكلهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء
بعد ما تقرر المجيء بعده ما هو في صورة الجمع بالواو
والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع
كونه اقصر وتميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين منصوب مفردا اما نصبه في المفرد فلكونه
مشبها بالمفعول به اذ لا يستقيم ابقاء التنوين منها اذ
هي في صورة نون الجمع والا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون

الجمع واما ضمائر عدا فلانهم ذكروا ان يضمر واثنتي
اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه نحو عشر كن
لان المضاف اليه لما كان غير العدد لم يتدرج استراح
ذلك المميز فلم يلزم ضرورة ثمانية اشياء شيأ واحد
وانما جوزوا ثمانية اخراج مع ان فيها ضرورة ثمانية
اشياء شيأ واحد البقرة بانه اخراج واما افراده
فلانه لما صار مضمرا صار مضمونه غائبا فافراد ليكون ما
المضمر قليلا وتميز ثمانية والف تميز تثنيتها وتميز
جمعه اذ جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتها
لان استعمال جمع ثمانية مع تميزها في الاعداد مرفوض
لا يقال ثمانيات رجل كما يقال ثمانية آلاف بخلاف
التثنية فانه يقال ثمانيا رجل مثل الفا رجل تخفيفا مفردا
لانه لما كانت ثمانية والف من اصول الاعداد كما الاحاد
ناسب ان يكون تمييزهما على طبق تمييزها لكنه لما كانت
الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في
جانب الكثرة منها اعتبر في تميزها الجمع الموضوع للكثرة
وفي تميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل وان كان قليلا
المعدود مؤنثا واللفظ المميز عنه مذكورا كلفظ الشخص
اذا عبرت عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت
بها عن المذكر نحو جاءني ثلاثة اشخاص وثلاث
اشخاص رجال التذكير
والتانيث فان ثلاثة وثلث تمنع الشخص واشخص
كزيد وانسان اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان
شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يجوز

ولا يجوز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان لان الواحد فلا يورد
الواحد مع تميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما
اثنا رجلين بل يذكر ان ما يصلح ان يكون تميزا لهما على التقدير
ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء
بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره
معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة
والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا او
عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان
من صيغة رجل يفهم الجنس والواحدة ومن صيغة
رجلان الجنس والاثنينة فيذكرهما استغناء عن
التمييز فان قلت لم لا يميز الواحد معنى عنه لكنا
لا نلزم ان تميز الاثنين كذلك نعم اذا كان تميزه مثنى يغني
عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت
لما التزموا الجمعية في تميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر
فيما لم يتبين الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينة
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد والاثنان
استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة
خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به الخ التنوين او علامة
الاثنينة الخ حرف التثنية فاذا عبر مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين علامة فافهم وانما
لحوق العلامة التي هي اخف عن ذكرهما ولا شك
ان رجلا اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء
انما يكون لفائدة اي افادة لفظ التمييز القصد المقصود
التنصيص على العدد والتصريح به الذي مصدره ذلك

١

ذلك التنبيه على استغنى بما افادته عن ذكر العدد
خاصة وتقول في المؤنث من المتعدد الى في الواحد من
المتعدد باعتبار نصيره الى بسبب اعتبار نصير الى
نصير ذلك المؤنث عدد (١) الثقل ان يزيد عليه بواحد
الثاني في المذكر فتقول الثاني في معقول العقول وذلك
العقول الثاني هو باعتبار نصيره الواحد اثنين بانضمامه
اليه فيكون معنى ثاني الواحد انضمامه الى اثنين
واما ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد
فحق يكون الواحد مصيره واصيار الثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اذ لا
تقول غير ذلك فلا يجوز فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا
يثير استغناق اسم الفاعل منها وتقول في
المؤنث باعتبار حالة اما مرتبة من المتعدد من
المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول او
الثانية اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك
من غير اعتبار معنى التصيير واما لم يقل الواحد
والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة
فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما
وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي
عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث
وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى

في المذكر الثاني والثالث والرابع
الى العاشر وفي ح

في التونث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر
والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد وسواء كان بمعنى
التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث
اثنتين والثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذلك في جميع المراتب من
المركب والمعطوف فالثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب
كما تذكرهما للمذكر فالثالث عشر واثنا عشر اسمين لانه اسم للواحد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اس ومن اجل اختلاف الاعتبار تصيره واعتبار حالة اختلف
اضافتها فاختلاف اضافتها قبل في الاول الذي هو من المتعدد المعمل
باعتبار تصيره ثالث اثنين بالاضافة مثل الاقص بدرجة الى قصير فصار
ان الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتها بالتخفيف اذا صيرت الاثنين ثلثة
وقيل في الثاني الذي هو من المتعدد باعتبار حالة ثالث ثلثة او رابعة اربعة
فالاضافة الى عدد يدل على عدده او تكون فوقه اذا احد هما لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لم يجز
اما في الواحد الاول من العشرة العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول
في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول
الى المركب الثاني الذي احد عشر مبنية على الفتح بغير ورقا بناء على الفتح
الثاني وهو اعتبار الثاني في المال خاصة لان الاعتبار لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استغناء بذكره في المركب الثاني و
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيحذف الجزء الاول من المركب الاول
استغناء بالمركب الموجب للبناء الجزء الثاني فيما لوجود موجب البناء
فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاجزاء جملته
الجزء المذكر والتانيث وقدم المذكر لاصالته وآخر تعريفه لانه عدد

وتوليف المؤنث وجودي فكان قال المؤنث ما فيه امارة اسم كان فيه علامة التانيث
لفظا او ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وعرقوة او حكما كعقرب
واذا الحرف في المؤنث في حكم التانيث ولهذا لا يظهر اثر في تصغير اسماء
من المؤنثات التي لا علامة لها كما يلبس مخالفة المؤنث اذا لم يوجد
فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اما ا والالف حال كونها
مقصورة كسلمى وجبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء
في قولهم ذفرى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز
ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهي اي المؤنث
حقيقي ولفظي فالحقيقي ما كان اسما لانثى في مقابلة ذكر جنس في
من الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه
اي ملبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اما ليس بانثى ذكر من الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فيه لفظا حقيقة
او تقديرا او حكما بان تانيث حقيقي في معناه كطلحة مثال للتانيث مقدرة
فيها بدليل تصغير طليحة وعين مثال للتانيث اللفظي الحكمي كعقرب
لقوة وقوعه واذا اسند الفعل بالفاعل كما هو الاصل اليه اما الى المؤنث
مطلقا حقيقيا ولفظيا وظهرا ومضمرا فبانثا اما فذلك لكل الفعل
ملبس بانثا وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان
مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه يجوز لك الاختيار في الحاق التا وتركه
والى هذا اشار بقوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة
الاستثناء من هذه القاعدة تلك الا تقول في طلعت الشمس طلع الشمس
بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع فيكون التانيث
فيه لفظيا واستغنى عن الحاق التا، لما في لفظه من الاستعارية
بخلاف هند او ليس في لفظ شمس تانيث وجعل بعض الشارحين ضمير له
راجعا الى المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو
كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لكان حق التقييد

الرابع من

اي تقدير اي حقيقة غير ظاهرة في اللفظ كما ذكر الرضي
وفعل وقدم وغيرها من اللفظ المؤنث السماعية منه

اي علامة

اللفظي حقيقة وعين مثال
للتانيث اللفظي تقديرا فانه تا
التانيث هـ

بقولنا بلا فصل لكان حسن استثناء الاحكام جميع الالف مرفوع صورة
الفصل ايضا كما في الحاق التا، بالفعل وفي تركه كما في قول حضرت
الداعي حاضر امراة وحضر القاضي امراة طلعت اليوم الشمس وطلع اليوم
الشمس الا اذا كانت المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم
زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الحق لا ضمير فان الحاق التا، او تركه جميع
فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاء وغير الجمع المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم يجوز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون جاءت مطلقا اي
سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاء كل المؤنثات او مذكرا نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التا
به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع مذكر العاقلين
في جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو
لا غير يقال الزيدون جاءوا اولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو
مسكن فيه المؤنث بانا، التاكنة للتانيث تاويل الجماعة نحو الرجال
جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا هي الواو والنون هنا موضوعة لهذا النوع من الجمع
دالة، والايام اي ضمير النساء وما يانهما في كونه جمع المؤنث والعالم
من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يانهما في كونه جمع المذكر الغير العالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مؤنثا بانا، التانيث تاويل الجماعة وضمير فعلن
اي بالنون اتانا في جمع المؤنث ظاهر لان هذه النون موضوعة له وانما
في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيرد
حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي المهذبة موافقا لشرح الكافية
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاشتركا
في النساء لحمل جمع غير العقلاء اذا الاناث لنقصان عقلها مجرى
مجرى غير العقلاء المنتفي عالمي آخره اي آخر مؤنثه بتقدير المضاف اه
قد رجعه قوله ونون مكسورة فوله لما مع لواحقها والا لا يصدق التوقيف

الاعلم مثل مسلم ومسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
عن هذه التكلفات الف حالتي الرفع اوليا مفتوحة ما قبلها الى مفتوح
حرف كان قبل ليا حالتي النصب والجر ليمتاز رفع صيغة الجمع ولم يجعل لكثرة
التثنية وخفة الفتحة ونون عوض عن الحركة او التنوين مكسورة ليلائم ما قبلها
الحركات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبلها الف اتى فرحكم الفتحتين و
فتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع اللحوق وليأس ليشتمل
على لحوق النون وعدم دلالته لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل
احد ان من امور ثلثة على شئ صح ان يقال ذلك الشئ هذه الامور الثلثة وآلة عليه
غاية ما في الباب ان يكون دلالة لها بواسطة حذف الاخرين على ان معنى
اسم موضوع مشترك في العدد بين الواحد حال كون ذلك المشترك من جنس
اسمي من جنس موضوع باعتبار وصول تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد لفظ مشترك بينهما لم يتأت في الواحدة والجنس فيما
لا يستغني عن قولنا من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه
الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبارين مختلفين
فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان
على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه تثنية الاب باعتبارين مختلفين هما الاب
والام وكذلك القمر باعتبارين مختلفين هما القمر والشمس قلنا
جاز ان يجعل الام مسماة بالاسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم
يؤول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يثنى وليها فيجيء ان يثنى باعتبار
فيكون معنى الابوين المتبينين بالاب وكذلك القمر في الشمس
بالنسبة الى القمر فان قلت فليجعل مثل هذا التأويل في القرآن
ايضا لما احتيج الى ادعاء تسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل
واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل بمفهوم يثنى وليها فيثنى
باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته

لجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يقال بالمستعمل يزيد ثم يثنى ويجمع
وكذا عمر اذا صار علما او عاسا لابي بكر يقال بالمستعمل يعمر ثم يثنى ويجمع
ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
اللحوق مطلوبة فيها يكفي تثنيتها وجمعها مجردا الاشتراك الحاصل في الاسم بخلاف
اسماء الاجناس على قول بعض يعني ان الاولى في تعريف
التثنية قولنا من جنسه ولما كان آخر الاسم المزيد الذي لحقه علامة
التثنية في بعض المواد مما يطرق اليه التغيير اراد ان يبين حكم
ما يطرق اليه التغيير لان حكم ما اداه يعلم من توصيف الشئ فقال فالمقصور
اي اسم المقصور وهو ما في آخره الف مزيدة لازمة ويسمى مقصورا لانه
ضد الممدود او لازمة تحبس من الحركات والقصر الحبس ان كانت
الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يعل كالوان في المستعمل بالام وهو نقيض ام واحال ان ذلك
المقصور نحو اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الزوائد والملحق
المزيد فيه قلبت الفه واوا لاعتبار الاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي
بخلاف ما فوق حيث لا يراد فيه سكان الثقل والا الواو ان ايكي
كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان
مجهول الاصل او عدية وفاسبل كيستان في بئر حيث جاء فيها
او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاصلي
المصطفى او زائدة كحبلى فبالياء ان خالفه منقلبة عن ياء اصلية
فيها اصلة الياء حقيقة او حكما وحقيقا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم
الممدود ان كانت همزته اصلية او غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة ثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء لجيد القراءة للمتمسك من قرأ اذا تمسك وكل ابوعل

في بعض الوجوه قلبها واوا نحو قرا وان كانت الهمزة للتانيث
ان تقلبها همزة الف التانيث كحمرا، فان اصلها كان حمرا بالفين امدتها
كالهمزة في الصوت والتانيث فقلبت التانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زايدة فقلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
حرفا الى ثقلها ولهذا قلب الواو همزة في مثل اشتت واجوه وربما صحت
فقيل حمراوان وحكي البرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاوف قلبها
واوا والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية وللتانيث بان يكون
الالحاق كعلباء فان همزة للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء
اصلية كعلك، وورد، فان اصلهما علك وورد اي المذكوران ج
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الثاني عن اصلية فشابهتها همزة قرطاس
فثبتت في الصورتين كعلباء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين
الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست اصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة اشارة الى
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداوان
بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور روايان بالياء فكان ينبغي
ان يقول المص والا فالواو جائز بغير لام العهد ليكون العبارة اخبارا
الهمزة ورد ها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو ظاهر
من اللام لكنا تعضنا كتب اللغات كالقاموس والمفاتيح والكتاب
كما وجدنا فيها اقراحاكم باشتباهها وهو غير ماوقع في شرح الارض حمراء فقد
تقلب الهمزة الاصل ياء وهذا القوم حمراوان يكون هذا الاصل واذا اوياء
وقد يحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي الاجل الاضافة اليه والتنوين
لغا بها مقام التنوين يوجب قيام الكلمة وانقطاعها والاضافة يوجب
الاتصال والامتزاج فيقفان بان وصفت تا التانيث التي فيها

فالواو جائز

ان لا

ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيها ومنع اليم موضع حرف المضارعة المفتوحة
ومستغفر فيها وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا كذلك
فكما يكون لكل من فتح الميم مثال يكون لكل من فتح الكاف ايضا مثال وجعل
على فعل فان كان فعل لازما يكون هو ايضا لازما وجعل على فعل المتعدي
هو ايضا وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط بعض الحال والاستقبال
الى يعمل اسم الفاعل جعل كونه ملتبسا بشرط الشيء بشرط عليه حتى
يعم زمان الحال او الاستقبال فالاضافان بيانيان واتما اشترط
احدهما لان فعله لشدة تصرفه فيلزم ان لا يخالف في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الآن والمراد بالحال والاستقبال الاعم فجاز ان يكون
تحقيقا او حكاية نحو قول سحاب وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط حال
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل
العامل بمعنى الذي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على عادته
الاصلي المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذي الحال ليستوي
جهة الفعل حتى كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحو ما ولا الحاظ الاستفهام او ما النافية
ونحو ما جاء الحرف النفي الكلام ومن ولان الاستفهام والنفي
بالفعل اولى فاز اذ وابهما شبيهه بالفعل نحو اقايم زيد وايقايم الزيدان
وما قايم زيد وما قايم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للمفعول
الى للزمان الآتي بالاستقبال او في ضمن الاستمرار وارتيد ذكر مفعوله

وجبت الاضافة الى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله يعني اي اضافة معنوية
لتوافر شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا
للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى المضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية
وعلى تقدير اضافية ليست اضافة معنوية لانها عنده مرفيد اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقول تعالى عليهم بسطط ذراعيه بالوصيد
وقد قرئ بالجر انتهى فان كان اي لاسم الفاعل معمول آخر اي غير ما اضيف
اليه اسم الفاعل فيفعل مقدرا اي فانتصابه بفعل لا باسم الفاعل
كزيد معطي عمرو درهما امس قدرها منصوب باعطى المقدر فانه لا يقبل
معطي فرو وقبل ما العطاء فجعل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام
الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة مع عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم
لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه للابلغ في الفعل اشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم
وحذر بمعنى كثير الحذر مثلا الى مثل اسم الفاعل اذا كان موازنا للفعل
واشترط ما يشترط به عمل هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة
اي صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثل الى مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة كزيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت
بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب
مناب ما فات من تلك المبالغة بهذه اللفظية والفرق بين اسم الفاعل وبينها
وضع منه للمبالغة وكذلك الجموع منها مصحح كالباء وملكة مثل
الى مثل اسم الفاعل اذا كان موازنا للفعل وشرطه لعدم تطرق فعل
الى صيغة المؤنث من حيث ذاتها بالى فلا علامة التثنية والجمع

يقول الزيدان ضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او
امس ويجوز حذف النون الى نون التثنية والجموع مع كل في معمول ينصب
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التخفيف
تخفيفا معمول له للحذف اي يجوز حذفها لوجود المبرر بالشرطين
المقصد مجرى التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب
الصلوة على المفعولية وامالي تقدير التنكير مثل قوله تعالى الذابحا العذ
بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة الا بعد الالف
واللام فقالوا اقتصاد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
اي حدث موضوع لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقع
الفعل عليه فضرب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبر
اخانة من مقام ما قرن اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وبقوله لمن وقع
عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل او لتفضيل المفعول فانه
مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل
واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي الجر وعلى وزن مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي
الجر وعلى صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر بخفة الفتحة وكثرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء اي اشارة وحالة في العمل اي
على النصب والاشتراط ان اشتراط عمله باحد الزمانين ولا
على صاحبه او الهيئة او ما كاسم الفاعل اي مثل شانه وحاله
اذا كان معرفا باللام عمل باللام بمعنى الذي فهو يرفع ما يرفع
مقام الفاعل ولو كان معناك مفعول آخر ينصب على تشبيه نحو
كزيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما
الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم

مطلب اسم مفعول

احترازٌ عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي الذات لمن
قام به الفعل بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترز به عن نحو قائم وذاهب
فان المشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما
ابتداءً او بعد الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقل الى رحم بضم العين فلا يقال رحيم الا من رحم بضم اي اي صار
الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالع لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة صفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو بزان اسم الفاعل من
من الثلاثي المجرد فلا يكون صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا
على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف
منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم
الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم الفاعل المفعول
ايضا لزيادة اختصاص لها الاسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكونها
عليها الممثل بهتها اياه فيما ذكر نحو حسن وصعب وشديد وتعمل عمل
فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطها فيها فاما اشتراط الاعتماد وبعض فيها
الاعتماد على الموصول لا يتاتي فيها لان اللام الداخلة عليها
ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسمتها
وبيان حكم كل قسم ونسبة كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه
ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام ومجردة عنها اي عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة

والمعول

والمعمول معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فيحصل هذا اصحاب
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة
التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة من قبل فالرفع
في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي
تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التميز اي بجعل معمول
الصفة تميزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على
التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول
على الاضافة اي اضافة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في
حسن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او النصب على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصود
ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه
المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او النصب بالشبه بالمفعول او جره بالاضافة واما تغير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات
اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما
قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة مجردة لان
مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
الاقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها اختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال

اثنان منها اذا جرت تلك الاقسام تستحقان احدهما الصفة بالتلام مضافة
الى معمولها المضاف الى الضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
المقتضى للصفة المشبهة انما تخفف التنوين او النون لكن وجه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او ما اضيف اليه
الفاعل واستتار رفع الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما
معا لاضافة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة بالتلام مضافة الى
معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه اب وجه غلام لان اضافة حسن
الى وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتار رفع الصفة
لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المرفة الى النكرة وان كانت لعقلية
مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه فكل المعهود في الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجه فسيبويه و
جميع البصريين يجوزونها (او راجع الى الموصوف) والكوفيون يجوزونها
بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم ارتكبوا الاضافة لقصد
التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ القبح حابكن بينه وبقبح ان يقتصر على احد
التخفيفين الى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو
حذف الضمير مع استتاره عوض الاستكراه في الصفة والذي اجازها
بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام
الثلثة المذكورة وهي ستة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها الا
من تلك البواقي اما في الصفة وهي ستة اقسام الحسن الوجه
بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه
بجره والحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما وهما قسمان والجمع لحسن

الحسن لاشتماله لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة والنقصان وما كان
فيه ضمير ان منهما احدهما الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه
والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير الحاج
اليه غير حسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو
اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم الرابط في الموصوف لفظا وان كان وجود الضمير
غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول اضيع الى فائدة يظهرها وجوده
وعدمه فقال ومتى رفعة معمول الصفة بها فلا ضمير فيها الى الصفة لان
معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل فاذا ان تلك
الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية الفاعل الظاهر
وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا ان ذا لم
لم ترتفع معمول الصفة بها بل نصب او جر فيها ضمير الموصوف ليكون
فاعلا لها فتؤنث انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند
حسنة وجهها او حسنة وجهاها وتثنى الصفة اذا كان الموصوف
مثنى مثل الزيدان حسنا وجهها وحسنان وجهاها وتجمع ايضا الصفة
اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجهها وحسنون وجهها
واسم الفاعل والمفعول غير المتعدين اما اسم الفاعل غير المتعدي الى
مفعول واسم المفعول ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد حاذا بنى اسم المفعول اقيم ذلك المفعول مقام
الفاعل فيبقى غير المتعدي الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك
اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في كون الفاعل والمفعول
عالما اسم فاعله وينصب اتهما وينضافان اليهما تقول زيد قائم
الاب وعمرو ذاهب الاب برفع الاب ونصبه وجهه اذا كان متعديين
لا يجوز اضافتها اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول
فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال

الاول مفعول الضارب او فاعل النصب تشبيها بالمفعول وفي المثال
الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ومفعول ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة الشبهة
المنصوب نحو زيد يهمني الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اي اسم مشتق من فعل اي من حدث لموصوف قام به الفعل
اوقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء الفاعل وما جاء
للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والمبارق في قوله بزيادة انما ظرف
لغو للموصوف اي الذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي
موصوف ملتبس بتلك الزيادة فخرج بقوله ما اشتق من فعل مثل يحسن المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة والابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صفة
افعل المذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيه خير وشر لكونهما
في الاصل اخير وشر محققا بالحذف للكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
اي بمعنى اسم التفضيل من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ليمكن بناء افعل
وفعلى منه اذا البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروف
متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد والمزيد فيه
فان صدره الحرف الثلث فيحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي نحو جرد او بعض حروف
رباعي نحو دحرج واصلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اتمام اصول او من زوايد
او منهما جاز فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى فليس يلون
اسم تفضيل من يحسن ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منها اشتق افعل لغير
الملون اسم تفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منها لالتبس الملون
وغيره وعورا وتوزوا بدالحمرة والعور وبهذا التعليل اتضح اذا بين ان افعل
الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت

وشرطا وخيرا في التفضيل

مطلقا الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخوة في الصفة والاولى لموضع
الوضع التقديم مثل زيد افضل الناس فان افعل مشتق من الثلاثي المجرد
وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غير الخير الثلاثي المجرد جاز ان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه الحالي غير الثلاثي المجرد
بالشدة وكمثل اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال
لون وعرجا مثال لعيب وجيء قيدنا العيب بالظاهر لان بر واجهل
وابله ولكن يرد انه حق على هذا التقدير استغنى احمق على معنى التفضيل
لانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا شذوذه في نحو احمق
من حنيفة وجوابه ان المراد بالحمق ما يعد وهذا غير البلادة في الظاهر
كما حكي عن ابن حنيفة من تعليق حرزات وعظام وضبط على غفلة وهو
ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها لقمي ولا اصل و
تقلد ذات ليلة اخوة بقلادة فلما اصبح قال يا اخي انت اناقتن اما فقيه
شابه من حمق حنيفة فانه يقتضي جواز استغنى فاحمق لا يكون بهذا القياس
فيما شاء ان يكون استغنى فاجهل وابله لمن يكون انار جهله وبلادته
ظاهر وعلى سبيل الشذوذ ولا يقول به ذلك عاقل والرضي عد احمق
من قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال في الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبين منه افعل التفضيل كقولنا ابلد من فلان واحمق وقد
اي القياس الواقع في اسم التفضيل استغنى فاعل لا للمفعول فانه لو
اشتق لكل منهما فيا شاء طرد الكثير الالتباس فاقتصروا الاشتراك
وقد يا للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة مثل احمد لمن هو
اشد محمدة ربه والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس استغنى اشهر
واعرف ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالالف
ومن او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه
التفضيل شيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من
والاضافة ظاهر واما مع اللام فمع كل المذكور ظاهر الا في شاذ يأتي ان شاء الله

بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كاذا طلب تخصيص افضل من زيد فقلت عمرو
الافضل اى الشخص الذى فلنا تخصص ما افضل من زيد فعلم هذا لابد ان يكون اللام
فى افعل التفضيل آلة للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيدا افضل من عمرا ومعرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين
اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو الا يكون ذكر اللام اوس لغواد انما قلنا
ولست بالاكثر منهم حصى وانا الرة للكاثر فعلم من هذه ليست تفضيلية
بل للتبعيض ليست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا فى الضرورات
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل انه اكبر ويجوز ان يقال
فى حقه ان المحذوف هو المضاف اليه الاكبر كل شئ وانه مع مجروره
ان اكبر من كل شئ فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة ان احد هما زيادة موصوفة المقصود به
على من اضيف اليه اى على من اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار مختص فى
بعض بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه واذا كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل التفضيل شئ على غيره فالاول اذكر المفضل عليه فيشترط
فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفة بعضا منهم داخلا فيهم بحسب
مفهوم اللفظ فان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعمال
هذا المعنى تفضيل موصوف على سائرهم فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى كقولك
يوسف احسن اخوته كرروا فيهم اى عد الاخوة باضافتهم اليه والثانى
ان يقصد به زيادة مطلقة اى ثانى معنيه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان
يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
الا توضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو صانع مدرس
اليوم فالا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
ان يضاف الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم
افضل قريش او افضل الناس من قريش وان يضاف الى جماعة من جنسه
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة

فى صدة المفهوم احترام
مثل زيد افضل الناس
او افضل من مشاركيهم

اخوته يوسف وان يضاف الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم من فيها
وهو مختص ببغداد اولا نهاشائعة به او سكنة ويجوز فى النوع الاول
من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة عن جزء
اضيف اليه الافراد اذا افراد اسم التفضيل واذا كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير واذا كان موصوفه مؤنثا نحو زيدا
الزيدان اوالزيدون اوهندا وهندان اوهندون اوهندات
افضل الناس وهندا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الالافراد
والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم
التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى لاسم التفضيل
صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند
فضلى الناس وهندان فضليا نهن والهندات فضليا نهن لتاديه
معانيه الالف واللام فى كونه موصوفا واما النوع الثانى فهو نوع اسم
التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منه فلا يجوز فيهما وجوب المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لزوم مطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمعنى التفضيلية لفظا او معنى لعدم
ذكر المفضل بعدها واسم التفضيل الذى استعمل بمن هو مذكر لا غير
الا المؤنث المذكر بكل اصنافهم نحو ان اداة التشبيه والجمع والخصلة
بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمعنى التفضيلية لكونه
الفارقة بينه وبين باب اضرب فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
فى اسم ظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء واما خص المظهر
لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لانظهر على ما تقدم
فلا يحتاج الى قوة العامل واما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده قالوا توهم
ذلك فاعمل وان على الفعل الناصب به قال الله تعالى هو اعلم من يضل

عن سبيل اى اعلم من كل احد يعلم من يفضل واما الخبر فيه والحال
والتمييز فجعل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة
الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز بنصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو زيد علما واما قولهم يجعل الرفع بالفاعلية لان هذا الحمل
بالاصالة انما هو على الفعل وهو لم يجعل على الفعل لانه ليس له فعل يجانسه
في الزيادة ليحمل عليه لانه لما كان فيما هو في الاصل فيه او استعمال
بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يحمل
لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا
وهو في اللفظ شيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو
في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك
المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر
اولا على نفسه اى نفى ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده
بغيره اى بخبر ذلك الاول فيكون اعتبار الاول مفضلا وباسناد مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال من اسمها او صفة لمصدر محذوف اى
تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا
هو الشيء ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد واما اشتراط
ان يكون في اللفظ اثبات الشيء وفي المعنى لسببه ليحصل لصاحب يعتمد عليه
ويحصل له تعلقا بذلك الصاحب حتى تبسر عليه الصفة الشبيهة لاتحاد
رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في فضلة بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن نحو زيد ضارب عمرا واما اشتراط ان يكون ذلك السبب
مشتركا مفضلا بوجه ومفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات ليتحقق
منه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحلا في عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات لجواز ان الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا او تارة بذلك فانه واحد
بالذات مختلف بالاعتبار ولينبغي على ما هو الاصل في رسم التفضيل وهو للتغاير

بحسب

بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه لتسهل افراجه في النفي المتضمن
بالنفي كما يستفتح فايدته واما اشتراط ان يكون اسم التفضيل منفيا او
منه كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله واما اشتراط انه عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمله واما اشتراط انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى
احسن في المثال بمعنى حسن وكذا افعل في المواد الاخر بمعنى فعل ومعدية الباء
بحمل حسين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استوى
النفي على الاسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن كحل بين رجل زايد على كحل عين زيد فينتج اصل حسن كحل الرجل بعين
الى زيد اما بان تساويه او بان يكون دونه والمساواة بانها حاصل المدح
فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون
احسن مع النفي بين حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي
الى حسن رجل مثلا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس
يكون دونه لانه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى ولما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة ايضا لان الزايد على
شيء ما يساويه مع زيادة فيقع ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا
ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان احسن كحل رجل
دون حسن كحل عين زيد وذلك كاف للمدح فان قلت لو كان نفي الزيادة
التفضيلية بالنفي تقتضي جواز عمل اسم التفضيل في الظهر ينبغي ان يكون
عاملا في مثال ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جاريا على ما جاز في السابق المذكور
قلت فرق بين السالبين فان المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات فتح صورة
الاتحاد وضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة
ان يجوز حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل فلم يقوى ان يجوز حكمه

جدا الاول وهو عدم جواز قلة في الظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله اي عامل فيه حسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد بالجيم وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا لاسم هذه الجيمية فهو اجنبي لانه من هذه الجيمية لا يجوز تخلل شيء بينه وبين معمولاته من هذه الجيمية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والجار اذا العامل في الحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما لو جاء بالكحل بالفاعلية فانه لم يسبق اجنبي اصلا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذا العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو ان الكحل في عين زيد لا يخرج عن ركاكة وتعقيد البضائع انها لما قيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها والا فترتيب الكحل وبين شرائطها وما غيره منها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويشير بهذا التقرير الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذا السور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بالجر فانه منه في عين زيد اخصر منه بمقدار ضميره وكلمة في ولو رفع لفظ العين من العين واكتفى بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله في كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه الكحل في كان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه فقلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد بعد ما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد

او

او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا ابلغ وجدان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة فان لم يكن فيها فضل ظاهر لوقوعها افعل بالابتداء لانها وقع الاولى والا فمن التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارس منصوب على انه صفة محذوف اي ثلمت ما رأيت كعين زيد الى آخره قولا يماثل قول الشاعر واما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ يا ما هو مبتدأ الى ثانية وتركب موصوف احسن في المثال وان كانت الى ثانية الكاملة في ذكره او تهوى في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصاص في المسئلة المذكورة اولا وتمام البيت مع جاليه مررت على وادي السباع ولا ارس كوادي السباع حين تظلم واديا اقل به ركب الوه ثانية واخوف الا ما وقع الله ساريا كان اصله ولا ارس واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا عن ركب اسم جامد الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والثانية من الى وان كالتحية من خرجي وهو الملك والثاني سارا من السرى والسير في الليل قوله ارى امامه رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله كوادي السباع حالا منه قدم قليلا وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين تظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو ولا ارس اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والجور عايد الى واديا وركب فاعل اقل جملة انوه صفة له وثانية تمييز على نسبة الاقل الى ركب او منصوب على الصدرية اي اثنان ثانية واخوف عطف على اقل وهو بحيث المفعول المستثنى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم

مطلب في بيان الفعل

بوادي السباع واخوف منه وسائر ماوزن مصدر به ولسانا يا ان راكبا ساريا معمول وصح والسين في معرفا اي وادي اقل واخوف في كل وقت الآفي وقاية الله سبحانه ساريا نقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والى كل الذي لا يرى مثل وادي حيث احاط به الظلام وادي يكون تو قف اركب به اقل تو قفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اي اخوف من وادي السباع في وقت الاوقات وقاية الله سبحانه راكبا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى العلة ولا ارى واديا اقل به انوه منه كوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لعلة ولا ارى واديا اقل به ركب انوه من وادي السباع لما قسم الفعل الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار عد كل واحد منها ولم يكتف بالقدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل بهذه الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لا استقلالا بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الخ وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكون في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن السابق لا يذكر الا في وجه الحصر ارجاع الضمير لما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل اشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو مبدء الصدور وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة والا وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان معين ان يكون المراد به تلك النسبة فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم فلم لا يجوز ان يراد من النفس في قوله

هذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية معتبر ح ومعنا بحد الاربعة المشتملة في الفهم عن لفظة الدال عليه فهو صفة بعد صفة ملتفع فخرج به الكلم عن هذا الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال الناقصة عن الزمان لخروجها وكذا لا اقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة لوجود احد الامرين ولا يقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من خارج والوضع وخواصه الخواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او التقليل الفعل او تحقيقه الخ من ذلك لا يتصور الا في الفعل ودخول السين لانه لا يأتي الا على الاستقبال القريب واتى بي على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنافي الفعل كلم ولما اولكلية كلام الناسخ او للنفي عنه كلا الشهاء وتعليق الشئ بالفعل كاد وان الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ودخول نا، اثنين عطف على دخول قد على دخول واتما اختص به لدخول نا، التثنية لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بحاد فاعل والصفات استغنت عنها بالحق بها، التانيث المؤكد الدال على تانيثها فلا حاجة الى اختصاص الفعل ساكنة حال عن الف التانيث احترازا عن المؤكد لاختصاصه بالاسم ودخول نا، فعلت اراد بنحو نا، فعلت الضمائر المتصلة البارزة المؤكدة المرفوعة فيدخل فيه نا، فعلت البنيا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بحاد فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخرج فروعه بقيد المنع احد نوعي الغير خرز اعني ازوم دون الوقع لان الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتغيير انبغى واجدر الحاصل ما دل على فعل دل بحسب اصل الوضع فاتي التبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك حاضر النفي فيقبل

وانما يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون الزمان زمان قوله عادل على
زمان شامل لجميع الافعال او قبله قبل زمانك يخرج ما اردناه والمراد بالمصدر هنا
الفعل فلا يتنقض منع الحد مثل الحسن وبالجملة لانا ما هو بسبب الوضع فلا
يتنقض منعه لم يعرب وجمعه بانا نعرب فرعا بشبه الفعل جرى مجرى الحد
او هو على انا مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى انا نبنى على ذلك
دون السكون الذى هو الاصل في المبنى لشابهة المضارع في وقوعه موقع
الاسم كزيد ضرب عمرو ضارب وشرطا وجزاء نقول ان ضرب مبنى على الفتح
في موضع ان تضربني اضربك وانما الفتح فلكونه اخف الحركات مع كراهة توالى
الحركات فانه مبنى على السكون نحو ضربن لاجل اتصال اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة الاتصال الفاعل بفعله وانما قيد
بالغير المرفوع بالحركة احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح مع ان الواو فاعله
لقيام بها لحالة تثنيها لفظا كما ذكروا او تقديرا كما ذكروا المضارع ما استحق
مشابهة الاسم بعد وقوع ثابت الحال كونه مشتبها بعد وقوع الاتيان
في اوائله بعض الحروف التي تجيء لها كلمة ماثبت وحده الى شابهة انما يكون
لوقوعه الى وضع ذلك الفعل مشتركا بين زمان الحال والاستقبال
على الاصح كوضع الاسم بين العلم والنكرة كالعين وتخصيصه بالحرف عطف
على وقوعه الى وذلك الشابهة انما يكون لوضع الفعل مشتركا وتخصيصه
بواحد من زمان الحال والاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص
بواحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بشابهة الاسم لانه
لم يسم مضارعا الا لهذا اذ منع الصارف في اللغة الشابهة مشتقة
من الضرع كان كلا الشبهين ارتضاع ضرع واحد منهما اخوان رضاعا فالمراد
من ذلك وقوع الاربعة المتكلم وحده اذا كان او مثنى مثل اضرب
والنون اذا للمتكلم المعه اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او

اكثر مثل نضرب واخاتها ما خوذان من اذا دخل واذا على طلب واحدا
كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا والمونث الواحد والمونثين
قيبة الاحوال كون المونث والمونثين عاقلة او ذا غيبة والباقية
غير هما الاخير القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقولك
غيرهما الاخير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغايب
لانه وان لم يجر بالاضافة موصوفة نكرة وجب بها بالنكارة الغرقة
فيلحق قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وسواء لموافقتها
وحروف المضارعة يجمعها قولك انيا على اربعة احرف
اصلية كيدحرج او لا كيخرج وسميت بها سواها الى فيما سوى ما فيه
على اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غير
الماضي المضارع لعدم علة الاعراب فيه وانما كان لهذا الكلام شعبة قوله
وانما يجب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل به احد هما
يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
وقوعه على كلمة امر حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع يقتضي
ان يكون ما قبلها ساكنا لشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا
يقبل الاعراب واذا به رفع ونصب يترك الاسم قبلها وجزم
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو فقد الفاء مالم يكن حرف الجر
حرف علة الجزم ضمير بارز فرق يحصل به التثنية مذكرا كان او مونثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع مع
يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغايبة
والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد وتضرب في المتكلم
مع الغير في الجميع في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا او محلا كما

الفتح والضم لفتحين والسكون في حال الجزم مثل هو يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك الضمير المرفوع البارز وذلك في ستة
مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها في حالة النصب والجزم والنصب في
النصب فيه مثل يجتهدن كما ان التصحيح في الاسماء مثل يقوم مثل تقومان ويقومون
ويقومون وتقومين ولم يضربا ولن يضربا والمضارع المتصل الآخر
بالواو والياء بالضمة تقديرا في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة
تقول يدعو ويرمي والفتحة ظاهرة في حالة النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرمي والحذف الحذف الواو والياء في حالة الجزم تقول لم يرض ولم يقض
المضارع اذا اجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد غدا، كان العامل
فيه مجردا كما هو الشائع في الجمهور وذلك مذهب الكوفيين وسواء
كان العامل فيه اقوى منه موضع الاسم كان زيد يضرب اي ضارب او مررت
برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موضع الاسم لانه
اذا يكون كالاسم فاعطي السبق اواب الاسم واخواه واورد عليه انه ينتقض
بقع في مواضع لا يقع فيها موضع الاسم كالفعل نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدإ مقدم عليه وكذا
قالوا ان الزيدان ويكفيك وقوعه موقع الاسم وان كانا الاعراب مع تقدير
اسما غير الاعراب مع تقدير فعلا، وعن نحو سيقوم ان سيقوم
مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كالجزء
الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه
الاسم وانما عدل عنه الاصل كما جئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب ان المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصلها لا ان ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصلها لا ان فقصر كما قيل في ان شر وقال سيبويه
انها حرف برأسه وانها قيل اصلها ان ان خففت وقيل الصلة انا الظرفية

لان الجازم لما لم يكن حركة
اسقط الحرف المناسب لها
نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الآخر بالالف بالفتحة
والفتحة تقديرا لان الالف
لا يقبل الحركة تقول يرضى
ولن يرضى والحذف اي حذف
الالف في حال الجزم ح

اي وهو الرفع وذلك مذهب البصريين

فنون

فنون نحو ضاربن المضاف اليه وكل وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام الجحود نحو ما كان الله ليعذبهم وبعد لام الجارة الزائدة في خبر
كان النفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه اللام جوزوا فيها ان تجتمع وتوالي على الفعل
الا انها جعلت بمقدار ان المصدرية وبعد الفاء المحكوم بها في قولك وجد الواو
مثل ما كل السمك وشرب اللبن وجد الفاء مثل ما تأتيني فتحدثني فان
الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الاثنين وقد اشتبه العطف
الخبر على الانشاء، فجعل مؤدى الكوفيين من عطف المؤول على المؤول المفهوم من ذلك
الانشاء، فيكون النفي في زيني فاكرمك لكن زيارتك فاكرمك فاكرمك مثل
وفي لانا كل السمك وشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه قال الرابع ينتصب بالمضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تقولوا ما جاءنا من نبشر بالنصب بحذف النون وعلة ان التي وقع بعد العلم
اذا لم يكن بمعنى الظن من ان المخففة من الثقيلة لان المخففة للتخفيف
فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للتوقيت والظن فلا يناسبه وليست اي
الحالة واقعة بعد العلم هذه الناصبة نحو علمت ان يقوم وان لا يقوم وان
ترفع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
بلا يلزم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلزم ان المصدرية
فيصح وقوع كل منهما فيجوز في ان التي بعد الوجهان ولن مثل لن ابرح وصناعها
الاصح لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله
ولن ابرح الارض بيقاء ذلك في الجنة فيتناقض لان لن تنفي ابدا
وحتى باذن الابتداء، واذا التي ينتصب بها المضارع اذا لم يتقدمها ما يصلح
على ما قبلها لا تنتصب لانها لصدرها لا يقدر ان جعل فيها العامل على ما قبلها
فصار كانه سبقها واو كان عطف على عامل معتد بسببها التي ينتصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما قبلها لما بعدها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء، وهيهات كان الآتي الاستقبال فان فقد احد
الشرطين نحو انا اذن اكرمك ولكونك لست تجدك اذن اكرمك

استعت العطف على الجملة الخبرية على الانشائية

نراى لم يكن ما بعدها معولا لما قبلها فانه
اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها ح

او كلاما كقولك لمن يخدمك اذا اذن اكرمك كاذبا وجب الرفع مثل قولك
لمن كان يسلمك اذن ادخل الجنة مثل يسألك لا يجعل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتدأ وجوابه اذا لم يعتمد ظرف لما انتصب بالملفوظ بها كما اشرنا
اليه وقوله اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذه المثال على طريقها
المثيلات اخواتها الآتية لما كان انتصاب المضارع بها بشروط
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واو وقف اي اذن بعد الواو
والفاء فوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعمال وبالعطف
لاستقبال المعطوف لانه والرفع باعتبار الاعمال وبالعطف وان ضعف
وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناه السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي
ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا حالا او مستقبلا بحسب
كل حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى او كي ادخل الجنة مثال كي بمعنى كي لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها
بالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى
بمعنى الى والاستقبال للمضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان
التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا وانما يتعين بحسب القرائن
مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الاول
دخله حتى الحال بحسب زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون
بحسب زمان التكلم بعينه وبحسب مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال
الماضية كانك في زمان الدخول بينه بهذه العبارة وحكيتها في زمان التكلم
على ما كنت حينئذ وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فانك تعتبر على
ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذا لم تكن
تقدر ان لانها علم الاستقبال كانت الى حتى عند هذه الارادة

حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة وحتى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ
بها كلام سائغ لان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون
حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرفع ان ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم وجب لسببية ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها بحيث
اتصال المعنوي وان فات اتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم
ومن ثم ان ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اذا رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها
في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان تامة
ناقصة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها
فيقع الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كان الناسخة فانها
بمقتضى الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك سرت حتى
ادخلها لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا لسرت فانقطع ما بعدها عما
قبلها بالسببية لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو
محال وجاز في وقت حصول كان الناسخة كان سيري ماضيا داخلها
فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فاء وفيه وجازة
انهم سار حتى مدخلها بل في ان السير في هذا المقام محقق والشك
انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المتكلم متحقق الحصول
قوله انهم عطف بتقدير جاز على الناسخة لانه كان سيري
حتى ادخلها لعدم تعلق بقيده بقوله في الناسخة كالمعطوف عليه
في بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في الناسخة الا
جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان الناسخة فعلى هذا قوله
انهم سار عطف على كان سيري لا على وفيه ولا على الى ينتصب المضارع

بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لا دخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لا تنهاها
جارة ولام كي والتي ينتصب بها المضارع تام ان كيلا للنفع بعد النفي
لكان لفظا مثل وما كان الله ليغفر لهم او بعني لم يكن ليتفضل وهي ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا حصل الفعل بعد المصدر بان الجملة
تكليف بتصيد الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اما كان ذا صفة الله ذو تهم
او دخل الجار اما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي
ما كان الله معذبهم والفا التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان بعدها لانتصاب المضارع شروط بشرطين احدهما السببية
الا سببية ما قبلها لما بعدها لا ان العدول عن الخ الى النصب للتنصيص
على السببية بدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى واذا لم يقصد السببية
لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان لا يكون قبلها الى قبل الفا
احد الاشياء الستة بسبعد بتقدير لا ان او ما في معناه من
المنفي السديد جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اليوم بمعنى ما يكون منك اتيان فحديث منك
امر محذور منه فانك اذا ليكن منك زيارة فاكرامنا او نهي نحو
لا تشتمني فاحترمك اذا لا يكن منك شتم فحترمك او استفهام
نحو الا تاتينا فتحدثنا او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه او عرض
نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا او حض نحو هلا تستغفرون الله فترحمون
او ترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
او غرض الا تنزل فتصيب خيرا الا يكون منك نزول فاصابت
خيرا حتى رفع تهذه الواضع بمعنى السببية مفصولا بالفا، تزل عليها
وما بعد الفا، في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم من قبل

الفاء، واما نحو سائر كن منزلك بني تميم والحق بالحجاز فانت حينئذ
بدون تقدم احد الاشياء الستة نحو ل على حرف الشرط
والواو والتي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان شروط بشرطين
احدهما السببية الى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والثاني قالوا لو الجمع واما ونائبها
ان يكون قبلها الى قبل الواو مثل وكنت الى ما يماثل الواقع قبل الفا
في كون احد الاشياء الستة المذكورة واشلتها الى مشلة الفاء
بينهما بابدال الفا، بالواو كما تقول مثلا لا تزرنا واكرمك الى لتجمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن الى لتجمع بين اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والواو التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان بشرط بعضهم الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى
الى او الا الذي اختلبس على ان التقدير الا ان ايضا داخل في مفهومها والا
يلزم من تقدير ان بعدها كما ذكر نحو لا تزرنا فتكرمنا او تعطيني حتى
حتى او الا ان تعطيني والا ان تعطيني حتى فسيبويه يقدر بعدها بالا بتقدير مضاف
الى لا زرتك الا وقت ان تعطيني حتى ونحوه يقدر بعدها بالى تاويل مصدر مجرور
باو والتي بمعنى الى اي الا لازمنك الى اعطائك حتى والعاطفة اي حروف العطف
مطلقا سواء كان من حروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت
منها فمن غير الشرط ما ذكر في الشروط والصحيح تقدير ان بعدها ان ينتصب
المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني
ضربك زيدا وشتمك او قتلك او ثم قتلك فليس من حروف
المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفا، ليس بشروط المذكورة
فيها مفصلة والعاطفة اذا كان حرفا فهو معطوف على اول المعدودات
الثانية بتقدير ان الخ قولنا حتى اذا كان مستقبلا او على آخر هما
وهو او بشرط بمعنى الى ان وقبل هو مجرور معطوف على حتى في قولنا وبانا
مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا ان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب
بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اثم فاذكر كما ذكرنا يلزم

ان يذكر في التفصيل عالم يكن في الاجمال وانما اختصت بلزم تخصيص الحكم
وليس في الواقع تخصيص بل كل سبق ما جوابا فيه ثم ايضا يرد عليه كسائر
ما ذكرنا ان كان التناسب حاصلا بين مرتبتي الاجمال ومرتبة التفصيل
كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني وسع عاملها
بها واللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع حروف العاطفة نحو
اجئني فتكرمك وان تذهب لان هذه الثلث تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام او اجئني لضرب زيد وغضبت واردت امرك فجاز ان يظهر
بها ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما
لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان ولكراهة لان الغالب فيها
ان تستعمل بعد كان وهذا الذي لا يدخل على اسم صريح ويدخل عليها الذي يجعل
لان الذي الاول اغلب في الذي يليها المضارع واما الواو والفاء وثم
فلانها انما اقتضت نصب ما بعدها للتخصيص على ما مر في السببية وبالجملة
والا نتهاء صارت كعوامل النصب فلم تظهر الناصب بعدها ويجب اي
اظهار ان مع لا الا اذا عطف على المضارع المنصوب بها في صورة دخول
اللام يجب كما عليها اي على ان لا لاستكراه الفاصل بين المتواليين لام
كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم بعد علم شيئا واعلم ان ان تضمر
تظهر في غير المواضع المذكورة كثيرا وغير قليل لضعفها نحو قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه اوسع على مع الشذوذ وقوله الا ايهذا الثلثي
احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس لكل في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عن المستعمل في معنى النفي
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي الجوازم
بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجوازم التي بمعنى اداة الاستفهام
وبعضها حروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم بها فعلان
وبها اي بكلم المجازات انا وبها وانا وحيثما فانه وحيث يجزمان

المضارع

المضارع مع ما واما تختص بها فلا وابن وسق وبها يجزمان المضارع مطلقا
سواء كان مع ما او لا وما ومن وما اي وان وانما يجزم المضارع مع كيفما
ما وانى اذا لم يجئ في كلامهم على وجه الانفراد اما مع كيف فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تكن اكن اي على اي حال تكن
وكيفيته انت تقرأ انا ايضا اقرأ عليها وسن التعذر كسواء وقراءة
قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع انى اذا فلان كلمات
الشرط اتى بالزم لتضمنها معنى ان التي هو موضوعة لابهام واذا
موضوعة لظرف مقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي يجزم
المضارع بان مقدرة ويجئ بيانه انشاء الله تعالى فلم لقلب المضارع
ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل العزل ما هو اقرب
الى ما ضيا ولما شابهها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وخلص اي
لما بالاستقبال اي الاستمرار في ازمنة المال حتى وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي غيب ندمه
ولا يلزم استمرار انتفاء انتفع الندم الى وقت التكلم بها واذا
قلت ندم زيد تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم انما فاده الاستمرار
ذلك الندم الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل المختص
ايضا لا يجوز حذف الفعل المنفي بها الا دليل عليه وليل نحو شارفت
المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب وزيد لما يضرب كما تقول
ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله ويختص ايضا بكونه متوقعا فيه ثبوت
بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر الله وهي مكسورة وقد تسكن بعد الواو والفا

722

ومثل نحو واثبت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ولم يتوضوا ولا النهي هنا
لا المطلوب بها الترك الى ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي منه
الا لا، النهي ضد لام الامر وهي التي تطلب بها ترك الفعل وهي يدخل
على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكل
الجازمات المذكورة تجزم فعلا يدل على الفعلين بصيغة الفعل الاول وبصيغة
الفعل الثاني الى يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح
المفصل وكلم الجازمات ما يدخل على شيئين فيجعل الاول سببا للثاني
ولا شك ان كلم الجازمة تجعل الشرط سببا للشرط فالمراد بجعلها
الشرط سببا ان التكلم بغير سببية شيء للشرط بل ما وضعت شيء
للشرط وكلم الجازات وآلة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لاخارجا ولا ذهنا بل يصح ان يعتبر التكلم بينهما
نسبة يصح بها ان يورد بهما في صورة التسبب والمسبب
بل اللزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس
سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا
لكن اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للكارم الاخلاق يعني
انه منها بمكان الخير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس
سبب الاكرام عنده ويتبين ان هذان الفعلان او لهما شرط
لانه شرط للحق الثاني وثانيهما جزاء حيث انه يترتب على الاول
اثباء الجزاء على الفعل فان كانا الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك الاول فقط مضارعا كقولك ان تزرني فقد
زرتك فيلزم واجب في المضارع له حول لازم وهو الذي ما يقتضيها
مع صلاحية الخ وان كان الثاني مضارعا فالوجهان الا فيه وهما
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
بجملة الشرط بالفصل بغير المعمول كقولك ان اتاني زيد آته وانبه و
ان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا كقولك للماضي نحو ان خرجت

خرجت

خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفضلا
لقد الم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ لم من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت الى فقد صدقت لم يخرج الفاء في الجزاء التحقيق
ما شبه حروف الشرط فيه لتقلب معناه الى الاستقبال فاستحق
فيه عن الرابطة كقولك ان تكرمني اكرمك وان تكرمني لم اكرمك
واما كان بغير قد يخرج عن التحقيق الذي لا يستقيم ان يكون
للشرط ما شبه فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب وقوع الفاء فيه وان كان الى الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلما حيث يجب فيه الفاء لعدم عمل ما شبه اداة
الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط
لم تؤثر في تغيير معناه كما لم تؤثر في اللفظ فيؤتى بالفاء فاثرت
في تغيير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود
الشبه من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف
يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا ان لم يكن الجزاء
ماضيا او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ان
يعقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او
تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك بتقدير فقد
اكرمتك وعلى كل التقدير لما شبه بحرف الشرط الذي فاحتاج
الى الرابطة الفاء واما جملة الاسمية او امر او نهي او دعاء او
استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن او الى غير ذلك كالتمني
والعرض وفي جميع هذه المواضع لما شبه بحروف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء وجئ اذا التي للمفاجاة مع
الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها

123

قرب فرمع الفاء لانها بمعنى حدوث امر بعد امر فجيئها مع الفاء
التعقيبية ولكن الفاء اكثر واما اشترط السببية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه
بالاسمية فرقا بينهما لقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها
المضارع حال كونها مقدرة اما كانت مقدرة بعد الامر بعد رزنى
اكرمك الا ان تزرنى اكرمك والنهى لا تفعل الشر يكن
خيرا لك اى ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام كوهل
عندكم ما، اشتر به لان المعنى ان يكن عندكم ما، اشتر به والتمنى كنحو
ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مالا انفقه والعرض كنحو
الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخ صالحا لان يكون
سببا لما تقدم وقصد السببية الى سببية ما تقدم لرفع يقدر انا
مع مضارع يوقعه فالتقدير وجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لدل على
الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة
تكون ذلك المطلوب سببا لحاوبها مسببا له فاذا كان المضارع
المطلوب الواقع بعد ما ذكر الفائدة وقصد سببية الفعل المطلق
بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فتجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم
هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب
لها وقصد اذا تلك السببية فقدر ان مع فعل الامر فاجتمع اسلم
وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ودخول لا تكفر تدخل الجنة
لكم ظل لان النهى وقرينة الفعل الكف للطلب ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع عنده ذلك

فامتناعه

لا تكفر ح

فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول
بمثله بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع
قرينة الشرط السببية والعرف قرينة قوية بهذا اذا قصد
السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا مثل يكب ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك
وليا يرثنى فيمن قرأ برفعهما اى وليا وارثا او الحال كقوله تعالى
فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عامهين او بالاستيناف كقول
الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاول اى فقال هذا امر يمكن بمقدار
الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد
صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى واسمائه والمضارع
صيغها وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر
فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى المصدر ايضا فاراد النص
على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصيغة كما ذكره المص فى شرح صيغة تطلب بها الفعل شامل لكل
امر غيابى كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترز
عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
الخاطب احترز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احترز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة
الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره ان حكم آخر الامر فى الصحيح
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب
انما هى بسببية فى الصورة حكم المجزوم الاصلى حكم المضارع المجزوم
فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة
لانه لما شابه بما فيه الكلام من المجزوم بمن اعطاه حكمه تقول اضرب

امر با امر بو واخش واغ نوارم كاخول لم يضرب لم يضر بالم يضر
ولم يخش ولم يخف ولم يرم ودهب الكوفيون الى انه موجزوم
بلام مقدرة فان كان بعده الف وصل المضارعة او بعد حذف
متحرك لسكن آخره وجعل مابقي امرا تقول في تعدد وفي تضارب
ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده
حرف ساكن وليس المضارع رباعيا والمراد بالباقي ههنا مايكون ماضيه
على اربعة احرف مع الزيادة واما هو باب الافعال لا غير زيدت
همزة وصل على مابقي بعد حذف حرف المضارعة لتتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد ذلك
ضمة وفعالا لتباس بالمضارع على تقدير الفتح وكذا اذا وجد
من الكسرة الى الفتحة على تقدير الكسرة ومكسورة فيما سواه
اي فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو افتعل مثاله لما يكون
بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة
واعلم مثاله لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمضموم
ان فالهمزة مضمومة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل
مفتوحة لذلك بعينه فعل بالم يسم فاعله اي فعل المفعول
الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على
حذف مضاف اي الفاعل فعله الواقع بعليه ولا يبعد ان يراد
بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة
الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد صهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان

فانه اذا قيل افتعل بفتح العين
التبس بامر المخاطب المجهول
ما ماضي المجهول بعد الرباعي اذا قيل
افتعل بكسر التاء وضم

الفعل

الفعل الذي اريد حذف فاعله واقام المفعول مقامه ماضيا غيرت
صيغته وفعالا لتباس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب
ودحرج واعلم واخير هذا النوع من التغيير لان سماعه غريب فما
له وزن غريب لم يوجد في الاوزان يخرج الفتحة الى الكسرة
وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الفتحة وان كان غريبا يدل
على غرابة الحق ايضا لكن يخرج من الكسرة الى الفتحة افعل
فلا حاجة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم
الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر ويستخرج مثلا
يلتبس في الدرج بالامر وذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل
تعلم وتجهل وتد خرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت
ودحرجت حوف التلبس هذا علة لقوله وبضم الثالث
والثاني ومعتل العين ان ما يكون عينه فقط معتلا كالبار مثل
طور وروى من التخفيف فانه لا يخل عينه شيئا يقضي الى اجتماع
اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين
المتطرفة عينه لئلا يرد عليه مثل نحو رد وصيد وانما خص معتل
العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في السنتي للفاعل منه
كما ذكر وبقيته ذكر الفعل العين المفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقيل وجاز الاشمام وهو
ضم وفي نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام
ان تجيء بكسر فاء الفعل نحو الضمة فتقول البا الساكنة بعدها
نحو العاو فتلا از تاع ما قبلها هذا مراد الناس والقراء بالاشمام
في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اي ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وههنا خلاف الشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعد ما يا ساكنة

خبر

بضم

1

225

وهذا ايضا غير المشهور عندهم والعرض من الاشمام الايذان بان
الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فعل مثل وثق بالاسكان بالنقل وفعل الياء واو السكونها وانضمام
ما قبلها وسنذكره ان شاء الله تعالى في المجهول من الفعل العين من ثلاثي
المجرد وباب الافتعال المجهول من معتل العين من باب الافتعال و
الانفعال نحو اختير وانقيد في مجرى اللغات الثلثة او اثنتين
وفيهما مثل قيل وبيع بلا تقاوت وهو الاستحواذ افصح اويلس
وذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل
او اصلا واستحوذ واغوم بالياء والواو والكسور بين والغيم
فيهما اذا السكن ما قبلهما ان نقل حركتهما اليه وقلب العين ياء
او اكانت واوا فيقال استحوذ وافيم لغة واحدة وان كان الفاعل
الذي اريد حذف فاعله واقامة مقامه مضموم المفعول مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم
ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل اخره نحو الفتحة وتنقل الضمة
بالزيادة ومعتل العين البنى للمفعول يقلب العين فيه الفا
يا، كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار ويقفا ويستجاب
ويقام نحو كلها حقيقة او حكما انقياد ما قبلها المتعدى وغير
المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهم على متعلق الى
امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان
كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة
الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل او قايم به ومسند اليه
ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق بنسبة
الفعل الى الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف

على متعلق الضرب لا يمكن تعقله الا متعقلا بخلاف الزمان
والمكان والغاية وبنية الفاعل والمفعول فان فهم الفعل
وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى
بخلاف المتعدى المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر
غير الفاعل كقعد فانه كما له يتعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وبنية الفاعل لكن فهمه مع القطع عن هذه
التعلقات جايز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت
او ذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا
او بالف الفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر وذهبت بزيد والمتعدى يكون
متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام والى اثنين
ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول
نحو صدر فاعليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واارى يجيء اعلم
وهما اصلان في هذا القسم فانهما كما قبل او خال الهمزة متعد
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر فيقال
في المفعول الاول واما افعال الآخر وهو انبا ونبا واخبر
وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل
بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني و
الثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر
احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى
افعال الشك واليقين ايضا وكانهم اراد وا بالشك
الظن والا فلا شك في هذه الافعال بمعنى الشك

المفعولين تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلثة للظن وزعمت وهما يكون تارة للظن
وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم تدخل الى هذه الافعال على جملة الاسمية لبيان ما هو الى تلك
الجملة فحيث الاخبار بها ناشئة عن الظن والعلم كما اذا
قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما اثبت
هذه الجملة عن يقين تكلمت بها واخبرت بها وقيام زيد انما هو للعلم
واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان ما
الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتضيف
الى هذه الافعال الجزئين اعنى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انهما مفعول لها وسمى خصايصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص
بالشئ ولا يوجد فى غيره ومن خصايص افعال القلوب انها اذا
ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونها فى الاصل مبتدا وخبرا كحذف المبتدا والخبر غير قليل ان
المفعولين مغايران بشركة اسم واحد لان مفهوم احدهما هو المفعول الخ
فى الحقيقة ولو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما فى قوله تعالى لا تحسبن الذين يبخلون
بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة لا تحسبن الذين
بالياء التحتية فى تحت بنقطتين الى لا تحسبن هو لا تحلهم
هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف
الثانى فكما قول الشاعر لا تحلنا على عزائك ان ظالما
قد رشى فى القضاء اى لا تحلنا جازعين فحذف جازعين
الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه
يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير

ومن غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطى ويمنع او يستفاد من
شكر فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعول باب
علمت فانك لا يكاد فهما شيئا منهما فلا تقول علمت
وظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو
عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما كما سمع
يسمع الجهل اى يجهل مسموعه صادقا ومنها انه من خصايص
افعال القلوب جواز الالغاء ان بطل عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت
وقايما نحو زالالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لهما كلاما تاما على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر
وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم
لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها
فى معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم فى ظنى وقولهم
جواز الغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط
والتاخر وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التاخر التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم
الفاعل ومعموليه نحو بكر احسب زيدا وبين معمولى
ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومعموليها نحو
سوف احسب يقوم زيد وبين العطف والمعطوف عليه نحو
جاءنى زيد لا احسب عمرو ولا شك ان الغاءها فى
هذه الصورة واجب فلهذا قيد جواز الخ بجواز

الافعال ايضا بقوله او انوسطت يعني بين معموليها او تاخرت
يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء المخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا
من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال محلها لفظا
دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام نحو علمت غلام
من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء
الداخلة على معمولها مثل علمت ازيدا عندك ام عمرو ومثال للتعليق
بالاستفهام وتركه مثال اخويه بالمقابلة فمثال النفي علمت
ما زيدا في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لان هذه الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيير محلها بنصب جزئيها
فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنا فمن حيث
اللفظ روعي الاستفهام والنفي واللام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ما خوذ من قولهم امراة
معلقة اي معقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويز لعاوده فلا تقدر على الزوج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى
علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتفاء
الجزئيين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزؤها بمعامل
الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جايز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في
المعنى ومنها اي من خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها او فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين

هذا الجزء من هذا الكتاب وقف على جامع الشيخ ابي الحسن الشاذلي رضي الله عنه

لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يجز
جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظننت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سايز الافعال فلا يقال
ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي و
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا
واصل التاثير يغاير التاثر فان الحدا مغاير لكره ائتلافهما لفظا فقصد
مع اتحادهما معنا تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت
ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان في الفاعل والمفعول تباين
يتغايران بقدر الامكان لائتلافهما من حيث كون كل واحد
منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غير لكنه مغاير المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين لقدر الامكان واما
افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة في ائتلافهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به وانما اجري مجرى افعال القلوب فجعلت
وعدمتني لانها نقيضا وجدتني فجعلا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذلك اجروا رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيها
ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقول تعالى ان
اراني اكثر خيرا وبعضها اي بعض افعال القلوب ما عدا
حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب لمعناها الاول وهو
اما العلم او الظن بحيث يكون ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعديا
الى مفعولين وانما قيدناه بذلك لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض
لان كل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت داخل وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به الى

بذلك الشيء الآخر الى مفعول واحد لانه ليس فظننت بمعنى اتهمت
من الظنة بمعنى التهمت وظننت زيدا بمعنى اتهمته او اخذته مكانا
لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بضنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت نحو علمت زيدا اى عرفت
شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى
ابصرت وبمعنى ابصرت قريب من بمعنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة من وجدان الضالة بمعنى اصبتها
وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معنى او قريب
من معنى العلم والظن لم يتعرض للعلم بمعنى صار مشتقوقا الشقوة
الغلبة ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا ان
استغنيت وغنيت وغنت لانها ليس بمعنى العلم والظن
الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم نوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع الافعال الناقصة ووضعت لتقرير
الفاعل على صفة ان العمدة فيها وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك
التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة
بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارجا عنها فخرج عن الحد
الافعال الناقصة لانها موضوعة للصفة وتقرير الفاعل عليها فكل
من الصفة والتقرير عمدة فيها وضعت له لا التقرير وحده واما
جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الافعال الناقصة لانها تم
لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل
والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع
جزئيات ذلك التقدير فيقال صار مثلا لتقرير الفاعل على صفة
على وجه الانتقال البين في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك

ان

ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فخرج الافعال الناقصة منها ولا يبعد ان يجعل اللام
في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صل الوضع ولا شك ان الغرض
من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها التقرير فحسب
كما عرفت فخرجت بهذا القيد ظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة وهي اى الافعال الناقصة
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد
وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ بالهمزة وفيل بالياء
وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه هنا سوى كان
وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هش من الفعل
ما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير
من الافعال الناقصة معنى الناقصة كما يقول يتم النعمة بهذا
عشرة الى بصير عشرة تامة ويحمل زيد عالما ان زيدا عالما كاملا
وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها
اسما وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى
كانت وفيها ضمير ما تقدم من الوادة ونحوها الم يكن هذه
على قدر ما يحتاج اليه او استغنائية والعبرة فيها جاءت يعود
اليها واما انتفاء مجيئها خبرها كما في ما كانت امك او منافيا
وجاء ايضا قعدت ناقصة في قولهم ارغف شعرة حتى قعدت
ان صارت الشعرة كانها حبة ان لم تجد قصير قال الاندلسي لا
جاء وقعدت في الموضع النزل استعليها الوب فيه فلا فالفرق
تدخل هذه الافعال وما كان نحو هش على الاسمية المركبة من المبتدا
والخبر لا عطاء الخبر ان الاجل اعطائها الخبر حكم معناها الا ترى ان معنى هذا الفتى
يعني انه مرتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعناه صار الانتقال

ل

وحكم معناه الاثر المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلا دخل في الجملة
الاسمية اخ زيد وافاد معنى الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي
هو معنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الخبر منتقلا اليه فترتفع
هذه الافعال الخبر الاول بكونه فاعلا وتنصب الخبر الثاني
لشبهه بالمفعول به فتوقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما
فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا
اي كائنا في زمان الماضي وايا ما خبرها دال على عدم سابق والانقطاع
لاحقا نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافقر
وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون
ناقصة كائنة بمعنى صار فهو عطف احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بيتها فقر والمعلى كانها
فطاء الخون قد كانت واخا يبوحها اي صارت واخا
يبوحها فان يبوحها لم يكن واخا بل صارت واخا ويكون
فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله للثبوت
اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها
والجملة الواقعة بعدها خبرها عند البصريين كقولك اذا ات
كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت
اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي يكون
تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع
كقوله كانت الكائنة والمقدر كائن فكقوله تكاكأن فيكون
ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها كالعدم بالنسبة الى المعنى
كقوله تعالى كيف نتكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نتكلم
من هو في المهد صبيا حال كونه فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس
المعنى على المضي واذا ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة
استيفاء لجميع استعمالها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة

نحو

نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون
تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
وبعد ما بمعنى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو وبلحق
بصار مثل الى ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى
فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تسهيل مودة
وقال فيالك من بغي تحولن ابوسا واصبح واسى والضحى
لا قمران مضمون الجملة بواسطة انها الدلول عليها بواو بالاصوب حاله
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد
حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة
وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الآخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المسا
او الضحى على هذه العقدة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيها فاذا قلت ظل زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا
وبات عمرو فقيرا اي صار قد يجيء هذان الفعلان ناقصين ايضا
نحو ظلت بمكان كذا وبت بمبنى طيبا لكن اذا كان مجيئهما ناقصين
ناقصين في غاية البعد جعلهما في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما ناقصين
وفصلها عن الافعال الثلثة الباقية واتى بها وعادا وراح
فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في
قولك آض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا ومشى في وقت
الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو بعد الزوال
الى القبل واسقط القس ذكر هذه الاربعة من البين في مقام

التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من
الملحقات ولهذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
ويحكى بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة الى عدم
الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من
زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه ومن برح اذا زال ومنه البارحة
لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اذا ما انفصل لا
لاستمرار خبرها الى جزء تلك الافعال لفاعلها قبل سمي اسمها
فاعلا لشبهها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات
كان خبرها قسما على حدة من المنصوبات مد قبلا الى قبل فاعلها
خبرها الى جزء وقت يمكن ان يقبل عادة فمعنى ما زال زيد امير
استمرار امارة في زمان قابلية وصلاحية الامارة اياه دالا لانها
على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال
فاذا دخلت ماذوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي
ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها الى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها
استمرار الثبوت النفي بدخول ادوات النفي عليها لفظا وهو ظاهر
او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه
لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يتم نفي النفي المستلزم
الاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر ان تعينه
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف
زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل
المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قبل المصادر كثيرا واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول
كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم الى وجه
اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود

كلام

كلام مستقل بالافادة لان ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشتغ ما دام
بالجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف
الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل
بالافادة فلا حاجة الى وجود الكلام ورائها وليس النفي مضمون الجملة
حالا الى زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن وهذا هو مذهب
الجمهور وقيل هو نفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد
تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة
بزمان الماضي نحو فظلتم تفكهون وتارة المستقبل نحو اليوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز
تقديم اخبارها اذا اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيها عامل فعل
فان اريد بجواز التقديم تحقق الضرورة من جانبي وجوده وعدمه
فينبغي ان يفيد بمثل قولنا مالم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو
كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدو صديقا وان اريد
به تحقق الضرورة من جانب العدم فقط فينبغي ان يفيد بمثل
قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يكون واجبا كالمثال المذكور
وهي اى الافعال الناقصة التي تقدم اخبارها عليها الا تلك الافعال
الناقصة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال نحوها وقسم
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما في اوله
كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقدم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية

فلا سماع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف
هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب
المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم
تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقد يختلف فيه فظهر
فيه الخلاف من الجمهور فرق بعضهم مع بعض فان الافعال
بنابة الفاعل المعنوي لشاركة امرين في اصل الفعل وهو
اي القسم المختلف فيه كلا ليس قائلا به الكوفيون وابن
السراج وهما وجه جائز على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع
تقديم معمول المنفي عليه والبصريون وسيبويه والعبرات والفارسي
على انه لا يجوز بناء على انه فعل ويجوز تقديم معمول الفعل عليه وبين
الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل
كان ذكر الواجب على النص على ان يجعل ما في اوله ما النافية
من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان
افعال المقاربة ما وضع الى فعل وضع لدنو الخبر اي لدلالته على قرب
حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير المضاف
اي لدنو رجائه بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم
وطمعه وحصول الخبر له لا يجزمه به فمعنى قولك عسى زيد ان
يخرج يدل على قرب حصول خروج زيد لسبب انك ترجو
ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبارا المتكلم بذلك
الدنو لاشراف الخبر على حصول للفاعل فكاد في قولك كاد
زيد ان يخرج يحكي بدل على قرب حصول الخروج من زيد لخبرك بهذا حصول

او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اقتداء الا دنو اخذا من شروع
في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتعمد لما لا يقتضيه فتعلق في قولك تعلق زيد بالخروج
بدل على قرب حصول الخبر لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضيه
فما قال الا ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع للمحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت
يعني الاشفاق من الموت وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول
وامر ونهي لما فيه من ذلك من الاشفاق والعالم يتعرف في عسى نقيضه
ان الطمع والرجاء كالعل والاشفاق آت في الاغلب من معاني
الحروف والحروف لا يتصرف فيها فتعول على احد الاستعمالين عسى
زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان
الاستقبالية لقوته بمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال
فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او جانب
الخبر الاعسى زيد ذا الخروج لوجوب صوغ الخبر على الاسم وعلى هذا
عسى ناقصة وقيل الضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس الخبر
لدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان الذي
الاصح في مقارب زيد ان يخرج الا الخروج ثم نقل الى الاثبات القطع
فالضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الاثباتية
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب بشبه
بالمفعول وعسى على هذا ناقصة وقال الكوفيون ان الفعل في
محل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء
في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا لو جيء به وقرب وتحول
على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو

ما كان منصوبا في الاستقبال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن
عن المفعول الآخر فافهم مقامهما في هذا الاستقبال ناقصة وان اقتصر
على المرفوع وغير فاعلة مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب
خروج زيد في تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد والخبر محذوف
بانه خبر عسى والآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى
ويخرج في زيد فان اهل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج
خبرا له مقدما عليه وان اهل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه
من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فمن على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستقبال الاول
تشبيها لها بكاد فكان كاد زيد يخرج لم يزد فيه ان كذلك عسى
زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الغوير ابؤسا فيكون
واراه قرب وقرب كان الاصل ان يكون وراه فحذفت عن
دون الاستقبال الثاني تشبيها بقولك عسى ان يخرج زيد
لقولك كاد زيد يخرج والثاني ان ما وضع لدنو الخبر وحصول
كاد تقول كاد زيد يخرج فيخبر بدنو الخبر لعلك باشراف على الحصول
للفاعل في الحال فتفاعل اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه ومن غير ان
يدل على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد
تشبيها له بعسى كانه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد
كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما
شابها الآخر اعطى كل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد
فهو اذا كاد كالافعال الكسائر الافعال في افادة ادوات
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل

حينئذ النفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا او مستقبلا اما في الماضي
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل
قد يكون واما في المضارع فلحكاية الشواذ قول ذي الرمة اواخر الميس
الحبين لم يكد رسيس الهوى من حيث يبرح بانه يدل على زوال
رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقول
لم يبد طويلا كان نفي كاد للاثبات للاخطاء وللغير تخطئتهم واجيب
عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح و
انتفاء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها وقربته تدل على
ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء
الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني تخطئة بعض الفصحاء
ذا الرمة وذا الرمة تسليم تخطئة وروي عن عتبة انه قال قدم ذو الرمة
الكوفة والتف عليه ابن شبرمة فغيره قال عتبة حدثني ابي بذلك
فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره
انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال الكسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه
تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد
عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة او اواخر الميس الحبين لم يكد رسيس الهوى من حيث
يبرح حين اراد بانفي الداخل على يكاد وانتفاء قرب رسيس الهوى
عن البراح ان الزوال فانفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا ينبت مدعاه بحيث وذلك سالم
ينبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه فتمسك عليها
والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل وتوجه
وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم

733

طفقا وطفوقا وطفجا طفق يطفق كضرب يضرب وكرب
بفتح الراء يكرب يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب
وجعل يفعل كطفق واخذ يفعل شرع ويقول ان هذه الافعال الاربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق
زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
او شك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي او شك مثل
عسى وكاد في الاستعمال تارة يستعمل استعمال كاد وبدون
ان كحتى او شك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب
بصيغة التثنية فاذا ادخل الفعل بانظر الى ان التعريف للجنس يشمل
وجمعه بانظر الى كثرة افراده وان تثنيته بانظر الى نوعي صيغة وعلى
كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا
فهو ما وضع الفعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا
ينقض الحد مثل لله در زيد وما اعالك لكن ينقض نحو قاتله الله
ومن شاعر ولا شك عشر ما فانه فعل وضع لانشاء التعجب
وليس بحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع
لانشاء التعجب بحسب لا يستعمل في غيره وما ذكر من مورد
النقض فكثير انما يستعمل في الدعاء وله اي للفعل التعجب اولا
وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنت
تركيب ما افعله واوزنها صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعل
واوزنها صيغة الفعل الذي افعل به بشرط ان يكونا في هذين
التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع
ومجهول ولا تثنية وفي بعض وهي اي افعال التعجب غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يتبيان اي فعلا التعجب

مطلب فعل التعجب

يبنى منه افعل التفضيل لشبهها بهما في وجهين ان كلا منهما للمبالغة
وان كبه وكذا لا يبنيان الا لفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى
الطعام وما اعوز الكذب وينوصل في الفعل الممتنع بنا صيغتي
التعجب منه فجر باعلى او بلام زيد فيه او بلام في مجرورها نحو لون وعيب
بمثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه ان يتوصل بنا بنا هما ولا يمتنع
بنا بنا هما نه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
الا في صيغتي التعجب بتقديم المفعول او مجاوره على الفعل ولا تاخير
الا تاخيرا جائزا فيما عدا هما كتاخير الفعل بنهما وانما قيدنا التاخير والتقديم
بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيد احسن
ولا بزيد احسن بالاتيان بعد النقل الى التعجب جريان مجرى الامثال فلا
يغير ان كالا يغير الامثال وعدم التصرف بالتقديم يستلزم
عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير
غيره وكذا تاخير يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى
واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على كل واحد
منهما وان لم يفصل غير الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه
احتيج القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول
نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال
كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع في العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل
بكان كان مثلا كان احسن زيدا ومعناه انه كان راسخا في
حسن واقع دائم الا انه لم يتصل زمان التكلم بل كان دائما قبل
وما ابتدا الا مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذا ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه

يكون فيما يخص سيبويه عند سيبويه وما بعدها الا بعدها الخبر
في باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما هو موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا الى جعله ذا حسن يسمى عليهم وجعل
وحال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشاعر الارض وبهو قوله
وحبب الي لانه كان جميل سيب حسنة فاستفهم عنه وقد يستغنى
في الاستفهام عن التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن
بزيد فافعل صورته الامر وصناعته الماضي فزيد فاعل فعل يعني صار فاعل كالم
الصار والتقدير وبه اي بحسن زيد فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء
زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول
الا بان تقول على ما هو القياس فالمصدر عند سيبويه في افعل ان
الفاعل واحد ليس الا وبه اي بالمجرور فاعل عند الاخفش لان
احسن يعني ذا احسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية
الى فاعل اللازم متعديا بالهمزة وذا احسن او الباء زائدة على ان يكون
احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج ففيه اي
في الفعل ضمير هو فاعل احسن انت يا زيد او زيدا الى اجعله حسن يعني
صفه به قال الفراء وتبعه الزمخشري اي احسن اجعل احد بان يجعل
زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه وجهات لحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص
افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء المدح بئس ونعم وما في الاصل فعلان
على فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاء مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احداها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي
الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين و
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح

مطلب فعال المدح والذم

والذم

حذفهم الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عام الغالب انقعو
على لغة بني تميم والشر طهما اي نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا بالام
لعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو
نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي بالام اما بغير
واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
او نعم وجه فرس غلام الرجل وهيهات جزما او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او صاحب
رجل او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما يعني شئ منصوب
المحل على التمييز فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة بالجملة فنعما هي محذوفة لا
هي المخصوصة اي نعم الذي فعل هي اي الصدقات وقال سيبويه
وهي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فنعما هي نعم الشئ هي فا
هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل
المخصوص بالمدح والذم وبعدية انما هو بحسب الغالب لانه قد
يتقدم المخصوص بالمدح والذم فيقال زيد نعم الرجل صرح بذلك في المفاتيح
وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة بعده خبر
خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف
العهد مقام او خبر مبتدأ محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد
في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره وانا خبر مبتدأ
محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من زيد
فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط اي شرط المخصوص بعد شرط
صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل ان مطابقة الفاعل او مطابقة
الفاعل اما في الجنس حقيقة او نا وبلا في الافراد والتثنية و

والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند و
بئست المرءان الهندان وبئست الهندات ويجوز ان يقال
نعم المرأة هند وبئست المرأة هند لانها لما كانا غير متمكنين اشبهها
حرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص الذين كذبوا
جامع افاده الفاعل وهو مثل القوم وشبهه قالا يطابق الفاعل
المخصوص تاويل بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم
وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين بنشانهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد انه اوب بقرينة
ان ذلك في قصته وقوله تعالى نعم المهدون اى انتم وساء مثل
بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى من افعال
المدح والذم جذا وهو اى جذا فعل مركب من جب الشيء اوجب
اذا صار محبوبا وحمذ اذا فاعل اى فاعل هذا الفعل اذا لا يتغير اى
جذا او فاعله اذا اسما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف سائر الافعال التي
لا تتغير فيقال جذا الزيدان وجذا الزيدون وجذا هند وبعده
اى بعد جذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص جذا كاعراب
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اى المخصوص جذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييزا وحال على وفق
مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث كقولك جذا رجلا
زيد وجذا زيد رجلا وجذا راكبا زيد وجذا زيد راكبا وجذا
رجلين او راكبين الزيدان وجذا الزيدان رجلين او راكبين
وجذا امرأة هند وجذا هند امرأة والفاعل في التمييز او الحال
على جذا هو الفعلية وذو الحال هو الا زيد لان زيد مخصوصا

والمخصوص

والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والمركب من تمام فاعل
حال من الفاعل لانه المخصوص بالحكم فاول على معنى في غيره الكلمة
دلت على معنى حاصل في غيرها بتنقل بالنسبة اليها اى لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لابد له في ذلك
من انضمام امر آخر اليه وحسن نحو اى لاجل انه يدل على معنى في غيره
احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الاسم يستقل معناه
بالنسبة اليه نحو ضرب البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حرف
جاء وضع للافضاء بفعل او الى الصاق فان معنى الافضاء الوصول
ولا معنى له الا ايصال معناه الايصال او معناه الى معنى الفعل وهو
كل شيء استنبط من معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما
حرف كما مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت الباء رحبها وسميت هذه الحروف
حروف الاضافة ايضا لانها تفضي الفعل او معناه الى ما يليه
وحروف الجر لانها تجر معنى الافعال الى ما يليه او لان آخرها فيما يليه
الجر وهي الى الحروف الجر من الى دحتى وفي وذكر هذه الحروف على
سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة يعبر بها عنها والباء
واللام ذكرهما باسمهما الموجود بهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو وتاء
اى الواو والتي تقدر بعد بارب وفي عدا حروف الجر تنابع
وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومنذ ومذ
وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة
التي يليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقي يكون حرفا وفعلا
فمن للابتداء الا لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا
لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى للابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون

الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود والمراد بها الفعل لانه غرض
الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة
او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته صحة ان يقع
الى او ما بعدها فانه ينتهي في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة او نحو الوقوف
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله والتبيين بالجر
عطف على الابتداء الى آخره والتبيين ايضا لاظهار المقصود من ام مهم
وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك اذا قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى و
التبعيض اي وقد يكون من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزيادة عطف على قوله
للابتداء فانه مرفوع بالجرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
قد كان من مطر فاجابهم بانه استدلال بهم بقوله وقد كان من مطر
وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متاول بكونها
للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر وهو وارد
على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة
لمن كالابتداء في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا
الصيام الى الليل او فيهما نحو قربي اليك فان قلت المخاطب الشيخ
باعتبار السوق والميل ومع فيهما كقولك لا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اي مع اموالكم وهي كذلك اي مثل الى في كونها
لانتهاء الغاية وتجتمع مع كثيرا ولم يختلفوا في كونها بمعنى مع تشبيها بالى
كالى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة وتختص الى بجواز ظهور ان بالاسم الظاهر فيقال جئته

كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس المضمر المجرور بالمنصوب
بجواز وقوعها جارة ما بعدها فالمضمر فانه يجوز وقوعه على المضمر مستدلا بما
وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يجعلون
شذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها
لشيء حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه
قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق اي
الافادة لصوق امر الى مجرورها بهذا كما في مررت بزيد فان
الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بالمكان الذي يوجد زيد والالصاق
اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه يجروره نحو كتبت با
بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بلجامه فمعناه مصاحبة
اللجام واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون
اللجام حال الشراء الفرس بل مصاحبته فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اي الافادة وقوع مجرور في مقابلة شيء
او نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه
معنى التصيير او دخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد تصييره ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى المفعول بواسطة حرف الجر فهي في
الجر كلها سواء الا اختصاص بها بحرف دون حرف والظرفية نحو
زيد في المسجد اي في المسجد وزيادة في الجر في الاستفهام بهل نحو
هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد
بقائم فهي تزاد في الجر في هذه الصورة فيما سلف في غيره اي غير الجر
الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن غير الحرف مجرورها
زيدا وعلى للاخ الاستعلاء والنفع نحو يجني زيد وعلى بائه والى
بمعنى الحسب زيد وعلى الله شهيد والى بمعنى اذا كان خبرا
ولكن للاخ الاستدراك والنفي نحو جاءني زيد والام للاختصاص

بملكية نحو المال لزيد او لها ملكية نحو الجل للفرس والتعليل للبيان
نحو انت لي ونهاية نحو ضربت للتاديب او اخبارا نحو وجهت لي صنعك
ولبعض عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت هذا
وزايدة نحو ردف لكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لابرح
الامر او اغاثة في الامور العظام فلا يقال به لله الدنيا
ورب للتقليل اي لاقل، التقليل ولهذا وجب لحاقها بالكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها لاالى المعرفة موصوفة
ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانها اذا وصف الشيء
صار ناقص واقل فالم يوصف والشرط كونها موصوفة انما
هو على المذهب الاصح وهذا المذهب ايضا وهو وافقه وقيل لا يجب
ذلك المختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكره التقليل
اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز الراجح
لان قرينة وفعلها اي فعل رب يخفض الذي تتعلق به رب فعل
ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو
او رب رجل كريم لقيته فارقه محذوف ذلك الماضي غالبا في غالب
الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل
الرب على مضمر يبهم لا مرجع له تميز بنكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان التمييز مثنى او مجموعا على ما ذكر وان كان
التمييز مؤنثا نحو ربته رجلا او رجلين او رجالا او امراة او
امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربها رجلين وربهم رجالا وربتها امراة وربتها
امراتين وربتهن نساء وتلحقها ما الرب ما، الكافة لها
المانعة لها من العمل فيدخل بعدها على الجملة نحو ربما يود
الذين كفروا وقد تكون ما زايدة فتدخل الاسم نحو ربما

مررت بسيف صيقل ضربه بين البصر وطعنه نجلاء، واو بالواو
ربت في محل جاء دخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليس بكاذبة
فالمعنى هنا في اول الكلام فكونها للعطف واما ان كانت في اول فتقدير
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت كلمة
رب جارة بنفسها للضمير ورتبها بعد رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك للكثرة استعمالها في القسم
فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء بغير السؤال فلا يخص لا يستعمل
الواو في السؤال فلا يقال والله اجزني كما يقال بالله اجزني
مختصة بدرجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر
سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال والله لافعلن مثلا
بل يقال والله او رب الكعبة وذلك الاختصاص لحظ رتبة من
رتبة الاصل وهو الباء بخصيصه بالقسمين وخص بالظاهر لاصالته
والباء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها لحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهر حظا من رتبة من رتبة الاصل الذي
هو الواو وبخصيصها ببعض المظهر وخص بذلك هو اصل في باب القسم وهو
اسم الله تعالى والباء اقرب منها الى الواو والتاء في الجميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى
خاصة فمتى كانت يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله
وكانت يكون لغير السؤال يكون للسؤال نحو بالله لافعلن وبالله
اجلس وكانت تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وفي الرحمن
على المضمر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافها فانها تختص
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لها الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء التي توجد مع الاختصاص

وبه دخله لكان النافي ويسمى ايضا جواب القسم الذي لغير السؤال
بالام وان وحرف النفي اما ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو
والله لزيد قايم او الفعلية نحو والله لافعلن كذا وان في النافي
الاسمية نحو والله ان زيد القايم وما ولا في المنفية اسمية او فعلية
نحو والله ما زيد قايم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود
القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما
قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني
وبالله هل زيد قايم وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا
اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على
جواب القسم او تقدم ان القسم مما يدل عليه على جواب زيد
والله قايم وزيد قايم والله لاستغنائه عن الجواب في ما بين القسمين
لوجود ما يدل عليه في الجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تستلزم الدلالة على الجواب ولهذا
لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للجاوزة اى لي اوزة شيء
وقد يتجاوز عنى آخر وذلك اما بزوال الذي عنه الشيء الى
الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو انفذت عنه العلم او بالزوال نحو اوبت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اما استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد تكون ان الاعن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول كل منهما
نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوق و
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله
شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اى
الكاف اسما بمعنى المثل نحو يعتقلن عن كالبرد والمعنى اى مثل
البرد الذائب لنطافتها ويختص الى الكاف بالظاهر اى بالاسم
الظاهر عند الجمهور فلا يقال كهو استغناء عنه بمثل ونحو وقد يدخل
في النعت على المرفوع نحو ما انا كانت فلا فالجر فاذا جاز مطلقا

نظر الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر
فيهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي
فالمراد ان مبتدأ زمان الفعل المثبت او النفي هو ذلك
الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه فاذا قلت ما رأيته مذ
مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون
هذه السنة ماضيا لا يكون فيها الفعل فان معناه من ابتداء
مسافرته او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن و
الظرفية مستعمل على الابتداء الا ان هو بها للظرفية المختصة فهو غير افيا
معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر انه حاضر او ان معنى
بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا
ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم
حاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى حاضرنا
كيف يصح اعتبارهما مبتدأ الزمان الفعل قالنا ان المذكور ان
علامتها للظرفية ولكن ان يجعل الاول مما لا للابتداء كما توهم
بحسب الظاهر لكن بتقدير معناه اى ما رأيته مذ دخول شهرنا
وجاءني وعدا وخلا للاستثناء ان لاستثناء اما بعدها عا فيها
فجرت بها ما بعدها بأن تكون حرف جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاء القوم خلا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واذا نصبت تكون افعالا لحروف المشبهة بالفعل
ووجوه وشبههما به آما لفظا فانها كالفعل في
الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مشددا وآما
معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل كتبت وشهدت ولعلمت
وتبينت وتزحزحت وكان المناسب ان يعبر عنها بالحروف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم للغلبة الحروف

عبارة والحاطة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا غيره الاسلوب مع شيوع استعمال كل منهما في جمع القلة والكثرة في الاخرى على انه اذا لوحظت مع زوالها صار بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ سبع جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل لكنها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة الباقية ولهذا اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا يعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكدة والمشتمل على التشبيه والاستثناء والنفي والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد لها التعلق بشيء آخر يتم كلاما وحيث لوحظت في الصدارة شبهت بان المكسورة في صورة الكتابة واما حالها العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ومخففها اي هذه الحروف ما الكافة فيلغى ان يتزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم ولكنه تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وندخل الى هذه الحروف ثم الى حين ادخالها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير عن الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة واذا قلت انما زيدا قائم اخذت ما اخذت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها الواقع اسمها وخبرها باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الوقوف المذكور وجب الكسر في موضع الجمل الواقع في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد الذي في موضع المفرد فلك ان ابتدا الى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة كقولك ان زيدا قائم وكسر ايضا بعد القول وما

ومايشبه منه لان مقول القول لا يكون الا جملة كقولك قال زيد انا عالم وانا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة كقولك جاءني الذي انا اياه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة كقولك بلغني ان زيدا شاع لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولا كقولك علمت ان زيدا شاع لوجوب المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا كقولك عندي انك قائم فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها كقولك اعجبني اشتهارك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا او قالوا لولا انك فتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب كقولك لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بتاويل المصدر الواجب وقولك لولا التحضيضية تغليب لولا ارى معاذلك زعمت اي لولا زعمت اني معاذلك ولولا انك ضربتني صدرمنك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا كقولك لو انك قائم لاكرمتك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير الموذ وتقدير الجملة جاز الامر ان الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير بعد لان مع اسمها وخبرها بمفرد او الكسر على تحقيق تقدير بعدها جملة مثل جزيكم مني فتى اكرنه قاوفع بعد الفاء الى اخره فان كان المراد جزيكم مني فتا اكرنه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد جزيكم مني فجزاؤه اياي اكرامه او الاكرام حينئذ له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر واذا انه عبد القفا والله يلزم قاوفت

بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معها مبتدأ والخبر محذوف
اي اذا عبود بالباب للقفا واللازم ثابتة وقام البيت وكنت
ارى بانا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على
صيغة المجهول بمعنى اظن وزيد المفعول الثاني وسيد المفعول
الثالث وكما قيل معترضة ويجوز كونه عبد القفا واللازم انه لئيم
يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل لعظم قفاه ولهازمه و
واللهزمتان عظمان ثابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعها
باراده ما فوق الواحد او باراده نهايتي حوالبهما تغليبا وشبهه
بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه
وما بعد ذلك في كثير من النسخ فمن اشباهه قولهم اول
ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما بعد موصولة او موصوفة
كان حاصل المعنى اول المقول او المقول الذي اقوله احمد الله
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي احمد الله
الفتح اول الاقوال هو معنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة
مع صلتها لا ما هو جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم
العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع
بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا
الثاني وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون
مع ما عملت فيه تاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه محلا
محله دون ان المفتوحة فانه لم يرفع المعطوف على محل اسمه بالرفع
فانه لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض محل لها ولم يشترك في العطف

على اسم ان المكسورة بالرفع معنى الخبر اذا ذكر خبرها قبل العطف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم
اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يبق قبل العطف تقدير الرفع
اجتمع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان
فانه لا شك ان ذاهبان خبر كل من المعطوف والمعطوف عليه
فيه حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان وفي جهة
الخبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء
فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يسلمون في نحو هذا العطف
بقي الخبر فان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع
بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكون العامل اسم ان بسبب جواز
العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم
انك وزيدا ذاهبان كما لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للبيرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل
اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما ظهر محل ان في اسمه بواسطة بنائه
فكانه لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسمه لذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة فما كانت
عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي اللفظ
الاصح فانه لا ينافيه التاكيد فيجوز نافيا رفع محل اسمه وعطف شيء
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو
خارج ويكره ولا يجوز في سائر الحروف الشبيهة بالفعل العطف
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعبر محل اسمها ولا يصح
لذلك ايضا لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة

فقيره وخلت اللام التي هي للتاكيد مع الجملة مع المكسورة التي هي
ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها تابعة للمؤ
فلا يجتمع مهما ما هو للتاكيد على الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي فخلت
اللام مع المكسورة على الخبر الذي هو خبرها كخوان زيدا لقائم او دخلت
على الاسم الذي هو اسمها اذا فصل بينه وبين الاسم وبينها اي بين
ان كخوان زيدا في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها
وخبرها كخوان زيدا لطعامك اكل واما خص دخول اللام بهذه
الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني
ان المكسورة واللام وهم كهو فلك واختاروا التقديم ان
ودون اللام تجنبا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام
في لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم
يتغير معنى الجملة لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد
وقد جامع ضعف في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد و
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزم فيها بعد التخفيف اللام وقد يجوز الغاؤها اي الطال
عملها وهو الغالب لغوات بعض وجوه شابهتها للفعل
كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف فيجوز اعمالها على ما هو
الاصل ولهذا لم يذكره هو هكذا واللام على كلا التقديرين لازم
فيها اما مع الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان
زيد قائم وان زيدا لقائم واما مع الاعمال فلا طراد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام
لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها ايضا دخول المخففة
على فعل من افعال المبتدا اخوات الافعال التي هي من دواخل المبتدا

والخبر

والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا
خففت اشترط ان لا يفوت دخولها على المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب
الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم الا تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا
والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فلا يكون فيه خلاف البتة
بيع يجوز دخولها على غيره ودواخلها مختلف فيها بقول الشاعر بابته ربك
ان قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ خلافا للبصريين
وتخفف ان المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر والسبب في تقدير ان شابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من شابهة المكسورة كما سبق والاعمال للمكسورة بعد تخفيفها في سعة
الكلام واقع لقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم والاعمال المفتوحة بعد تخفيفها
لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى
وذلك غير جايز فقد تواخيرا ان ان خفت يكون اسمها المفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لغير الشان خبرها فيكون عاملا في المبتدا والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا يزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملا ولا يكون عاملا والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل
في المقدر لكن دوام العمل المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فقد حصل ان المفتوحة على الجملة
الصالحة لان يكون مفسرة لغير الشان مطلقا سواء كانت اسمية
او فعلية وداخلا مفعلها على المبتدا والخبر او غيرهما وشذ اعمالها
الى اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة
اعمالها في الغير في السعة نحو قولهم اظن انك ذاهب واحسن انه ذاهب
وهذه رواية شاذة غير معروف وانما في الضرورة في غير المعرفة
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقكم لم اجلد وانت صديق
وغيرها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل

خلاف غير المتصرف فصل

التصرف مثل ان ليس لان الماسي ان عسى ان يكون
فما اقرب السين نحو ان سيكون منكم مرضى او سوف لقول الشاعر
واعلم فهل الرا يقعه ان سوف يأتي كل ما قدره او قد ليعلم ان قد يقع ما لا
يتوقع وهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين الحقة وبين ان المصدرية الناصبة
وليكون كالعوض عن النون المحذوفة او حرف النفي نحو الا تزول ولا يزول الا بزيغ البهيم
وليس لزوم حرف النفي لا ليكون كالعوض عن المحذوف فانه لا يحصل بهذا
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجيء مع كل منهما فالفارق بينهما انما
هو حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا
فالمخففة وكان للتشبيه اي لان التشبيه وهي حرف اراد
على الصحيح خلافا لاخوانها ولان الاصل عدم التركيب وذهب الخليل
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصلها كان زيدا الاسد فحذفت
الكاف ليعلم ان التشبيه من اول الامر فقلبت الهمزة لان الكاف حرف جر
فلا يدخل على مثلها وان حذفت الهمزة ايضا لكثرة الاستعمال فصار
كما ترى وان حذفت من حكم الجارة والجارة انما يدخل على ما يدخل المقدر واعلم
السورية وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسرة وخففت اذ كان فتلفظ
على العمل على الاستعمال الافصح لحرف وجهاء الشابهة لفوات فتحة الآخر
كقول الشاعر وحر مشرق اللون كان ثديا حقان وان الملتها
قلت كان تدبيه على الاستعمال الغير الافصح للمعرفة واذا لم تجعلها
لفظا فقيها خير شائع ما مقدرة عندهم كان المخففة ويجوز ان يقال
غير مقدرة بعدها الغير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي
عند البصريين معدومة وقال الكوفيون وهي حركية فرارا من واو المكسورة
المصدرية بالكاف الزائدة واصلها كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة لكثرة لا تقبلان ما بعدها البتة كما قبلها بل هو مخالف
له نفيا واثباتا وكلة ان تحقق مضمون ما بعدها للاسند الى ضمير المخاطب

بتولد

بتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانك توهمت ان عمرا اتاك
جاءك ايضا فجاء بالفاء فوقفت فذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يأتك
بتوسطة اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا يعني انك تغاير
معنويا والغرور تنا هو العنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظ قد يكون نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وخفف
اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن الشابهة واشبهت العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان فان المخففتين فانه ليس لهما
اجراء عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء على ليس
والاقيس ان يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح
الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز مهملة مشددة ومخففة الواو وهي انما
لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر
وليت للتمني اي لانه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قادم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا اتانا بنصب المعطوف
بنا على ان ليت للتحضيض كانه قيل اتتمنى زيدا اتانا اي اتتناه كاينا
على صفة القيام نائبا ان منصوبان على المفعولية بمعنى ايت واجاز
الخليل نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر يا ليت
ايام الصبي رواجعا فالقراء يقول معناه اتمنى ايام الصبي رواجعا
والكسائي يقول اي يا ليت ايام الصبي كانت رواجعا والمحفوظ
على ان رواجعا منصوب على انه حال من العير المستكن في خبرها المحذوف
اي يا ليت ايام الصبي ان كائنة حال كونها راجعة حملا على المعنى اي
لان اليه ولانه دل على التمني ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقولك
لعلك تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ جر
بها اي بكلمة لعل كما جاء في لغة العقيلية العقيلية وانشد السيرافي في
ذلك ولو اوجع دعاء مني يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
قلت اوجع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب

واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه
يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان
اشتهر ذلك الرجل بابي الغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث
بالياء ولعل مراد المص مما ذكره من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان
لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما
جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه اسماعلم **الحروف العاطفة**
العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه
سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة
وام ولا وبل ولكن بالتخفيف وعند بعضهم الا المغيرة منها وعند
الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر
الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست
منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح
واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد من الجمع
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او
واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او ثم عمرو ان حصل الفعل
من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف
والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل
الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بالمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم
في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بها
بحسب ما تقتضيه ومعنيها جاء قويا او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف

من متبوعه الا مستبوع معطوفها ليفيد ان العطف بها فوتيته المعطوف
او ضعيفا فيه الا ليدل عليها حتى تميز بالقوة والضعف عن الكل فصار
كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وان انتهاء
الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب
مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا
من متبوعه ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي
بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا الكلام
في قوة المعطوف او ضعفه فلا بد ان يكون معطوفها قويا او ضعيفا ليكون
في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان الحال في نفس الامر
على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع
اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي الجزء الاخير يفيد ذلك العموم
كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم جميع اجزاء
الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه
لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل في حتى ان يكون جارة
لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عليها على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنيين جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما
استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان الجزء الاخير
في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من الملاقي كذا
في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور
ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام لكل من هذه الحروف الثلثة

لاحد الامرين للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
الا انه غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
لكل من احد الامرين لانها مستقلة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها وانما جىء
مستفادا من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام الى غير مستعملة بدونها مليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة ان همزة الاستفهام بعد ثبوت
احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب وقرينة
الى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره
المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام
عمرا احسن وافصح من ان يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا
وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشيرينية انه وجد في بعض
نسخ الكافية المقروة على المص وعليها خطه هكذا يليها احد المستويين
والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان
الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما يكون
فصيحا حسنا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثمة اى ومن اجل ما ذكر بعينه كان
جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى تعيين احد الامرين
لان السؤال عنه دون نعم ولا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف
او واما مع الهمزة كما اذا قلنا اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد
واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا
على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال خطاء في اعتقاد
المتكلم بوجود احدهما فانت اليه يتمنى الموضعين امر واحد لكنه لما كان
مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد

منها

منها حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماحة ولو اقتصر على قوله
ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله
لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك
في الثاني والواقع بعدها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اى ان القطعة
التي اراها لابل وهي قطعة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها
بقولك ام شاة اى بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اى بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما الى غير مستعملة الا معها
يعني اذا عطف شيء آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما عطف
عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من الاول الامر ان الكلام
مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء آخر باو يجوز ان يصدر
المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو لكن لا يجب نحو جاءني زيد
او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما التي يقع قبل المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما الثانية للعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما
الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة
لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه من المعطوف فالحكم
ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو وحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه للمعطوف نحو جاءني زيد

بل عمرو الا بل جاز عمرو فحكم الجزء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على العكس
لان المعطوف عليه في حكم السكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالجئ ولا بعدمه
والاخبار الذي وقع عنه لم يقع بطريق القصد ولهذا حذف الجملة بل وانما
كلمة بل جد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فيه خلاف وذهب بعضهم الى
ان كلمة بل تعرف حكم النفي والمعطوف عليه لا المعطوف اليه بل جاءني
عمرو والمعطوف في حكم السكوت عنه وبعضهم ذهب الى انها تثبت الحكم الذي
في المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم السكوت عنه او الحكم الذي
وقع ما جاءني زيد بل عمرو وبل جاءني عمرو وزيد اما في حكم السكوت او الجئ منفي
عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد
على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما النفي عن الاول فيكون لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف
الجملة على الجملة فهي نظير بل في تخليصها عن النفي والاثبات فيجب النفي لاثبات
ما بعدها ويجب اثبات النفي ما بعدها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ولم يجئ ولكن
زيد لكن عمرو قد جاء على كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه**
الا وآما ويا يقدر بها الجهل كفاية لان الفعل الحاصل عن شئ كاف في التكلم
اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا ان زيدا قائم وامازيد عالم وها
زيد قائم وزيد هل يا خاصة عمرو المقدر على اسماء الاشارة فان لا يفعل الى المخاطب
عن الاشارة الى لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وياهذا وهذان وياهذان
وهؤلاء **حروف النداء** يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء
القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء او الهمزة
للقريب وكانه اراد بالقريب ما عد البعيد قد يدخل بينهما الوسط فان القريب
ينقسم الى قريب منصف باصل القرب من غير زيادة القريب وله كلمة اي
والى اقرب منصف بزيادة القرب وله كلمة الهمزة مجانب البعيد فانه لم يذكر
له مرتبتان فالقريب بالنسبة المقابل للاقرب هو الوسط بين كمال البعد
وكمال القرب **حروف الايجاب** نعم وبلى واجل واي

بكسر الهمزة وسكون الياء وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
فنعم مقدرة قبل سببها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فمن في
جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى
في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فبلى في جواب الست بربكم انت
ربنا وقبل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه صلست ربنا
وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد في
انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد بلى لزيد اليس عليك
الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات
بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي حتى تنقض النفي المقدم ويجعل ايجابا
سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال
ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فمن اذن لنقض النفي الذي بعد
ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ للتصديق الايجاب كما تقول في جواب
اقام زيد بل قام زيد واما اثبات بعد الاستفهام لانكار في غلبة
مستفاد لها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ للتصديق الخبر
ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره النحاة
ويليها القسم اي لا تستعمل الا مع قسم غير ذكر فعل القسم فلا يقال
اقسمت الا وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله لغة في الله
والا وبيت واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان التصديق الخبر
وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل او جيرا وان للمخبر
قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان التصديق ايضا
ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك وراكبها
ان لعن الله تلك الناقة وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام ايضا في
قول الشاعر وليست بشعري ليت شعري مزجوي جهتي ان التقاء الساكنين

الفاء شفاء اللعب ومجلبها في هذين الموضعين خلافا لما ذكره المص
من كونها تصديقا للخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف
زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة يعني كونها زائدة ان الاصل
المعنى بدونها لا يختل لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب
اما معنوية وانا لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كالباء في ربما لاستغراقية والباء
في خبرها ليس وانا الفائدة اللفظية فهي زينة اللفظ وهو كونه
بزيادتها افصح او كون الكلام اوالكلام بسببها مهيئا لاستماع وزن
الشعر او الحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلو باء الجار بين معا
وان القلت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا استماع كلام الباري
تعالى سبحانه وان مختلفين وما ولا وهي والباء والام فان بكسر الميم
وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا التاكيد التي نحو ما ان رايت
زيدا اي ما رايت زيدا وقلت الزيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرك
ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها الضمائر نحو
لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لا
كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وزادوا بين لو والقسم المقدم عليه
نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة مع اذا مع الكاف نحو كان
ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية كان ظبية بالجر وما زاد
مع اذا ما نحو اخرج اخرج يعني اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب
اذهب ومع اي نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين
نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا فقولي
تلك الذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر
نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وقاطبتهم اغرقوا وعما قليل ليصبحن
كان عمرو اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم
واما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما نكرة والجر بعد بدل منها وقلت
اي كلمة لازمة مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو

ومع نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية
نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك ان تسجد وقلت زيادة
لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر
في زيادتها التنبيه على ان حالا مقتضية بحيث يستغني عن القسم فيخبر نحو ذلك
في صورة النفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بيت لا
ثم ذكرى وما شعرى الى في بيت ما حوذ الحوادث الملكة جمع حادث اي الملك في حار
اي ملك وفي والباء واللام تقدم ذكرها الى اشتمالها على ما ذكر مواضع زيادتها
فلا حاجة الى تكرارها **حروف التفسير اي** هي تفسر كل مبهم في الخبر
نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات
وان فيها ان المخففة بابى معنى القول الا بفعل يقدر في معنى القول
تقدير الظرف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس في معنى القول هي لا تقع في الاكثر الا بعد قول
مقدر اللفظ غير صريح القول سواء سمعاه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ
هو قولنا له يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان
انت كتبت اليه شيئا هو الت فان حرف دال على ان ابت تفسير
للمفعول به المقدر بكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اي عبدوا الله فقوله ان عبدوا الله تفسير لضمير به وقد امرت معنى القول
وليس تفسيرا لاني قوله ما امرتني لانه مفعول به لصريح القول
وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى الفلك ما يوحى
ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لاوحينا **حروف المصدر ما وان** المفتوحة المخففة
وان المفتوحة المشددة فالاول اي ما وان المفتوحة المخففة
فحرفية ان الجملة الفعلية الداخل على الجملة الفعلية فتجعلها في تاويل
المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها ثم

وهو السعة ونحو قولك انجيني ان خرجت الى خرجت وجاك واختصاص المصدر
بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح
الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بعوا في الدنيا
ما لذ تيا بافيه وان المفتوحة المشددة للاسمية الى المجلة الاسمية
خاصة الا اذا لغت بما فجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تفعل في جزاءها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك
قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان
تقدير قد لا يكون نحو اعجبني ان هذا زيدا اي كونه زيدا حرف التحقيق
هلا والا مشتركين وقولا ولولا لما قصد الكلام لدلالتها على احد
انواع الكلام فيقدر ليدل في اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع
ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا
وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعنى
اذا دخلت على الماضي التوبيخ والقوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع
التحضيض على الفعل والطلب فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ارتكب الشيء
بالكف عن تداركه في المستقبل فكانها في حيث المعنى للتحضيض على فعل
مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد تستعمل بهما الجملتها الماضي
هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق
ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب في حال
مع التوقع اي يكون مصدر متوقعا للمخاطب واقعا قريبا كما تقول
لم يتوقع ركوب الامير فقد ركب اذا حصل عندك قريبا ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فيها اذان تثبتان بمعنى التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع كما تقول
قد ركب زيد لم يتوقع ركوبه وقال في المضارع الجرد عن الناصب والجازم
وحرف تنفيس التقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو

ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق بمجرد الوقوع التقليل نحو
قد تركب تتعب وجهك في اسفاره ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله وحسنت ولقد لعمري سبيت سابيا حرف الاستفهام
الهمزة وهل لما صدر الكلام لا يفيد وما في خبرهما لما دلا على انواع الكلام
كما مر وقد فلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل
قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان خبرها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على
الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل
في قد ايضا هل ان على الانسان الا قد ان قلنا كان اصلها هلا وهي حرف يلزم
الافعال فان رأت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالجر وصحت الالف
الى لوف وغانته وان لم ترفي خبرها تذكرت عنه رائحة والهمزة
اقوم تصرفا لان التصرف فيها باعتبار معناها في مواضع استعمالاتها
اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اقصرت
زيدا وهو لتوكل باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه
الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع
محذوف غالبا لحقيقة الرجحان يضرب زيدا وهو غير مستحسن هناك وهل ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيحذف تقول
ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة ومعادله لام المتصلة فانها لاحد
الاستفهام عن احد الامرين يقصد المستفهم عنه فاستعمال
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاحق بها ان تستعمل
واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
لم يقصد ولا تاتي هذا ضراب عن السؤال الاول واستيناف السؤال الآخر
بام المقدرة بل والهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في

فتقدير بل عندك اما عمرو وتقول انعم اذا مانع واذا نعم كان واو عطف
كان بادخال الهمزة عليها ثم الفاء والواو حروف العطف دون
بل الا خلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف نعم فيها حروف

الشرط ان ولو واذا ولمعاصيد الكلام للامر فان للاستقبال
وان دخل على الماضي ولو علم يعني للماضي وان وضع للاستقبال وفي بعض
النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان للاستقبال لو كان
دخلت على الماضي او المضارع نحو ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني اكرمتك
فجعل المثال الثاني بعينه مثل المثال الاول يعني ان وضع ذلك الحكم
في الاستقبال ووضع ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على انها
دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب ابعد واحد اي لو
وضع ذلك ضرب في الماضي فقد وضع ضربك ايضا فيه فقد تستوي
كان في الاستقبال نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم
اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم
معناه فانها موضوعة للتعليق حصول امر آخر فقد يتحقق
وما كان حصول مقدر في الماضي كان يتحقق فيه فعلا فيلزم لا محالة انتفاء
ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون
انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا
المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقولك لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على ان تعدد الآلهة
وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن ههذا
الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ
عليه المشهور ولم يدر ان ما ذكره يعني يقصد اليه في مقام الاستدلال
بانتفاء اللازم المعلوم على الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان

اعلم ان انتفاء المعلوم للآخر بسبب الواضح فلا يتصور بينهما الاستدلال
قلت اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء
من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلامه
بان انتفاء الاكرام مستدل الانتفاء بالمجيء والمبنى استدلال ثالث وهو
ان تقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بما بعد النقيضين فيه
كقولك لو اطاعني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استمر
الاطاعة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام فقد استمر وجود الاكرام
ويلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله
وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون تملكون الا ان
استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان
لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان
ضمير استتر اذا حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس كذلك
الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل بعد حذف
الفعل وحده وهو ممتنع اي وهو اجل لزوم الفعل بعد ما قيل بعد لو المحذوف
فعلها انت بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع صلته فاعل لفعل مقدر
بعد لو والصالح للعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل المطلق
اي بصيغة الفعل موضع منطوق الى موضع يليق ان يقع فيه منطوق
لان الاصل في خبر ان هو الا واذا ليكون الفعل المذكور موضع الاسم الفاعل
كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت وانا
لو انك منطلق وانا قائل كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مؤثر
وان كونها دالة على معنى التحقيق والثبوت مدل على ثبوت المقدر ههنا
فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ
فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا كان الخبر
مشتقا يكون اشتقاق الفعل هو مصدره وان كان جامدا لا يكون
منه جاز وقوع ذلك الجامد خبرا لتقدره اي تقدر وقوع الفعل في موضع

منطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك الحال على العامل وعدم جوازه وهذا مذهب
سيبويه فعلى سيبويه لا ما حاصله جواز التقديم لا بمنع تقديمه مطلقا
وقيل العامل البرد وهو الا ما وقع بينها وبين غايتها معمول الشرط
المحذوف فلا مطلقا الا معمولية المطلقة غير مقيدة بحال يجوز التقدم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكون وغني واقيم
اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها للتلازم توالي حرف الشرط
وجزائه فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره
مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما
حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لما
خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل الثاني ان كان ما يتوسط
بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء فالقائل
الاول من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جائز التقدم
على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل تتم
اليها ما بعد آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فاما في حيز الا
يجعل فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
وهذا القائل ميز بين ان يكون وراء الفاء ما بعد آخر وبين ان يكون فجعل
لما خاصية رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا اذا كان ما بعد آخر منصوبا
واما اذا كان مرفوعا كقولنا اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شيء زيد منطلق افيم اما مقام مهما يكن وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء اما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن من شيء زيد فمنطلق الى فهو منطلق اقيم
اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الجار والمجرور
واما تقديره على تقدير الرفع بما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف بتقدير مهما يذكر

فيما قيلها

النصب

النصب بما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون
يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به لفعل المحذوف فوجه غير ظاهر لانه
يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير مهما تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير مهما يذكر على
صيغة المجهول الغائب مع عدم جواز هما بل خلاف واما مثل المفصل
بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة
فلغو نبها **حرف الردع كلا** الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص
فلان سيفتك فتقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء لغير
ذلك منها ان يكون بمعنى حقا كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك
وقد جاء كلا بمعنى حقا والمقصود من تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بمعنى يكون لفظه كلفظ
كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه بمعناه لانك ترفع الحاجب قائلا بقولك
تحقيقا لصدقه فكتبوا الحاء محركة وجوزوا فيه اذا كان بمعنى حقا ايضا ان يكون
المقصود بتحقيقا مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك الى كونه
للتحقيق وهو الحرفية **تاء التانيث الساكنة** اللاحقة بالاسم
تحقق الفعل الذي تكون جزءا وان الامر علامة التانيث المسندة اليه فاعلا
كان او مفعولا مالم يتسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فشبهت في اول الامر بسكون هذه
على بناء ما هي فيه تركه تلك على اعراب ما وليته لانها كالجزء الاخير فما
ظنك فان كان الفعل المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فخير اي فاعل
مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه
على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة
التثنية والجمع ان يقال المذكروا المؤنث في قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وفي النساء فسيف لعدم احتياجها لهذه العلامة مثل احتياج المسند

وغرضه في هذا الكلام بيان احوال الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون
بها وحاصل كلامه ان المتكلم اذا اسند الفعل المعتل الآخر الى ضمير
جمع او مثنى او مفرد مؤنث مما ذكر وصح فيه ما ذكر
من ضمير جمع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر كواغزوا وارموا واخشوا والواحدة
كواغزي وارمي واخشي وما مع ستة وهو الواحد المذكر كواغز وارم
واخش فالنون مع الضمير البارز كالمتصلة كواغزن وارمين يا قوم بحذف
الواو كما حذفت في كواغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمين
يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو
المفتوح ما قبلها كواخشون كما في اصلح المنفصلة كواخشوا الرجل وبكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما في السلم في اصلح المنفصلة تقول اخشين كما خشي الرجل فان
لم يكن الضمير البارز وهو ستة الواحد المذكر كواغز وارم واخش فما
المتصلة الا فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول
اغزون وارمين واخشين بزيادة النون بعد الالفات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن انه الدوحي اجعل انه مع ضمير البارز كالمتصل ومع الضمير
كالمنفصل قبل هل ترين في هل ترى كما يقال ترياني هذا مثال الضمير
البارز الذي حركت لانه بالفتح كما مع المتصل وهل ترونني في مثل ترونني
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كحذفها لم ترواني اليوم
هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باسقاط
نون الواحدة واثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا
ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على ترين لاعلى ترين
الاول ثم قيل اغزون بزيادة الواو المحذوفة كما يزاد مع ضمير المتثنية فاغزوا
واغزوا كما فاغزوا بحذف الواو والمضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم
وهذه الامثلة وقعت على ترتيب اتصريفها الواقع في كتب التصريف
بعضها كما هو مع الضمير البارز كالمتصل وبعضها مع غير البارز كالمتصل كما
اشرنا اليه والنون المحذوفة تحذف للعامل الا التقاءها ان كنت في اول

مذكور

١٥٤ ٤٥٤

مذكور بعدها وفي بعض النسخ لساكنين الا لالتقاء الساكنين كقول الشاعر
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه الا تهين
حذفت النون لالتقاء الساكنين الواو والفقير كما حذفت في ما بعدها واثبت فيما بعدها
ليدل عليها والامكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم تركعوا
كما تحرك التنوين فيما بعدها وان لم يعكس فقالرتبة ما بعد فعل الفعل
من رتبة ما قبل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وحذف
المحققة ايضا في حال الوقف على ما الحق به تخفيفا اذا ضم وكسر ما قبلها
كما يحذف التنوين كذلك فبرد ما حذف لاجل المحققة كالحق المحققة
باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء واذا وقفت
عليها وجب ان ترد المحذوف فتقول اغزوا واغزي بخلاف التنوين
فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والمحققة ليست
بلازمة فجعل اللازم عوضا بقيا اثره على ما ليس بلازم والمحققة المضموم
ما قبلها تقلب الفا كقولك في اغزين اغزيان شبهتها بالتنوين
فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا والفتح او انكسر يحذف نحو ابصار
خيرا او اصابع خيرا وانتم تخبزن الفتم اجعل خانة امورا خيرا او لا تجعلي بناءه
شرورا ناجزا واجعل بناءها خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة
منقلة بالف اواب عبوديتك على نفح الاستقامة وصل على من كانت شفاعته
في حوار خام الصلاة الاتم الكاملة وعلى جميع الاعلام الجحاجيح الاشم الفية وعلى جميع
صفوة الاعلام الجحاجيح الاصحابه وعلى آله ومحبيه وعلى من يتعلم من زهرة احيائه قد
اشرح من نكدا الانتهاء ضد لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد
الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف عبودية للاغراض
عن مطالبة الاعواض والاعراض مخزنة السبت الحادي والعشرين من رمضان
المعظم في سلك شهور سنة سبع وسبعين وثمان مائة لمحمد صلى الله عليه وسلم والصلوة
والسلام على رسوله محمد سيد الانام وعلى آله واصحابه افضل الكرم
قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب يوم الاحد الثمان خلون من شهر ربيع الاول
من وقت الظهر سنة خمس والف
عبد العبد الاضعف الحاج الزائر الكفور
السيد مصطفى بن السيد محمد

التركيب ستة تركيب اسنادي تركيب اضافي تركيب تعدادي تركيب مزجي تركيب صوتي

تركيب توصيفي زيد قائم ١ غلام زيد ٢ خمسة عشر ٣ بعلبك ٤ سيبويه ٥

رجل قائم ٦

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" - БЕОГРАД
II. II. Sp. 43 578

هذا كتاب مالا جامي

تعريفه

المفعول مطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بعضاه

المفعول به اسم ما وقع عليه فعل الفاعل

المنادى وهو المطلوب بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه واله واصحابه المتأدبين باداب فهذه فوائد وافية لحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للمولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذه الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تع بها وسائر المبتدائين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله تع بان جعله جزء منها بعضا لنفسه بتجيل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعل جزء من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها فمتى لم يعرف كيفه يبحث عن احوالها وقدم الكلمة على الكلام لكون مفهومها جزء من مفهوم الكلام وافرادها جزاء من افراده فقال الكلمة فيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد

غير بعض الشعراء عن بعض تاثيرهما بالجرح
حيث قال جرحات السنان لها التيام ولا يلتام ما
جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لاجمع
كتمر وتمرة بدليل قوله تع اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا و
الكلم الطيب ماذل ببعض الكلم والدام فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنس امثال هذا الجنس واحد وذلا الواحد
جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال كلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل فعرف
النحاة ابتداء او بعد جعله الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالموتى في زيد ضرب و
اضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ
المفصل من نحو هو وافق واجروا عليه احكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لا حكما لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تع داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع
وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخل
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة
واغا صرح بقوله اي رميتها وهي لان يتوهم ان المقصود رميتها في الفم
فيدخل بعجوة هذا على انه يعني الرمي مطلقا فان قلت لم لم يقصد
الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت
من التمرة قبل ان تدخل في الفم

غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر
وضع الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى
اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ
الثاني فبقيد تخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه
متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان
المراد من اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق
الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاورا تهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد
لمعنى المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعل اسم
مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول
او مخفف معنى اسم مفعول كرمى ولما كان المعنى
مما هو في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده
عنه فخرج به المهملات والفاظ الدالة بالطبع اذ
لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى فخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض اخر فكيف يصدق عليها ان وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظة الجملة والخبر وغيرهما فكيف
يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الالفاظ
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين

بانه ليس ههنا لفظ وضع باذاء لفظا خر مفرد كان او
مركبا بل باذاء مفهوم كلى افراده الفاظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس
هنالا مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة فقد
وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا
يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوصح ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغى
ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا واما
مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ما لا يدل جزئه
على جزء معناه ولا يخرج من بيان نكتة فى ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا ركان النكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة
المضى بخلاف الافراد واما نقيضه وان لم يساعده رسم
الخط فعلى انه حال من المستكن فى وضع او من المعنى فانه
مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان
كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له
بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية ودقيقا الاخراج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية يخرج به
عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصرى وامثالها مما يدل جزء
اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة

واعرب باعراب واحد وسيق مساق عبد الله علما واخلا فيه مع ما ذكر
بالمواضين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو
الامر بالعكس لكان انسب واما ما اورده صاحب المفصل
فى تعريف الكلمة حيث قال هى اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد
خرج عنه فانه يقال له لفظة واحدة وهى مثل قائمة وبصرى فانها بعد شدة
الامتزاج لفظة واحدة واخلا فيه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان
انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبقيد
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع فى بعض الكتب لكن الدلالة لا تستلزم
الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ السموع من وراء الجدار
على وجود الذى قطعه او يكون بالطبع كدلالة آح آح على وجع الصدر فبعد
ذكر الدلالة لا بد بعد ذكر الوضع كما فى المفصل وهى اى الكلمة اسم وفعل وحرف
اما منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة بحسب ما يقع فيها بالنظر الى الكلمة فى كلام
موضوعة للمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى اما ان تدل على معنى
كائن فى نفسه اى فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها
ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها
بالمفهومية او من حيث انها ان تدل على معنى فى نفسها بالمعنى الذى تحقق
فى الدلالة عليه بانضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجئ
تحقيق ذلك فى بيان هذا الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو ما
يدل على معنى فى نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان فى الدلالة على معناهما
اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت
من البصرة الى الكوفة واما سمى هذا القسم حرفا فلان الحرف فى اللغة الطرف
وهو فى طرف الى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يفحان عمدة فى
الكلام وهو لا يقع عمدة فيه فاستعير الطرف والقسم الاول وهو ما يدل على
معنى فى نفسها اما ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها

في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك
المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا معارضا له او مرادفا صفتها ان الاسم
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه
وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو
ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به الفعل
لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة
في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها الى ما ذكر من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلثة والحرف مما ينزع اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة
والفعل مما ينزع الحرف بالاستقلال وينزع الاسم بالاقتران
والاسم مما ينزع الحرف بالاستقلال وينزع الفعل بعدم الاقتران
فعلم كل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غير افراده
وليس المراد بالحد ههنا الا التعريف الجامع المانع والله ولي التوفيق
حيث اشار الى حده وحصاه في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بالعبور
وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطباع في اللغة بالتكلم به قليلا كان او كثيرا في
اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو
الجمع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا بد ثم اي احداهما
بالاسناد اي لتضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين

الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فخرج اللفظ بتناول المهملات والمفر
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت عمرا وزيد قائم او انشائية مثل اضرب
ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى
منوية وبينهما اسناد وبقيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت
الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل
زيد ابوه قائم او قائم ابوه فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل ضرب مهمل وديز معلول
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فافهم في حكم هذا اللفظ
اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضرب زيدا قائما يحتوي على كلام خلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت
احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب وصاحب الكافية
الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه فد التقى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا والتقيد بقيود مقصودة الذاته ومن جعل الخص
من الجملة قيده بقيد يصدق الجملة على الجملة بخبرية الواقعة اخبارا او صافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد وهو الاسناد
المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة
ولا يخفى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند
والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ
او فعل وسم فان التركيب الثنائي العطفي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى
ستة اقسام ثلثة منها في جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف

وحرف وثلثة منها وهي جنس لاسم وفعل واسم وحرف فعل وحرف وهي متباينة
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل مسند اليه
مفقود وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا والمسند اليه مفقود
وان كان مسند اليه فالمسند مفقود وكقولك بازيد بتقدير ادعو زيدا
فلم يكن هو بتركيبه بالحرف والاسم بل بتركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل الى كلمة دلت على معنى كان
في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول
قال الفاضل في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه لكونه الدالة نفسها حيث ما كانه اي لا باعتبار امر
عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره او باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كان في الخارج موجودا فانيا بذاته وموجودا فانيا بغيره كذا يكون في الذهن
بمعقول هو بدركه قصدا لمحوظا في ذاته بحيث لو تصور ان يحكم عليه وبه
بتعقل واكره لم يلاحظه بغيره فالعبد لشيء منها كالاسماء اذا لاحظ العقل
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته وان لم يمكن
تعقل متعلقه اجمالا وبتعلقه بغيره حاجة الى ذكره وبهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل عليه
متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كالتا في نفس
الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ العقل معنى حيث كان حالا بين السير والبعير
مثلا وجعله آلة للتعرف حالها بها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان
يكون محكوما عليه ابدا ولا يمكن ان يتعقل الابتداء متعلقا بخصوصيته

لوازمها التعريف والتخصيص والتخفيف به واقترانا الاضافة
بكون الشئ مضافا فان الفعل لو تجلد قد يقعان مضافا اليه
كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا تأويل المصدر
اى يوم نفع الصادقين فلا اضافة بتقدير حرف الجر مطلقا بخلص
بالاسم وانما قيدناه بتقدير حرف الجر ليلا ينتقض بقولك مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى
الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اى
المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اى
غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى
هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وقام هو لا في قولك زيد قائم
وقام هو لان بخلاف ما ليس بمركب لصلاحه الاسماء المعدودة نحو الف
با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كخلا
في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذى لم يشبه
اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنى الاصل اى الذى يشبه المبنى
هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر غير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء المكونة مشابها لمبنى الاصل كالذى في قيامه
ان شاء الله تع اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة الجارية
مجرى التهجية المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذى هو اسم
متعلق به فتحرك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الالوان على اخر
الكلمة بعد التركيب بل في المعرب الصطلاحى فاعترض العلامة بتجرد الصلاحية
وهو الاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد
القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل
ولهذا افاد التركيب في تعريفه واتيانه وجود الاعراب بالفعل في قول الاسم

معربا فلا يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة فهى معربة وانما عدل المص
عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب
منها تتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف
باحكامها كذلك مستغن عن علم النحو وهذه فائدة له معتدا بها
في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
ان يعرف انه مما يختلف اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته
مقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا
بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ
على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المص وحكم اى من جملة
احكام المعرب واثاره المتولية عليه من حيث هو معرب ان يختلف
اخره اى الحرف الذى هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف
اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحكات
باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في
العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما
خصصنا اختلافها بكونها في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا
ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانا ضارب زيدا فالعامل في زيد في هذه الصور
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا
او تقديرا نصب على التمييز اى ان يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية
اى يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءنى فتى ورأيت
فتى ومررت بفتى فان اصله فتى رفعا ونصبا وجرا بقيت الياء والفا فصار الاعراب
تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة وحكما

كما اشرنا اليه سلما ينقض بمثل رايت احمد ومررت باحمد و
قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى ومجموعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد
الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فاخر المعرب في هذا الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذ ركب
بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء
ويترتب عليه الاعراب بلا هذا لاحدوث الاعراب بدخول عامل قلت
هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين
في الاخر فلا اختلاف وفيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يتفكر ههنا فليكن
هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواصة الشاملة للاعراب ما اى حركة او حرف اختلف اخره
اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة بنا اى بتلك الحركة
او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل
والمقتضى ولو ابقيت على عمومها من السبب هو القريب والعامل
والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو
غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر
المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء المتكلم
وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان يبين علة
فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المقصودة
عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لان الخارج
عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع
الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعنى اختلف اخره ليدل الاختلاف
على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المقصودة على صيغة

اسم الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء
يقال الجمهور والشئ اوتعاوده اذا تاه واولوه الى اخذه جماعة
واحد بعد واحد على سبيل المتابعة والبدلية لا على سبيل الاجتماع
فاذا تمهد ولت العلل المقتضية للاعراب المعرب بسجاحة بنا
غير مجتمعة لتضاد اجزائها بين ان يكون علاماتها ايضا كذلك موضع
بسببها اختلاف في اخر المعرب موضع اصل الاعراب للدلالة
على تلك العلل موضع يكيف يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك
العلل واما جعل الاعراب في اخر المعرب لان نفس الاسم
يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة
عن الموصوف فالاسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا
عن الدال عليه وهو ما خوذ من الغربة اذا ابعد فالاعراب يوضح
المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت فلما كان الاعراب
للسبب فيكون معناه ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد
بعض المعانى ببعض انواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة
رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الفتحة والضمة
والكسرة فانها تستعملان في حركات البناء غالبا وفي حركات
الاعرابية على قلة فالرفع حركة فاعل او حرف علم الفاعلية اى علامة كون
الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا فانها
كالبناء والجر وغيرها والنصب حركة كان او حرف علم المفعولية
اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به
والجر حركة كان او حرف علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا
اليه واذا كانت الاضافة بمعنى مصدر ليجر الى الحاق اليا
المصدرية اليها كالفاعلية والمفعولية واما اختص الرفع بالفا
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد

وفي بعض النسخ وبهذا القدر تم كلامه فيمن يوجد
اختلاف المعرب بقيد الحيثية لا تنتقض تعريف
الاعراب بحركة نحو غدو لانه
يصدق عليها ما يختلف اخره به
مع انها ليست باعراب فقد يكون عاملا
فان قيد بهذا القيد مع كونه فاعلا فانه
ليس
فان للعامل سببا للمعانى المختلفة والمعانى سببا للاعراب
والاعراب سببا للاختلاف في العامل والمعانى
فيكون الاعراب سببا بعد واسطة والمعانى
سببا بواسطة

فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والكثير فلا تعطها
خفة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يسق للمضاف اليه غير الجر علامة جعل
علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى
المقتضى اى معنى العامل المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب
ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة
لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل
النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها فالمراد المتصرف اى الاسم المتمكن الذى
لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اما الذى سالم بان الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فان
فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل وفي غيرهما
احدهما الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة فاذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات
المتفقة في الاحوال المتفقة والاعراب فيهما بالحركات المختلفة في
المختلفة في الاحوال المختلفة فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اما حالة الرفع والفتحة
نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله
رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة
جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز بجمع السالم
فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه نائب
للجر اجرا المتفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان
النصب فيه نائب للجر كما سيذكر مثل جاءني مسلمات ورايت
مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا
وجرا فالجر فيه نائب للنصب كما ستذكر كجاءني احمد ورايت احمد و

ومررت باحمد احوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الجر وجب
المرادة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والمسن الذى
الشكر الذى يستحيى ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وهنوك وهواجوك
واوتى لانه حما اذا اصله حموو وهنو ومال وهو لفيف مقرون بالواو وبين
اذا اصله ذووو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف
لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها تابعة
بالحركات المتفقة نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
ومؤنثة اذا المثنى والجموع منها معرب باعراب المثنى والجمع واما لم يجز
بهذين القيدين الكفا بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة ومؤنثة
ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا
ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا
كانت مضافة الى ياء المتكلم فحكمها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم
يلتفت في هذا الشرط بامكان ان لا يضاف البتة فهو اشتراط
اضافتها بكونها
الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا
اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اردوا ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد ايضا كذلك ليلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لان اعراب كل من المثنى
والجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب سماء وانما اختاروا هذه الاسماء
الستة لما بينها المثنى كون معانيها مثنية غير متعددة ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها بخلاف سائر
الاسماء المحذوفة الاواخر كيد والاصل يدو ودموو دم فانه لم يسمع
فيها رد العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما بالجمع

وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا الى حال كون كلا وكلتا مضافا الى المضمر وانما فيه بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاوقع المضاف اليه المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفروع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كان موضوعة لمكمل صورتها الصورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو وعشرون لفظة وعشرون واخواتها الى تسعين فانها ملحقة بما السبع ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة معادير العشرة ولطلق نفس على تسعة لانها ثمانية معادير الثلثة وعلى هذا القياس اخواتها وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تتعين في الجموع بالواو والنون رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته وجمع ملحقاته بالحروف لانها فرعان للواحد وفي آخرها حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية وجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابها ليكون اعرابها فرعا لاعرابه كما انها فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة وانما جعل اعرابها بالحروف دون حروف

قوله فانها يرد عليها اي ما يشابه كاولي عشرون وهي ثلثون الى تسعين

الاعراب ثلثة واعرابها ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بما بقي للجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فقوبلت على عكسها بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل كجاءني الزيدان ومرا واولوا علامة الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل كجاءني الزيدون ومرا واولو وجعلوا اعرابها بالياء حالة الجر حملا على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا ما قبلها في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقدير ان اقل شار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما خلا عنه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما بقي في الاسم المعرب الذي يتعذر الاعراب فيه اي استعمال الاعراب فيه لفظا ومحلا بالحركة الاعرابية او محلا فقط لوجود مانع من ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين لعصا بالتنوين فان الالف المقصورة وضع صورها بين يجز قابليته للحركة وكما الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما استثقل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخول موافقة لها او مخالفة فذهب البعض من ان الاعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرئي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من المعرب هو الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير المختص ببعضها او بالمتصل

عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذى
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان
كالف الاسم الذى في آخره بالمكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة
بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا الى في
حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة وكجوار مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون
في الاعراب بالحروف كمسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر
فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب
في كمسلمى انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر كمسلمى
فان اصله مسلمين بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء
والاول ساكن فقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام
لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءنى
ابو الهوم ورأيت ابا الهوم ومررت بابى الهوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظيا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب الملتفظ به فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر فيما تعذر فيه الاعراب لاستثقل
ولما ذكر تفصيل المعرب المتصرف وغير المتصرف وكان غير المتصرف
اقل من المتصرف ولمعرفة صرف المتصرف على قياس الاعراب
التقديرى واللفظى عرف غير المتصرف واكتفى بتعريفه فقال

غير المتصرف ما لم يدخله من الجر والتنوين ما يدخل المتصرف

واستجماعها شرائطها فيه او ما يسوغ ذكره من علل تسع او
علة واحدة منها اى في تلك التسع فقوله هذه العلة الواحدة مبتدأ
الالف مقام بين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرها وهى اى علل التسع
مجموع مائتين عددين البيتين من الاحوال التسعة لا كل واحد حتى
يقال لا يصح الحكم بان العلل التسع كل واحد من هذه الاحوال وذلك
الجموع عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدل في عدل معدول بين العلتين من الوزن ثم لم يجز المجىء فقط
على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل والعدل
القول تقريب فعل زائدة منصوب على انه حال اى المنتهى
ومنع التنوين الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل
الظرف اعنى من قبلها او مبتدأ وخبره الظرف المقدم وله
يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا
زائدة ولهذا عبر عنهما بالالف والنون الزائدتين او جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة والمراد
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف
الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتها بالاولى
ومعنى الكاف اذا قلت جاءنى زيد راكبا فقبلت اخوه فانه يدل على
اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم احدهما عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم
تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان
كل واحد من الاحوال التسعة علة قول تقريبى لا حقيقى
اذ العلة في الحقيقة اثنان منها او واحد او القول بانها تسع
تقريب لها الى الصواب لان في عدد سبعة خلافا فقال بعضهم انها
تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها
تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من هذه المذاهب

التثنية ثم اعلم ان ذكر العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فعال
مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وترتيب
مثال للمعرفة وفي ابراهيم وترتيب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى
قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعثمان مثال للالف والنون واحمد مثال
لوزن الفعل وحكم اي حكم غير المنصرف والاية المرتب عليه هي حيث اشتمله
على علتين او واحدة تقوم مقامها ان لا يكسر ولا تنوين ولا كسرة
لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيتنبه
الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما اقتضاء الى
الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فتبع هذه الاعراب المختص بالاسم
وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن واما قلنا ان لكل علة فرعية
لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع التذكير لانك تقول حالم ثم حالمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل
كلام ان لا يجاوز لفظ لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما يزاد عليه ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه بعد الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي
وجوز ان يتبع سواء كان ضرورة او غير ضرورة ضعف اي جعله في
حكم المصروف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله متمكنا في حقيقته
فان غير المنصرف عند المصنف علتان او واحدة تقوم مقامها
وبادخال الكسر والتنوين لا يدخل الاسم عندهما وقيل المراد بالكسر
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والقسم في صرفه راجع الى حكمه للضرورة
اي للضرورة وزن الشعر او رعاية قافيته فانه اذا وقع غير المنصرف
في الشعر فكثيرا ما يقع ممنوع صرفه انكسارا خرجه عن الوزن او انزحافا

وهو نقصان
حركة او حرف
في الجزء

يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله ضربت على مصائب الدهر
ضربت على الايام حرن لبيبها واما الثاني فكقوله اعدد ذكر
نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كرر يضوع فانه لو وقع قوله
فعال من غير تنوين بستقيم الوزن ولكن يمتنع ضرورة لانه جائز
بخروجه عن السلاسة كما يحكم بسلامة الطبع فان قلت فالحكم
عدم الجواز فكيف ليس بضرورة فكيف يشمله قوله للضرورة
قلت الاجراء بعض الاحكام اذا امكن الاجراء غيره
ضرورة فاعد النشر اذا وقع الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين
محمد بشير نذير حاشمي مكرم عطوف رؤف من يشبه بالندى
فانه لو قال باحمد لاخل بالوزن ولو قال بمحمد لاخل بالقافية فان حرف
الروي في سائر الابيات المكسورة او للتناسب
الى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل
الى حد الضرورة مثل سبل سلا واغلا لا حيث صرف سلاسلا سلا واغلا
الذين يليه اعني غلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لجمع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم
وما يقوم مقامها اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من
نحو العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام
علتين لتكرارها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر
فيه الجمعية حقيقة كما في اكالب واساور وانا بهم او حكما كالجموع الواقعة
بعد حروف ومركبات والسكران كمساجد ومصابيح
وتانيثها اثنا بث لكن الاطلاق يحمل على التانيث اللفظي
المقصورة والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانها لازمتان
للكلمة وضعا لا تغاير فاتها اصلا فلا يقال في حبلى حبل والفي حمراء

ثم فجعل احدهما للكلمة بمنزلة تاء تأنيث آخر فصار اثنتين مكررا لاختلاف البناء
فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين الذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم للعارض كالعلمية مثلا لم تعد
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم
معدولا اخوذ جا اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية
الى غير صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك
الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان لم تدر
ج خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع
في الصورة فقط فلا ينتقض بالحذف لبعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الباقي منها مدلول عليه بالمادة ليست باقية بعينها وان خروجه عن صيغته
الاصلية يستلزم خروجه عن صيغة اخرى اذ المغايرة للاولى ولا يبعد ان يعبر
عن مغايرتها لها بذكر غيرها باعتبار ما هو تحت اصل وقاعدة كما ان الاولى ما عليه
تحت فخرجت المغيرات الصيغية واما المغيرات المادية فلم تدخل لانها
انما خرجت عن الصيغ الاصلية لان الظاهر ان مثل اويس واثيب خرجوا
الناقة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اواسا واثيابا بل انما
جمع اويس وان ثيب ابتداء على اويس واثيب على خلاف القياس
ج وغير ان يغير جمعها اولا على اواويس واثياب واخرج اويس واثيب ابتداء
وقال بعض الناس قد جوز بعضهم تعريف النبي يا يها ناقة ان
المقصود تعريفه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تعريف العدول
عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريف صفة التغيير الاشارة
بكونه تاما مخرجا عن القياس فتدبر واما ما ذكره في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
والعلم انا لم نجد لفظا انها لما وضعت للتأنيث ومثلث واخر وجمع وغيرها تصرف
ولم نجد لها فيها ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب آخر ولم يصح الاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم شبهوا العدول

فيما عدا هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن
لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول
وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الخروج بدون
اعتبار ذلك الاخراج من بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير
منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك
وفي بعضها دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
باخراجه عن ذلك الاصل فانصرام العدل الى التحقيق والتقدير
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج
المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليها الا منع الصرف
فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل
غير منع الصرف كفعلات ومثلث والدليل على اصلها الخ
في معناها تكرارا دون لفظها والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة وكذا احاد
في احاد وموحد وثناء وثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي بلوره اتجا
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب فيه منع صرف
ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية الحاصلة
التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلثا بناء
فيها وضعيا له فاجتمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان
معناه في الاصل ثلثة ثلثة اخر اثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل بلام او اضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول عن واحد منها فقال بعضهم انه معدول عن فاقدة اللام
الجامع الآخر وقال بعضهم هو معدول عن ذكر معه من اي آخر
واما لم يذهب الى التقدير الاضافة لانها توجب التنوين اذا بنيا
او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبايتهم ثم عدل وليس
في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن اللام

فعلم ان اصلها مكرر وهو ثلثة ثلثة صح

وجمع جمعا وجموعا وجمعوا وكذلك كتب وبيع وبيوع وفيلس
فعلا ان كانت صفة ان جمع على فعل نحو كتاب وكتب وان كان
اسما ان جمع على فعال او فعلات كصحراء وصحارى وصحاوين فاصلها
انها جمع او جماعي او جماعون فاذا اخبر اخبر عن واحدة منهما تحقق
العدل فاعلم السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية
وان صارت بالغلبة في باب انا كيد سلمى وفي الجمع واخواته السببين
وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وقد مر ذكرنا لا بد والجمع
كما يثبت والفلس فانه لم يعبر اخبارها عما هو الفلس فيها كما
كما لا ينبات والافلس كيف ولو اعتبر جمعها او لا على انبات
وافلس فلا شذوذ في هذه بالجملة ولا قاعدة للاسم المحتج بالشواذ
في مخالفتها الشذوذ فمن ابن يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الوهم
بين ان يقال العدل او تقدير الى فرق جاكاياء اصل مقدر وهو
يكون الداعي الى تقدير وفرضه منع الصرف لا غير كيف وكذلك زفر
فانها فاقدا جدا غير منصرفين ولم يوجد فيها سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيها العدل وقد توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن
فيها دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيها ان اصلها عامر وزاوذ
عدل عنها الاعمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة وارادوا
كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة في غير ذوات الراء الا لغة
بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا السبب علما لا يجب على ذوات الراء في
الاعلام المؤنثة مثل حضار وحضار فانها سببان ولسبب فيهما الالف
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصل
سبب البناء اعتبر فيها عدلا تقديريا جعلوه مع تاء غير منصرف ايضا حملا على
نظائره فقطع عدم الاحتياج اليه ليسمع السببين منع الصرف العلمية والتانيث
فاعتبار العدل فيها انما هو لحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
يقال ذا باب قطام صالبس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل

منع الصرف وانما قال في فيهم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون خارجا عنه
والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
بل جعلوها جميعا غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء
وحمل ما عدا يا الوصف وهو لون الاسم والاعلى ذات به
ناخوذ مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه وضع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة
او بحسب الاستعمال مثل اربع في عشرين بسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل
قد توهم فيه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة
الخ اي من قبيل العدود ان لا الاعداد علم ان معنى عشرين بسوة
موصوفة بالاربعية وهذا ابعد ومنع عرض له من الاستعمال لا الاصلي
بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لا صالة لا العرضي لعرضية فلذلك قال المص رحمه شرطه اي شرط الوصف
في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان
يكون وضع على الوصفية لان يوضع الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تغفر بما خرج عنا
سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة
اختصاصه بمفهوم اخر او بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كان
اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة فلذلك المذكور في عشرين اصالة
الوصفية وعدم هجرة الغلبة صرف لعدم اصالته وصفية اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع صرف الصرف لعدم هجرة الغلبة اسود وارقم
حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية فيها سواد
وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الهجرة اعني
السوداء فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية الغلبة الاسمية

لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم تبلغ حد الاستقلال في معانيها
ايضا بالكلية فالمانع في العرف في هذه الاسماء العلمية
ووزن الفعل انما عند استقلال في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع
اشتمالها على غير وصفيته لتوهم استقاقه من العوية التي هي الكبت
وكذا لك منع ابدل للطير على زغم وصفيته لتوهم استقاقه من ابدل
بمعنى القوة واجبل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زغم وصفيته لتوهم
استقاقه من الجبل وقوي ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء الما بالالف فانه لا شرط له شرط في
سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليعم التانيث
لازما لان الاعلام محفوظة عن التعريف بقدر الامكان ولان العلمية
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث
المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
في الالف بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط الوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط
آخر كما اشار اليه بقوله وشرط حكم تانيره اي شرط وجوب تانير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد الاحوال الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة
حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط في حرفيها
مثل سقر او الجري مثل ماه وجور واما اشتراط في وجوب تانير التانيث
المعنوي احد الاحوال الثلثة ليخرج الكلمة بنقل احد الاحوال الثلثة
عن اختصاصها الى ما يعارض نقل احد السببين فيها احرم
تانيره وفعل الاول ظاهر وكذا الجمع لان لسان الجمع ثقيل على
على العرب فيفيد بجواز صرفه نظرا الى اشتمال حكم تانير التانيث

المعنوي اعني احد الاحوال الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين
فيه وزينب وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
للبلدتين يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط حكم تانيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط حكم تانيره وهو تحرك الاوسط واما ماه
وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط حكم تانيره وهو العجمة
قال سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في بنية منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تانيث قائم مقامها
فقدم فهي مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه بجنس اسم
بر رجل منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بعلمية المذكر
وجوز ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف
ويعقوب ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث لعلمية المذكر فالحرف
الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر الى المقدرة كما تقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديدة في جعفر فانه وجد غير الظهار التاء
لان الحرف الرابع قائم مقامه فيعقوب اذا سمي به رجل امتنع صرفه
للعلمية والتانيث الحكمي العرفية اي التعريف لان سبب
منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها ان
شرطا تانير صالح لمنع الصرف ان تكون علمية اي يكون هذا الشيء
من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او نسبة الى
العلم بان يكون جملة مركبة مضمنة على ان يكون الياء للنسبة
وانما جعلت شرطا بالعلمية لان التعريف بالمعرفة والمبهمات
لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام الموجب والتعريف
بالام او الاضافة يجعل غير منصرف منصرف فما لم يسم
كون سببا لمنع الصرف فلا سبق الا التعريف العلمي وانما جعل
المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل

لان وضعه التعريف للتنكير اظهر في وضعه العلمية له العجمة وهي كون
اللفظ قاصرا وضعه عن العرب ولتأثيرها جاءت في منع الصرف شرطان شرطها
الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم اللغة العجمية بان
يكون مختصة في ضمن العلم في الجملة كابراهيم او حكما بان يتغلبه العرب
في غلبة العجمة العلمية في غير الصرف فيقبل النقل كقالون فانه كان في العجم
اسم جنس يتكلم به احد رواة القراءة قبل ان يعرف فيه
العرب فكانه كان علما في العجمة واما جعلت شرطا للا يعرف فيها
مثل بقر فانهم في كلامهم يتصرفون فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف
على هذا الوسم يحمل الجام لامتناع صرفه لعدم علمية في العجمة وشرطها الثاني
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف
فلا تعارض لحقه احد السببين فتوح منصرف هذا التوجه بالنظر الى
الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار الفص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبار جامع سكون الاوسط واما الثاني فان له علامة معتدة تظهر
في بعض التغريب فلو نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وصور مع سكون
الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وستعرف
انه حين يذكر وابراهيم منع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فانا
في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة واما حين التوجه
بالشرط الثاني لان وضعه التنبيه على ما هو الحق عند ذي انصراف
نوح ولهذا قدم انصراف مع انه متوجه على انتفاء الشرط لاقتضاء
تقديم ما هو متوجه على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم
المتعينة في العرف الاسنة محمد وصالح وشعيب وهود ولوط خاصة
ونوح ولوط لمقتضاها وقيل ان هودا ونوحا لان سيبويه قرنهما مع

وتوبيخه ما يقال ان العرب قد تولد اسمعيل وهو كان قبل ذلك فليس
بعربي هود قبل اسمعيل فيما يزكره فكان كنوح الجمع وهو سبب
قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة
منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثانيها الف
وبعدها الف فحرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض
الصور من تكسير اقاصي ما يمكن تكسيرها الغير لتلك الصيغة فاجمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع آباد وجمعان على آبادين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغة
منتهى الجموع مصونة عن قبول التغير فتوبيخ بغير هذا منتفية عن ذلك الثاني حالة
الوقف او الدرج بجميعا والثالث ماعتبر بالنظر الى حالة الوقف
فلا يرد نحو فواتح فانها غير منتهى الجموع وانما اشترط كونها بغير ها لانها لو كانت
مع ها كانت على زنة المفرد كما في قوارير فانها على زنة كراهية
وطواعية بحذف الياء الصيغة والطاعة فيدخل في قوة جعفة فتوبيخ ولا حاجة
الى اخراج نحو هندات فانه هو محض ليس بجمع لاخلاف في ذلك ولا في انها
انما يجمع على هنادات وهو لفظا آخر بخلاف قوارير فانها جمع قارورة او
قرزان بكسر القاف فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على
على قسمين احدهما ما يكون بغير ها، وثانيهما ما يكون بها، فاما ما
كان بغير ها فمجمع عرفه لوجود شرط تاثيرها كما جد مثال لما بعد
الف حرفان ومصابيح مثال لما بعد الف ثلثة احرف اوسطها ساكن
وانا نحو قوارير وامثلة ما تاتي على صيغة منتهى الجموع مع ها،
فتصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بغير ها، وحضاجر
علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر
على جنس الضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم
جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست

ولما السبب الجمعية وقرنت بسبب
كونها علم جنس عدم

من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه على الصيغ
غير منصرف لا للجمعية اي اية علل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه
فانه كان في الاصل جمع جمح بمعنى عظم البطن سمي به الصيغ مبالغة في
عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة فهذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الصيغ هي انثى الضبعان
قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التسمية منصرفا والتانيث غير مسلم
لانه علم الجنس الصيغ مذكرا كان او مؤنثا واما النقل المحض في التسمية
على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون
في الاصل فاعل في الوصف ليدفع توهم ان الجمعية كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا
يتصور الوضع في الجمعية وسراويل جواب والسؤال مقدر تقديره ان
يقال قد تقضيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل
الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فيما يقول في سراويل فانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه
قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد
الاستعمال فيرد الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قبل
في التفصي عنه اسم غير لبس لجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كما عيم ومصابيح فانه
في حكم لبس حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه جعل
في قيد حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فيفيد
هذا الجواب مع تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة
وحمل على الموازن وقيل هو اسم عجمي لبس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه قد وجد

غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع
الصرف فقد خصصوا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من
هذا السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف
اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تخصيصا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه وكموا جوار
اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارس والدواعي
رفعا وجرا الى في حالتي الرفع والجر كقاض الى جاءني قاض حكم قاض بحسب
الصورة مع حذف الياء واو خال التنوين عليه تقول جاءني
جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت
بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت
جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد
اختلف فيه فقد ذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بكونه الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل
جواري في قولك جاءني جواري جواري بالضم والتنوين بناء على
ان الاصل في الاسم الصرف فيبقى الاعلال على ما هو الاصل عليه
هو الاصل ثم استقلت الضمة والكسرة على الياء التي كانت فصار
جواري على وزن سلاح وكلاب فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين
الصرف عوض عنه الياء المحذوفة او عوض لتمام هذا التنوين وعلى
هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب ابقاء

واما اذا صرف سراويل وهو
القليل فلا اشكال لان
هذا الوزن انما يمنع الصرف
لاجل الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بغيرها والجمعية
منتفية بهما فوجب
صرفه
وافهم

جمع داعية اصله
داعوة

الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبنا صل النقص على تقدير منع على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فيها وقع فيه اعلال وأما في حالة الرفع فاصل جواري جواريٌ بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جواريٌ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة بحيث جزء حرفية جزء فلا يرد نحو الخ ويعرف علامتين شرطه العلمية ليأمن من زوال العلمية فيحصل له قوة فينوز بسبب في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الجر او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه بافادته اعني منع الصرف والاسناد لان الاعلام المستعملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرًا فانها بالغة في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو نقلت الى العلمية تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على القرآن يقول وان لا يكون مركبا اذ المركب صوتا متضمنا لحرف العطف يخرج مثل سيبويه فانه مركب ومثل خمسة عشر ونحوه على فلكنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من قبيل المبنيات واما الاعلام المستعملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى ذكره بقوله مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا واخبر عنهما بقصد تسميتهما اضافة واسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من سبب منع الصرف بسببان فيزيدان لانهما من الحروف الزوائد وبسببان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث

عليهما والتي ناء خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لو تجردا فيتبين وفرعيتهما للمذكر عليه واما مشابهتهما لالفي التأنيث والراجح هو الاول ثم انهما ان كانا في علم بعني به ما يعامل الصفة فانه الفاعل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات بانفسه بل لوحظ بهما صفة فيه كرجل وفرس او يدل كعالم وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو الاول اعني الاسم الشامل للاسم والصفة فيشترط اي شرط الالف والنون في منعهما الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع انصراف فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كحمراء او كانا صفة فانهما فعلانة بحيث ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول التأنيث عليه ليبقى شابههما الالفي التأنيث الخالصة على حالها ولهذا انصرف عرياناً مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وفعل شرطه وجود فعل لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يلزم فعلانة فيبقى شابههما بالفي التأنيث على حالها ومن ثم اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمان في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس لمؤنثه لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة فانه تقول كما لا يطلق على غيره تعالى الا على مذكور لا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلى فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعل فهو منصرف ودون سكارى فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على الذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لانه من ندما اذا كان نديما بعني النديم واما اذا كانت بعني النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص او زان الفعل وحد الفعل لا يبقى في بيت مع

العرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية
بالفعل يعني انه لا يوجد في اسم العرب الا منقولا من الفعل كيشكر
على صيغة الفعل الماضي المعلوم من الكثير فانه نقل من صيغة الفعل
ووضع على الفرس وكذلك برزة فانه نقل من صيغة الفعل
نقلت الى الاسمية واما كونها اسما بصيغ معروف وهو عثمان
وشتم على الموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية
فلا يقدح في ذلك الاختصاص مثل ضرب على البناء للمفعول اذا
جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
واما قيد ثالث للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة اذ يكون غير مختص لكن يكون
في اوله الى ان اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل
زيادة الى زيادة حرف او حرف زائدة من حروف انين كزيادة
الى مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل
الى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير
قابل لتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء الى الاختصاص
بالاسم غير او زال الفعل ولو قال غير قابل لتاء قياسا ما لاعتبار الدار
امتنع من العرف لاجله لم يرد عليه ارجح اذا سميته بها قال لحوق
التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اشهد فان يجئ التاء في الصفة
للتأنيث الا شذوذا بين باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله
يمتنع من العرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن يجعل
التاء من اجل استراط عدم قبول التاء امتنع اجرى في العرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء والعرف
بعلل لقبول التاء التي بعلة لفظية العوية على العلل والسير وما
وما فيه علمية مؤنثة ان كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤنثة
في منع صرف بالسببية الخفية او مع شرطية سبب آخر واحترز بذلك

عن نحو جعفر فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف لعدم
السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر واحترز بقوله
او مع شرطية سبب آخر عن نحو زينب فانه علم مؤنث
بالتاء الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو سعاد
فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو طلحة فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو عقرب فانه علم مؤنث بالتاء
الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو سقر
فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو قدم فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو هند فانه علم مؤنث بالتاء
المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو دعد
فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو زينب فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو سعاد فانه علم مؤنث بالتاء
الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو طلحة
فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو عقرب فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو سقر فانه علم مؤنث بالتاء
المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو قدم
فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو هند فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو دعد فانه علم مؤنث بالتاء
المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو زينب
فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو سعاد فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو طلحة فانه علم مؤنث بالتاء
الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو عقرب
فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو سقر فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو قدم فانه علم مؤنث بالتاء
المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو هند
فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو دعد فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو زينب فانه علم مؤنث بالتاء
الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو سعاد
فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو طلحة فانه علم مؤنث بالتاء الملفوظة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو عقرب فانه علم مؤنث بالتاء
الملفوظة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو سقر
فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر
عن نحو قدم فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف
لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع
شرطية سبب آخر عن نحو هند فانه علم مؤنث بالتاء
المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية الخفية ولا مع شرطية
سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر عن نحو دعد
فانه علم مؤنث بالتاء المقدرة لكنه منصرف لعدم السببية
الخفية ولا مع شرطية سبب آخر وبقوله او مع شرطية سبب آخر

وان لم يشتهر فلا وزن التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او
تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل فحينئذ لا تجتمع يدخل و
سببين في احمر وزن العدل وهما العلمية والثاني بنفسه ثم ان اشار
الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر بتفريع القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكر من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحق تنبيها
على ذلك والانصراف في مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى
الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واشباهه
ويخرج عنه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل
التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل مجردا اسما وان كان معه
من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة
الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني
منع الصرف قلت الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل
بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم

للحية

للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت با
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق
فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا هو
الظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه
اي ولا يلزم سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل
احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلت تقدير احد الضدين بعد زواله
مع تحقق آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه
فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام
اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي
يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما تكلف بقوله
ينجر لان الاجزاء قد يكون بالفتحة ولا بان يقول ينكسر لان الكسر
يطلق على حركات البناء ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف

مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعف
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية وفرع الى اصله الذي هو العرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة وبهذا مذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من الصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته
للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لاشتباهه بين الحرف ومنهم
من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا بهما او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلة ترول باللام او الاضافة فان كانت
العلمية سببا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن سببا
كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن احداهما علة كما في احمر بقيت العلة
على حالها وبهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

لم فوعات جمع المرفوع لان الموصوف الاسم وهو
مذكر لا يعقل وجمع بهذا الجمع لوصفه المذكر الذي لا يعقل كالصافنات
للذكور من الخيل وكالسجلات اي المحاكمات وكالايام المخاليات
هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للافراد
لا للافراد ما يشتمل على علم الفاعلية اي اسم يشتمل على علامة كون
الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد بشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم
موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثم اعرب
لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص الرفع بما عدا الرفع المحلي
وهو يعم مثلا جميع احوال الفاعل اذا كان مضمرا او اسما فيه
الف الرفع المرفوع او ما يشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدم لانه

قوله او الاضافة معطوف على اللام
على اللام لا على الدخول وفيه نظر لانه
اذا كانت معطوفا على الدخول يلزم
كون الدخول متصورا في الاضافة
ايضا وليس كذلك لانه امر معنوي
وجوابه ان لزوم ذلك انما هو
تقدير كون الدخول بمعناه واما اذا
كان حقيقة الشيء

اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتدا، وقيل اصل المرفوعات المبتدا
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة
او حكما اسند اليه فعل فيه مثل قولهم اعني ان ضربت زيدا اسند اليه
الفعل بالاصالة لانه بالتبعية لخرج عنه نحو ما ضرب الفاعل وكذا المراد
في جميع صدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع
بقرينة ذكر التابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما
قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم
اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به
عن نحو زيد في ضرب زيد ضرب لانه قام اسند اليه الفعل لان المسند
الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقدمه عليه
وجوبا ليخرج نحو ضرب غلام زيد زيدا فان الفاعل
قد يجب تقديمه اذا كان المسند اليه ضميرا يعود الى المفعول نحو ضرب غلامه زيدا
المراد وجوب تقديره فيه وليس نوع الجزء الذي يجب تقديمه بخلاف
نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي الاسناد او اوقعه
على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون اما على
صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله لزيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من
لم يجعله داخلا في الفاعل كالخفش واما على مذهب من جعله داخلا فيه
كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يكفي ان لا يقيد به بمثل
مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل وشغل ابوه

في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه مشبه الفعل والاصل الذي ينبغي
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون
بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان التاء في ضربت لانه لدفع
توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذكر
يقتضي تقدم الفاعل على سائر المعمولات الفعل جاز ضرب غلامه
زيدا لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع
الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك
غير جائز خلافا للاخفش وابن جني وتبعه جماعة وذلك قول باطل
جرى ربه غني عن العالمين فالزم جزاء الكلاب العاوية وقد فعل ضيفا
واجيب عنه بان قصد الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة
الكلام وبانا لانسلم ان الضمير يرجع العدي بل الى المصدر الذي يدل
عليه الفعل اي جزى ربك الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الاسنادية والمفعولية للمتقدم والمتأخر في ضمن الاسنادية
والقرينة اي الامر الدال عليها لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على
ما وضع بازائه شيء آخر قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى
عنه اذا القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضرب موسى عيسى
او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى اذ كان الفاعل مضرا متصلا بالفعل
بارزا كالمرئت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون
المفعول متأخرا عن الفعل ليلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع
مفعوله الى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورة
التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد سنما جاز نحو انما ضرب
زيد عمرا ووجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه

الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فلئلا يلتبس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب الى غير المطلوب
فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيدا الا عمرا الحصار ضاربية زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد الحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب واما في
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الافتيال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه
الحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر
المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنوه بعضهم لانه
من قبيل قطر الصفة قبل تمامها واما على الظاهر ان معناه كذا الا ان
يكون معنى ما ضرب الا عمرا زيد قضية الحصار صفة
كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا
في الخبر اذ الاخر فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به
الى بالفاعل ضمير مفعوله كضرب زيدا غلامه او وقع الى الفاعل
بعد الا بالتوسط بينهما في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل
بعد معنى الا اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله
بالمفعول ضمير متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير
غير نحو ضرب غلام زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل
عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول
ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في بعض صورة وهو نحو

بعد الا او سعنا بالبدا بمنقلب الحكم المطلوب وانما يصير مكونا
المفعول ضمير امتصلا والفاعل غير متصل لئلا فاته الاتصال بتوسط الفاعل
الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل الضمير
متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا الى
حد فاجيز الى مثل زيدا في فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من
قام مسئلا عن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى
قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف
جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا الحذف الفعل جوازا فيما كان
جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في قرية بيد بين شخل ليبك
على الباء المفعول بزيد مرفوع على انه مفعول لما لم يسم فاعله
ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع
بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك
بزيد على البناء للفاعل ونصب بزيد فليس حاجة فيه لخصوصية
متعلق بضارع اى يبكيه ضارع يبكيه زيد ذليل ويخرج معاية الخفاء
لانه كان ظهيرا للغزاة والاذلاء واحرا البيت ويحتمل ما يطلع
الطوالع الحنظ السابل في غير الوسيلة والاطاعة الاهلاك
والطوالع جمع طلعة على غير القياس كالوقائع جمع واقعة وما
يتعلق بحنظ وما مصدرية يعني ويبكيه الضارع في السائل غير وسيلة
ووجه باى حد فاجيا في مثل وان احد من المشركين
استجارك الى قوله كلام الله فحذف الفعل ثم فسر برفع الاسم
الذي هو ضمير احد فانه لو ذكر الفعل لم يبق للفسر مفسر
بل صار خلوا بخلاف المفسر الذي في الجملة بدون حذفه
فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد

فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين فاجره فيها فاعل فحذف
وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني واما وجب
حذف الفاعل مفسرا فلانه مع مفسره كشيء واحد ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل الابتداء في الفعل
وقد يحذف اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل
نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كما فسر فيما مر في الكلام مسند
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا اتسع
الفعلان اى العاملان اذا التنازع كما في غير الفعل ايضا نحو مغط
ومكرم عمرا وبكرا يم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته
في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في الكرة فعلين
على اكمل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهرا الى اسناد ظاهر او لفظا
بعدها اى حد الفعلين اذا المتقدم عليها او المتوسط بينها معمول
للفعل الاول او هو يستحقه قبل التنازع فلا يكون فيه مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون
هو مع وجوده في ذلك الموضع معمولا للكل واحد منهما على البدل
ثم يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعد احدهما يكون
متصلا بالكل وهو مع كونه متصلا بالفعل الذي لا يجوز ان يكون
معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعد احدهما فجائز
واكثر الاثبات فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عند هم و
هو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد من اضمار
المعنى لانه يفيد تعلق الفعل عن الفاعل المقصود اثباته له ومراد المصنف

صلى الله على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد

بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار العامل فلهذا خصّه بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع في ضمير المفعول فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
وعلى مذهب الفرّاء افعلان معا واما على مذهب البصريين فلا يكون قطعه لان طريق
القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان
متقضيين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في
المفعولية بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان
متقضيين في اقتضاء المفعولية مثل ضربته واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما
فاعلية اسم ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متقضيين في اقتضاء مثل ضرب
واكرمني زيد عمرا وليس بعد هذا تنازع التنازع بل هو اجتماع التنازعين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعوليته
وذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين
في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله لمختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة ما يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا
اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واتما لم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اتضح حال المثال الاول وحال المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث فانه
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وجيء بذلك فانه يكون الاسم
مرفوعا ومنصوبا ويختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول
ويختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني بالضمير و
للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين
وجاء به لانه المذهب المختار واكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير واللزوم

النكرة بالذكر واستماع الحذف على وفق الظاهر الواقع بعد المفعولين اي
على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير
يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون المحذوف لانه لا
لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند الى مسند وهو ظاهر لكنه لا فائدة
لا يضمر الفاعل بل يحذف تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف
في نحو ضربني وضربت الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي وجاز الاضمار قبل الذكر في هذه الصورة لان
خلافا للاخفش فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفعل
لانه يلزم على تقدير اعمال الاول اضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال
الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمر فيه وان اقتضى المفعول
حذفه او اضمره تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يجوز ضربني واكرمني الزيدان
وقيل روي بعضهم تشريك الفعلين لاضماره بعد الظاهر كما روي
تاخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيدا هو وضربني واكرمت
زيدا هو وهو رواية المتن غير مشهورة عنه وجه ثبت المفعول بخبر زيدا
عما انكر او ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى
والا فلا وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا في
ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا يكون
فيه خلاف لحذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا
فقط وهو جايز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على المذهب المختار ولم تحذفه واذا جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول

المفعول الثاني مغاير للمذكور ويكون الغرض ترتيب الالفاظ بتقديم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول
المختار ومن الحذف كما هو الغرض المختار فيظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لاسبيل الى الاظهار نحو حسبني وحسبتها
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له
ومنطلقا مفعولا له واخر المفعول الاول في حسبتها واظهر المفعول
الثاني وهو منطلقين لانه وهو انه لو اخر مفعوله خالف المفعول الاول
ولو اخر منني خالف الترجيح وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور
التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما والا على
اضعاف ذات تاما بالانطلاق من غير ملاحظة نسبته واسناده والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا موجودا والثاني مفعولا منتسبا فلا يتوجه الى امر واحد
فلا تنازع ولان عمدة الكوفيين على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول اخرى القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم
اطلب قليل من المال حيث قالوا اخذ نوجه الفعلان اعني كفاني
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية واجاب البصريون بان الذي هو افصح شعرا
العرب اعمال الاول فلو لم يكن اعمال الاول بما اختاره اذ لا اقل
تساوي الاحتمالين فاجاب القيس في طرف البصريين وقال
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس من اكلوني البراغيث لبقاء
المحذوف على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الا قليل من المال لاستلزام
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه
الثاني لكل منهما وذلك لان لو كجعل مدخوله الثبت شيئا كان
او جزاء او معطوفا على احد هما منتفيا والنفي من ذلك يقتضي على عمدة
يتبع ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب المجد والمجد كما قيل

عليه بيت الشاعر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي اوجع يستقيم المعنى بعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل
من المال ولكني اطلب المجد الاجيل الذي يثبت ويستمر له

مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله واتما لم يفصله عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا الخبر لان الصالح
بالفاعل حتى ستاه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل
ذلك المفعول واتما فضل المفعول للاشارة كونه فاعلا الفعل متعلق
واهتم هنا الى المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه
اليه وشرطا اي شرط المفعول حالة يسد فاعله في حذف فاعله واقامته
مقام الفاعل اذا كان عاملا فعلا الا تغير صيغة الفعل الى فعيل اي الى
بناء المجهول ويفعل الى المضارع المجهول فيتناول مثل استفعل
وتفعل وتفعل وغير ذلك من الافعال المجهولة الزيد فيها ولا يقع
موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى
المفعول الاول اسنادا اتما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون عنه
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا وكون كل من الاسنادين تاما
بخلاف ضرب زيد ضرب لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول
الثاني من باب علمت في كونه مسندا اليه المفعول له باللام او الى النصب
فيه شعرا بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما
اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل
من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني واثالث من باب
علمت واعلمت في انهما يقعان موقع الفاعل اتما المفعول له فلكونه
واتما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها
العطف وبها دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بد دون الواو فانه
لم يوجد حتى كونه مفعولا معه ولا وجه لتعريفه في الكلام مع غير الفاعل

اي يكون مفعول به لطلب فعل

ما عبارة عن فعل او شبه فعل

المفعول لما لم يسم فاعله

الكاف للتشبيه بالاتيان بوجه الاسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوف على الجملة الواقعة صفة عن الضمير عبد الغفور

بعني انه اراد بالعلم ما يشمل اوصافه والالتباس حينئذ يكون تقديريا معطوف على فعل وغيرها عبد الغفور

قال الشارح فاعلا اعني وهو مسند الى الفاعل وهو به

كما هو المتبادر

بل فعلا متعدي لمفعولين هما مسند ومسند اليه نقلا ان المتاخرين جوزوا ذلك عصام

يصلح مقام الفاعل

مشترك بالعلية

وهو مؤنث سماعي

المذكور تأكيدا واعلم ان العامل في المبتدا هو المخبر هو الابتداء اي تجرده
الاسم عن العوامل اللفظية المسندة الى شيء فيقتضي الابتداء عامل في
المبتدا والخبر رافع لصاحبه عند البصريين واما عند غيرهم فكل بعضهم للابتداء
عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي واصل المبتدا
ان يا بنبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا
لان المبتدا ذات والخبر حال من احواله والذات مقدمة على احوالها
ومن ثم قالوا من اصل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم
في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد ان اخر لفظا فقد رتبته لاصالة
التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في خبر
الخبر الذي اصله ان خبر فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز
وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان
الفرض معنى بيتا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم
على الامور العينة ولانه لا يقع نكرة على الاطلاق فاذا خصصت نكت
النكرة بوجه ما فوجوه التخصيص ازيد على عشرة ذكرها صاحب
المغني منها قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد شامل
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخبره
خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم ان احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال
اي هذين الجنسين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد
منهما تخصص بهذه الفضلة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة انما ساغت في جزء النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتخصصت وتخصصت فازالت بذلك ما في
جميع الافراد من احتمال واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها
العموم نحو تمر خير من جراد ومثل قولهم سير عليه ليلة ويوم
يتخصص بالفاعل شبيه بما اذا استعمل في موضع ما اتوا ذا ناب

الاشتمال ويتخصص بالفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بالمبتدا به
فانك اذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
واعلم ان الخبر يكتسب بالتباس المعاد فقد يكون خبرا كما اذا كان مجردا
مسندا وقد يكون شرطا اذا كان مقترنا بالفاء او اذا الفجائية او احد
ادوات الشرط او بشيء غير معاد ينتظم
به يكون شرطا والجزاء فعل الاول بفتح الفاء فيكون الفعل بالنسبة الى الخبر
فضلة شرط الجزاء اقترانه بالفاء وعلى السكون لا يصح فيقدر وصفا حتى يصح
الحصر فيكون المعنى شرطكم لا جزاء الا اقترانه بالفاء وهذا مثل يضرب لكل
فوت اذكر الجزء في غاية نحو مثل قولك في الدار رجل تخصصه بتقديم
الخبر للتأخير اذا قيل في الدار علم ان يا بتقدير احدهما موصوف بصحة الاستقرار
في الدار فهو في قوة تخصيص الصفة ومثل قولك سلام عليك تخصيصه
بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع
لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي الى السلام عليك فبقي عليك
هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم ان المراد
صحة الاخبار عن النكرة بالفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي
يحتاج في توجيهها على هذه المخالفات الركيكة الواهية فتدبر هذا ما
ان يقال كون النقض التي ذكرها لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال
رجل جاءني بعد سماعه هذا العول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر
المعرف فيما سبق مختصا بالجواز لكونه في قسم النكرة
داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يكون جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة كما تقدم مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد
قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر
جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد
في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما خبر
كالضمائر المذكورين او غيره كالاسم في نحو زيد قام اخوه ووضع الظاهر
موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو هو

فانها في الخفة جزء الاداة في قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى وقد
بعض النحاة الى الصورة التعدد وجوز العطف ولا بد ان يقال مراده
بتعدد والجزاء ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لانه في الخبر
وفي المبتدا ولا في غيرهما والمتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو
جزء الخبر ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد فيه عاطف ولو جعل المتعدد واحدا
فالاقتصار عليه لذلك وقد يقتضي المبتدا مع الشرط وهو سببية
الاول للثاني او لمحكي به فلا بد وعليه نحو ما كل من تغدى فتغد البيت المبتدا
الشرط في سببية فيخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبره
ويمنع عدم دخولها فيه نظرا الى مجرد نفس المبتدا اعني الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد لم يجب
ودخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية فانه لا تجعل جملة فعلية محضا بالاتفاق واما الشرط ان يكون
صلته فعلا او ظرفا فالاصل لانها كذا مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به
او النكرة الموصوفة بهما اي بما حدهما في حكمهما الاسم المضاف اليهما
مثل الذي يأتيني فله اكرام فمثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار
فله درهم فمثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله كما قال ان الموت الذي تحذرون
فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني فله اكرام فمثال للاسم الموصوف
بفعل او كل رجل في الدار فله درهم فمثال للاسم الموصوف بظرف
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بما حدهما
فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل واذا دخلا على المبتدا الذي يقصد دخول الفاء
على خبره ما يمنع من دخولها عليه لان حجة دخولها عليه انما كانت مشابهة

المبتدا

المبتدا او الى الشرط والجزاء وليت ولعل يمتنعان لان تلك المشابهة
لانها يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من
حيث قبول الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من الضحاك فلا يقال
ليت اولعل الذي في الدار فله درهم فان قيل باب كان
وباب علمت ايضا مما يمتنعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل
بذلك التخصيص قيل تخصيصهما بذلك الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام بشأن
الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم قبل سيبويه ان الكسرة
بهما اي ليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها
لا تمنع عنه لانهما لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بوجه قوله
تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قبل فما الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن ليست ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق بها هو سيبويه فاعتد بقوله ودفع
وليته بقوله لم يسوا فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعد عليهما القرآن
وكلام النحاة على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء في الخبر
ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء فيه قوله
واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فواثبة فاقد
قال لكم ولكن ما يقتضي فسيوقف يكون وقد يحذف المبتدا القيام
قرينة لفظية او عقلية جوازا الى حذف جائزا الا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد او هو اهل الحمد واما
وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم
او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند جواب
في نحو الرجل زيد ان تقدير سؤال زيد حول المسئول عنه الرجل ان المبتدا
المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف في قول السائل المنبهر
لهلال الرأس صورة محمد بضاءة الساق واسمه الاول بالاضافة الثاني بالتوصيف

اي حي ابتدا كوشده

الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية لينتبه اليه الناظرون و
يرونه كما رأوه واما ان بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا
وليلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اذا دل
جائز القيام قرينة نحو غيرا فانه شئ سقاه مثل الخبر المحذوف جوازا
في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على مذهب الفصيح
كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون
اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير مستدا الى فتى وقت خروجي
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا
فيما التزم الخ في تركيب التزم في موضعه الخ في موضع الخبر غير اى
غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدا
الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا
لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع
الخبر جواب لولا فيحب حذفه لسد مسد قرينة والتزام قائم مقامه هذا
اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قولك
ولولا الشر بالعلماء لتزى لكنت اليوم اشعر من بكيد كذا هذا
على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل
مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذى
بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى
الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما وضرب زيد قائما اذا
كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين واكن ضربت زيدا
قائما واكثر ضربي السوق ملتونا واخطب ما يكون الامير قائما
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فتى اذا كان ثم

ثم حذف فالتقى شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان
في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام في الظرف القائم مقام الخبر
فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلف
كثير وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان والعدول عن ظاهر كان الناقصة الى معنى كان التامة
والذي يظهر لي ان تقديره بتخصص ضربي زيدا بالباب قائما اذا ارى
الحال عن المفعول وضربي زيدا بالباب يسبني قائما اذا كان عن الفاعل
ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا
بالباب قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة
نحو قولنا الذي ضربت قائما زيدا اى مضروبة ثم حذف بالباب الذي
هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا
مهديا اى سيرا راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستثنى من
تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيدا قائما حاصل يجعل قائما من متعلقات المبتدا وبالجملة
حذف الخبر جوز بشرطين وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل
الاستعمال وذهب الاكثر الى ان الخبر الذي استقرت
في الحال في محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربه
قائما وذهب بعضهم الى ان المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا يشتمل
خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع
وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا
الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون و
واقيم المعطوف في موضعه وربما جعل مبتدا يكون مسماه به
وخبر القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك
فسمي الشئ باسم القسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والغرّ والغرّ بمعنى واحد
ولما استعمل مع اللام الا الفتوح لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله خبر ان واخواتها المرفوعات خبر ان و
واخواتها اسم كشبيهاتها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان
ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لانها لا تبتدأ على
على المذهب الاصح لانها شابهت الفعل المتعدي فنجا بحي فلك
رفعا ونصبا مثله وهو اي الخبر ان واخواتها هو المسند الى شيء آخر به
بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل للخبر كان
وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها
ورودها عليها لا يرد ما ذكرته فيها القطاع فلا ينتقض التعريف بمثل
يقوم في قولنا ان زيدا ليقوم ابوه فان يقوم ابوه هنا وان كان مسندا
لكنه مسند الى ابوه ليس بخبر ان عليه ان يقال ان هذا داخل
على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسم هذه الحروف وبما ذكرنا من قوله بعد دخول هذه
الحروف ولا يحتاج ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند
فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان
زيدا يقوم مثل يقائم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد
بعد دخول هذه الحروف واخرج بقوله كاخر المبتدا اي حكمه حكم خبر
المبتدا في انه يجب ان يكون مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وذا حكمه من كونه
واحدا ومتعددا ومثنى ومجموعا فانه في جميع شرائطه من اذا كان جملة
فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان
صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان
كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد
انه يجوز ان يقال ابن زيد قائما ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا قائما

وان مرّ ابا بكر الا في تقديره ان ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديره
فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك
لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها
فرعا ايضا والاصل في الفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما غلب العمل الفرعي لم يغير
في معمولاتها بتقديم تاليها على الاول كما تصرف في معمولات الفعل لتقصا
عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا او ليس امره كامر خبر المبتدا
في تقديره الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذ ذاك حكم خبر المبتدا في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قولك ان عندك زيدا ان بابهم قائم وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة نحو ان مرّ ابيا لكسيح او ان مرّ الشر لحكمة وذلك لئلا يتوهم
في الظروف ما لا يتوهم في غيرها خبرا لا التي لنفي الجنس لان
الناصع صفته اذا لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي
عن نفسه وهو المسند الى آخره بهذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان
وغيرها وقولها الى آخره خرج به سائر الاخبار واراد بقوله
ما عرفت في خبر ان فلا بد وكونه يضرب في لا رجل يضرب ابوه
كونا ما كعلم رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
في الدار لاحتمال حذف الخبر وتعليل في الدار بصفته بخلاف ما ذكر
لان غلام رجل يضرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته فعلى ما
هو الظاهر فيها الى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان
الظرفية انما تتقيد بالظرف ونحوه وانما يلزم من ذلك الكذب
لنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للمنوعي خبرها الظرف
وغيره ويحذف خبرها اذا كان الخبر عاما كائنا موجودا وحال
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اسما لا اله موجودا الا الله
وبنو تميم لا يبنونه اسما لا يظهرون الخبر في ان ذلك لان الحذف
عندهم واجب او الراد انهم لا يبنونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا

فيقولون معنى قولهم لا اصل ولا مال اشتق الاصل والمال فلا يحتاج
الى تقدير الخبر وعلى التقدير يحتاجون ما يرى حيث قالوا رجل قائم على الصفة
ودون الخبر اسم ماولا المشبهتين ليس في معنى النفي والدخول على
على المبتدا والخبر ولهذا يجوز ان عليها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا
والكل مسند اليه بعد هو انها خرج به غير اسم ماولا وما وان فرق معنى
الدخول لا يرى ابوه وقائم زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل
منك وانما انتفى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف
ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة وهذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا تنصبها
ايضا العامل ويقولون الاسم والخبر بعد لا مرفوعان بالابتداء كما كانا
قبل دخولها وهي لغة اهل الحجاز وقرئ قالوا ان نحوها هذا بشرا
وهو الكل بشر لا دون ما شاذ قليل لنقصان شابهة لا ليس لان ليس
لنفي الحال ولا ليس كذلك فان لا لنفي مطلقا بخلاف ما فانه
ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع بخلاف ليس فانه
عز بزيد انها قائما ابن قيس لا يبرح احد لا يبرح او لا يجوز
ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع
على التكرار ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه
في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا ما يتبعه
بواسطة ذكر التابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع وقد وقع في المرفوعات
شرعا في المنصوبات وقد نبهنا على الجر والنات لكثرتها وخفة النصب
فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد نبين فيما ذكر
في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما
وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا او مسلمات
واباك ومسلمين في مسلمين فتحة اللام النصب او ما شامل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لتعلق اطلاق صيغة المفعول عليه
في غير تقييده بباب اوفي اوسع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية

فانه لا يتعلق اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييده فعا بواحدة منها فيقال
المفعول به اوفيه او معه او له وسواء ان المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل والمراد بفعل الفاعل اباءه قيام به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه هو جدانا فلا يرد عليه مثل مات موتا وجلس جلوسا وشرق شروقا
والمراد بلفظ الاسم لان على فعله الفاعل هو الصيغ والمفعول المطلق واقسام
اللفظ وبدخل فيه المصادر كلها مذكورة صيغة الفعل وسواء كان مذكورا
حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان متعد
نحو ضرب الرقاب او اسما في معنى الفعل نحو ضارب زيدا ضربا وخرج بالمصدر
الى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما كالقرب واقع على زيد بمعناه صيغة
ثانية للفعل وليس المراد بها ان الفعل كائن بعينه ذلك الاسم فان
الاسم جزئي بخلاف المراد ان معنى الفعل شامل عليه بشمول الكل على الجزء
فخرج به مثل تاء ضربت في نحو ضربت زيدا ضربا فانه وان كان فاعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس فيما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج
به مثل كرمت في نحو كرمت كرامة فان الكرامة اعتبارية احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور وتشتق منها فعل مسند اليه
والاخر ان معنى الفعل شامل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع
عليها فعل الكرامة فاذا اعتبرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في نحو
كرمت كرامة فهو مفعول مطلق واذا اعتبرت بعد بالاعتبار
الثاني كما في نحو كرمت كرامة فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اولا يلزم ذلك الفعل شاملا عليه بهذا الاعتبار بل يجوز كونه واقعا
عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار نحو قام القيام
الحد عن الحد وجاوزه وما نعا ويكون المفعول المطلق لتاكيد
لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض
انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة للعدد فالاول ان الذي

مصدر مضاف الى الفاعل واباه مفعوله

فان كل واحد من الموت والجلوس والشرق
وهو المفعول قائم لا بما يشبه ما هو به انما الاكثر
فيها هو الله تعالى انما في غير الموت ظاهرا وانما
الموت فعلا الحكيم قول من قال انه وجودي
من الله تعالى خلق الموت والجهل ٩٢ انما قولي
من تعالى علمي فلا شك شر به الصلاة وخلق
الموت والجهل بمعنى قدر الموت والجهل

جمال القرين

٣٢

لفظ يدل لا على معنى ولا يجمع لانه دال على ماهية انقضاء به الدلالة على التعدد في
والتثنية والجمع بسبب ان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوس
الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف احويه الذي يجمعهما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظ الى مغاير اللفظ فعل اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا
واما بحسب الباب مثل انبته الله نباتا وسببه يقدر له عاملا من لفظ الى
قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جواز لك لكن قد
من سفر خبر مقدم اى قدمت قدوما خبر مقدم والتفصيل
حكما اضيف اليه ووجبا الحذف واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على
السماع لا قاعدة له يوقف بها كوقفا اى سقاك الله سقيا
ورعيا اى رعاك الله رعيا وجيبة اى خاب خيبة فوخاب الرجل
خيبة الم يفعل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت
شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال
العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه
قد قالوا حمدا لله شكرا وعجبا فاجاب بقولهم
بان ذلك ليس من كلام الفصحاء او بعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا لله وشكرا له وعجبا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا سماعيا اى حذفا
فيه سماعا لعلم له ضابط على يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة
منها ان يسد هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مبتدا
اى اريد اضافته لانقيه فانه لو اريد تقييده نحو ما زيد سيرا الا يحب حذفه
بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد مغني في
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم

واما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت
سيرا لا يكون منه واما سرت سيرا لا يكون منه واما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما زيد
الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وضع المفعول المطلق منكرا اى
في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو كف الارض
وكفا وكفا واما جمع بين الضابطين لاشتراك الكاف الموقع بعد اسم
لا يكون لا خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا الى الشر سيرا او ما انت الا
سير البريد اى سير سير البريد بعد ان مثالا لما وقع مبتدا بعد نفي
واما اورد مثالين ينبهنا على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينفهم
على النكرة والمعرفة فالاول ما هو فعل للبيد لانه قال ما بينه به فعلا قال
مفرد ومضاف واما انت سيرا الى الشر سيرا مثال لما وقع بعد
ومنها اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاجمال
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدر يرجع الضمير الى الفاعل
والمفعول وبارز وغرضه المطلوب منه وبتفصيل الاجمال انواعه
المجملة هو قولك فقد والوانا فاما منا بعد المجد شتى الوانا
واما فداء فقولك شتى والوانا جملة مضمونها شتى الوانا والغرض المطلوب
من شتى الوانا اما الشر او الخير فصل الله سبحانه بهذا الغرض
المطلوب بقولك فاما منا بعد واما فداء اى اما منون منا بعد الشدة
واما نقتل فداء او منها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لانه تشبيه بما ذكر آخرا واحترز
بقولك نحو زيد صوت صوت حمار لانه لم يقع للتشبيه
فلما كان حال كونه واقعا على فعل من افعال الجوارح بعد جملة اخبر بها
عن نحو صوت زيد صوت حمار فصل تلك الجملة على اسم
كان بمعناه اى بمعنى المطلق واحترز بقوله نحو مررت بزيد فاذا

له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي صاحب ذلك الاسم اي
الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار ونحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار الا الصوت
صوت حمار من صفات الشيء صوتا يعني صوت لتصويته صوت
حمار مصدر للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة
على الاسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ
صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي ام التي مات ولدها
ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق مضمون
جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي
الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهي له علي الف درهم لانه مضمونه الاعتراف
ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اي لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا
ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة
محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا
من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا
لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث انه منصوص
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره [illegible]
وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
ليكرر ويتقرر حتى يحتمل التاويل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير ولا بد في تفهيم معناه

القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول
لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا
[illegible] التوقف بلا فائدة بهذا القيد نحو لبيك مثل لبيك
الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح
عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه
ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون من حذف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك
اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد يعني اعينك اعانة بعد اعانة الا ان السعد
يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به
هو ما وقع اي اسم وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به
فيخرج به سائر المفاعيل الباقية فانه لا يقال في واحد
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق
بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المطلق عين فعله والمراد
بفعل الفاعل فعل لحقه اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج
به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى
فاعل ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه
~~وقع عليه فعل الفاعل [illegible] نحو ضربت زيدا [illegible]~~ وقع
عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم
فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل الذي هو غير
المعلوم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيحتمل فيه تقدما [illegible] وشاع ذلك جوازا مثل القواعد

مطلب المفعول به

في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه بطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد
بحال من احوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضاف غير
للمضاف او مختلفين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو
ويا زيد طالعا يا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد
واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم المنادى المبني على الضم انما كونه منادى فلان الكلام فيه وانما كونه
مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار ضمه المبني عنه جواز ضمه فان جواز
الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرورا بينا
او ملحقا بها في انه يقع بلا فاصل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو
المتبادر المفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى
حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك
يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بنا المفرد على ما يرفع لكثرة
استعمال فضحي لكثرة وقوع المنادى المجامع بهذه الصفات ولكثرة
مناسبة للتخفيف مخصوصة بالضمة الخ نهى حركة الاصلية مكونة مخففا
واما قول المعرف باللام اى اداة ارد يها خيل مثلا يا ايها
الرجل بتوسيط التابع لها التنبيه بين حرف النداء والمنادى والمعرفا
باللام احترازا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل
بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا
يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين
الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثل هو المقصود بالنداء اما
فالتزم رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وبهذا يمتاز
المستغنى عنه قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر
هنا كما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه

بالجر عطف على رجل والتزموا رفع توابع الرجل بصفة او معرفة نحو
يا ايها الرجل الظريف ويا ايتها الرجل ذو المال لانها توابع منادى
مبني وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وحده
بنا على ضمة مقدرة بجواز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع الاصح
اصح بها كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما زوجها للكلمة يا الله
لان اصله اله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها وازمت
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه والمراد بجميع هذا الاخران
في آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما
مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس ان كانت اللام الداخلة فيه
عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة
لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا ايها النجم ويا ايها الناس
والمراد بجريان هذه القاعدة في التي في قولهم يا ايها الرجل
يا ايتها بنيت قيل لان لا يها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة بل حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان
في قولهم يا ايها الرجلان ذوا الثنائية الاخرين كلتيهما حكموا
بانه شاذ شاذ وذلك اى وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي
اى في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وفي الثاني حكما
مجرورا بالاضافة فتح الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب
فحسب انما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب
على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي
المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز
الفتح مكان النصب على ان يكون فالاصل يا تيم بالضم تيم عدي
فتح اتباعا للنصب الذي كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في التابع

Handwritten marginalia and boilerplate

لانه اما مع مضاف او مع مضاف وتمام البيت نحو يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم • لا يلقينكم في سوءة عمر • البيت لجرير حين ارادوا
التيم الشاعر ان يتجوه فقال جرير خطأ يا بني تيم • لا يشركوكم في سوءة عمر ان يجوه
فليلقينكم في سوءة اي مكروه وهي قبيلة يعني انها جاءكم يا تيم والمنادى
المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي و
سكونها مثل يا غلامي واسقاطها اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها
كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلامي وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع
تخفيف لان المقصود غيره فيقصد التزاع في النداء بسرعة ليتوصل
الى المقصود وهو الكلام فخفف تارة يا غلامي بوجهين حذف الياء و
ابقاء الكسرة دليلا عليها وقلب الياء الفا فالالف الالف والفتحة خفة
من الياء والكسرة وهما اللذان الوجهان والفا فاعلمين في
المنادى المضاف الى يا المتكلم لكن لا يتعاقبان في كل منادى كذلك
بل فيما قلب فيه الاضافة الى يا المتكلم والمستهر بها للدلالة المستهرة
على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عبدو يا عبدا وقد جاء
شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى
المضاف الى يا المتكلم بالياء في هذه الوجوه كلها وقف
الى في حال الوقف تقول يا غلامية ويا غلاميه وغلاميه وغلاماه وقفا
بين الوقف والوصل وقالوا الى العرب في محاورتهم يلبي ويا اسفى
على الوجوه الاربعة كثيرا ما اضيف الى يا المتكلم مع وجوه اخر زائدة
عليها للكثرة الاستعمال فانهم في غلامهم كما اشرنا اليها يقولون يا ابت
ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الالف تاء مكسورا
الحال كون التاء مفتوحة على وقف حركة الياء او مكسورة لمناسبة
الياء وقد جاء الضم ايضا كقولهم يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المؤنث
المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جبرا

الوصل دون الياء فقالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة بهذا
بالتقرب الى اللام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لانتفاء
الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة
مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف وقالوا في حذف الياء من يا ابن ام
شذوذ في بابه فصال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام
وهو غير محظور وشذوذ غير مقيس اليه فان وقع اليه محظور فهو قبيح
اولا وهو في غير المنادى واقع محظور شذوذ وفي غيره اي غير الترخيم
اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي المنادى
تخفيفا اي لغير التخفيف لاحد اغراض مقتضية الى الحذف الستة
للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم الاسم
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمل على تعريف الترخيم
مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم
وشرطه اي شرط الترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم
اذا كان واقعا في المنادى على الثاني امور اربعة يمكن منها عدة
وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه الشبيه بالمضاف
ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخرا حقيقة ولا حكما
فتعذر الى الثاني ولا من الثاني لانه ليس آخرا حقيقة الى التعذر
فامتنع الترخيم فيها بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام
لعدم ظهور اخر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم
الذي هو من خصائص المنادى ولا ممنوعا جائزا بزيادة الالف لان الزيادة
تنافي الحذف ولم يذكر الندبة وبقي انه غير داخل في المنادى عنده وما وقع
في بعض النسخ فيكاد من تعريف المنادى مع ان وجه اشتراطه